

للاستخدام الرسمي فقط

رقم التقرير: PAD5347

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

وثيقة تقييم المشروع
بشأن
الائتمان المقترض

بمبلغ يعادل 200 مليون دولار أمريكي

إلى
الجمهورية اللبنانية
من أجل

لبنان: مشروع التحول الأخضر للأغذية الزراعية في سبيل التعافي الاقتصادي (مشروع GATE)

2 يونيو/حزيران 2023

قطاع الزراعة والأغذية
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

أسعار العملات المقابلة

(سعر الصرف اعتباراً من 1 يونيو/حزيران، 2023)

وحدة العملة = ليرة لبنانية (L.L.)

15.000 ليرة لبنانية = 1 دولار أمريكي

دولار أمريكي = 1 من حقوق السحب الخاصة 0.7318

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

الاختصارات

AM	آلية المساءلة
ACG	المبادئ التوجيهية بشأن منع ومكافحة الاحتيال والفساد في المشاريع الممولة من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والائتمانات والمنح من المؤسسة الدولية للتنمية (المبادئ التوجيهية لمكافحة الفساد)
BdL	مصرف لبنان
BPC	المكافحة البيولوجية للآفات
CDR	مجلس الإنماء والإعمار
CDD	التنمية المركزية على المجتمع المحلي
CERC	مكون الاستجابة المشروطة لحالات الطوارئ
CSA	الزراعة الذكية مناخياً
DA	الحسابات المخصصة لغرض معين
EFA	التحليل الاقتصادي والمالي
EIRR	معدل العائد الداخلي الاقتصادي
ESCP	خطة الالتزام البيئي والاجتماعي
ESF	الإطار البيئي والاجتماعي
ESFD	الصندوق الاقتصادي والاجتماعي للتنمية
ESIA	تقييم الأثر البيئي والاجتماعي
ESMF	الإطار البيئي والاجتماعي
ESMS	نظام الإدارة البيئية والاجتماعية
ESS	المعيار البيئي والاجتماعي
EX-ACT	أداة القياس المسبق للكربون
FAO	منظمة الأغذية والزراعة
FCV	أوضاع الهشاشة والصراع والعنف
FIF	التمويل من خلال وسيط مالي
FO	منظمة المزارعين
FX	سعر الصرف الأجنبي
GAP	ممارسة زراعية جيدة
GATE	التحول الأخضر للأغذية الزراعية في سبيل التعافي الاقتصادي
GCFF	المرفق العالمي للتمويل الميسر
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GHG	غازات الدفيئة
GoL	حكومة لبنان
GM	آلية التظلم
GMP	ممارسات التصنيع الجيدة
GRM	آلية معالجة المظالم
GRS	خدمات معالجة المظالم
ha	هيكتار
HACCP	تحليل المخاطر ونقاط المراقبة الحرجة
IFR	تقرير مالي مؤقت
ILO	منظمة العمل الدولية
IPF	تمويل مشروع الاستثمار
ISWM	الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة
LARI	المعهد اللبناني للبحوث الزراعية
LFP	مشاركة القوى العاملة
LMP	إجراءات إدارة العمالة

LRA	المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
M&E	الرصد والتقييم
MENA	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
MoA	وزارة الزراعة
MoE	وزارة البيئة
MoEW	وزارة الطاقة والمياه
MoET	وزارة الاقتصاد والتجارة
MSMEs	المؤسسات الصغرى والمتوسطة الحجم
MTR	استعراض منتصف المدة
NAS	الاستراتيجية الوطنية للزراعة
NDC	المساهمة المحددة وطنياً
NPL	قروض غير عاملة
NPV	صافي القيمة الحالية
O&M	التشغيل والصيانة
PCU	وحدة تنسيق المشروع
PDO	هدف تطوير المشروع وبيان المالي للمشروع
PFS	وحدة إدارة المشروع
PMU	
POM	الدليل التشغيلي للمشروع
PPSD	استراتيجية التوريدات الخاصة بالمشروع لأغراض التنمية
PSC	اللجنة التوجيهية للمشروع
RCP	مسارات التركيز النموذجية
SEA	الاستغلال والاعتداء الجنسيان
SEP	خطة إشراك أصحاب المصلحة
SH	المضايقة الجنسية
SLA	اتفاق على مستوى الموظفين
SMEs	المؤسسات الصغرى والمتوسطة
ToC	نظريّة التغيير
TPM	المراقبة من طرف ثالث
TPMA	وكيل المراقبة من طرف ثالث
UNFCCC	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
WE	مؤسسة المياه
WHO	منظمة الصحة العالمية

TABLE OF CONTENTS

..... بيانات حول المشروع	1
..... أولاً: السياق الاستراتيجي	7
..... أ. سياق البلد	Error! Bookmark not defined.
..... ب- السياق القطاعي والمؤسسي	9
..... ثالثاً. وصف المشروع	15
..... أ. الهدف الإنمائي للمشروع	15
..... ب. مكونات المشروع	16
..... ج- المستفيدون من المشروع	24
..... ج. نظرية التغيير	25
..... هـ- مبررات مشاركة البنك ودور الشركاء	26
..... و. الدروس المستخلصة والمظهرة في تصميم المشروع	27
..... ثالثاً. ترتيبات التنفيذ	27
..... أ. الترتيبات المؤسسية والتنفيذية	27
..... ب. ترتيبات رصد النتائج وتقديرها	28
..... رابعاً: ملخص تقييم المشروع	30
..... أ. التحليل التقني والاقتصادي والمالي	30
..... ب. الائتمان	32
..... ج. السياسات التشغيلية القانونية	35
..... د. الجوانب البيئية والاجتماعية	35
..... خامسًا: آلية معالجة المظالم	37
..... سادسًا. المخاطر الرئيسية	37
..... سابعاً. إطار النتائج	40
..... المرفق 1: ترتيبات التنفيذ	53
..... المرفق 2: التوصيف المفصّل للمكونات	74
..... المرفق 3: التحليل الاقتصادي والتحليل المالي	98
..... المرفق 4: المنافع المشتركة لتغيير المناخ	107
..... المرفق 5: عمالة الأطفال	113
..... المرفق 6: النوع الاجتماعي	117
..... المرفق 7: الخريطة الزراعية	121

The World Bank

Lebanon: Green Agri-food transformation for economic recovery (GATE) (P180334)

بيانات حول المشروع

معلومات أساسية

البلد	اسم المشروع	
لبنان	(GATE) لبنان: مشروع التحول الأخضر للأغذية الزراعية في سبيل التعافي الاقتصادي	
رقم تعريف المشروع	أداة التمويل	تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية
P180334	تمويل مشروع استثماري	كبير

طرق التمويل والتنفيذ

[] (MPA) نهج برمجي متعدد المراحل	(CERC) مكون الاستجابة للطوارئ الطارئة [✓]
[] (SOP) سلسلة من المشاريع	دولة (دول) هشة [✓]
[] (PBCs) الشروط المستندة إلى الأداء	دولة (دول) صغيرة []
[✓] (FI) الوسطاء الماليون	هش داخل دولة غير هشة []
[] الضمان القائم على المشروع	صراع []
[] السحب المؤجل	الاستجابة لكارثة طبيعية أو من صنع الإنسان []
[] (APA) ترتيبات الشراء البديلة	(HEIS) التدريب العملي على دعم التنفيذ المعزز []

تاريخ الموافقة المتوقع	تاريخ الإغلاق المتوقع
23-Jun-2023	31-Dec-2028
تعاون البنك / مؤسسة التمويل الدولية	
لا	

هدف تطوير المشروع

الهدف الإنمائي للمشروع هو تحسين القدرة على الصمود لدى المزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الأغذية الزراعية في لبنان.



مكونات

اسم المكون

(مليون دولار أمريكي) تكلفة

الاستثمارات الذكية مناخياً في سلاسل القيمة الغذائية الزراعية	71.00
البنية التحتية والخدمات الذكية مناخياً لتنمية قطاع الأغذية الزراعية	100.00
تحسين البنية التمكينية واستعادة خدمات الدعم لتنمية قطاع الأغذية الزراعية	21.00
إدارة المشاريع والمعارف	8.00
الاستجابة لحالات الطوارئ	0.00

المنظمات

المفترض:	الجمهورية اللبنانية
الوكالة المنفذة	مجلس الإنماء والإعمار

(US\$, Millions) بيانات تمويل المشروع

ملخص

التكلفة الإجمالية للمشروع	210.00
إجمالي التمويل	210.00
منها البنك الدولي للإنشاء والتعمير / المؤسسة الدولية للتنمية	200.00
فجوة التمويل	0.00

التفاصيل

تمويل مجموعة البنك الدولي

(IBRD) البنك الدولي للإنشاء والتعمير	200.00
--------------------------------------	--------

تمويل من خارج مجموعة البنك الدولي

Commercial Financing	10.00
Unguaranteed Commercial Financing	10.00

(in US\$, Millions) المدفوعات المتوقعة



السنة المالية للبنك الدولي	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029
سنوي	0.00	20.00	30.00	60.00	50.00	35.00	5.00
تراكمي	0.00	20.00	50.00	110.00	160.00	195.00	200.00

البيانات المؤسسية**القطاع الرئيسي**

الزراعة والغذاء

القطاعات المساهمة

تغير المناخ ، البيئة ، الموارد الطبيعية والاقتصاد الأزرق، المالية، التنافسية والابتكار، المياه

الكشف عن تغير المناخ والkorath

تم فحص هذه العملية بحثاً عن مخاطر تغير المناخ والkorath قصيرة وطويلة المدى

أداة تصنيف مخاطر العمليات المنهجية (الفرز)**تصنيف فئة المخاطر****Rating**

السياسة والحكمة .1	مرتفع ●
الاقتصاد الكلي .2	مرتفع ●
استراتيجيات وسياسات القطاع .3	متوسط ●
التصميم الفني للمشروع أو البرنامج .4	ملحوظ ●
القدرة المؤسسية للتنفيذ والاستدامة .5	ملحوظ ●
التنمية .6	مرتفع ●
البيئة والاجتماعية .7	ملحوظ ●
أصحاب المصلحة/المعنيون .8	متوسط ●
آخر .9	متوسط ●
إجمالي .10	مرتفع ●



امثال

سياسة

هل يخرج المشروع عن إطار الشراكة التعاونية من حيث المحتوى أو في جوانب أخرى مهمة؟

[لا] [✓] نعم []

[لا] [✓] نعم [] هل يتطلب المشروع أي إعفاءات من سياسات البنك؟

أهمية المعايير البيئية والاجتماعية بالنظر إلى سياقها في وقت التقييم

المعايير البيئية والاجتماعية

ملاءمة

تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

مناسب

إشراك أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات

مناسب

العمل وظروف العمل

مناسب

كفاءة الموارد ومنع التلوث وإدارته

مناسب

صحة المجتمع وسلمته

مناسب

حيازة الأرض والقيود على استخدام الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعي

مناسب

حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية

مناسب

الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً

غير مناسب حالياً

التراث الثقافي

غير مناسب حالياً

الوسطاء الماليون

مناسب

ملاحظة: لمزيد من المعلومات بشأن تقييم البنك الدولي للعنابة الواجبة للمخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشروع، يرجى الإطلاع على ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية لتقدير المشروع (ESRS).
المواضيق القانونية

الأقسام والوصف

يخول المقترض الوزارات المسئولة الشاملة للإشراف على المشروع وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، ودليل عمليات المشروع.
1. يولي المقترض مجلس الإنماء والإعمار المسؤلية الكاملة عن تنفيذ المشروع.
2.



- على المقرض في موعد لا يتجاوز شهرين (2) بعد تاريخ النفاذ، أو أي تاريخ لاحق حسبما يتفق عليه البنك، إنشاء لجنة توجيهية والحفظ .
عليها طوال فترة تنفيذ المشروع.
- في موعد لا يتجاوز الثاني عشر (12) شهراً بعد تاريخ النفاذ، أو أي تاريخ لاحق يتفق عليه البنك، يجب على المقرض، من خلال مجلس الإنماء والإعمار، أن يدفع شركة كفالات لإكمال المرحلة الأولى من برنامج كفالات المساعدة الفنية وإنشاء نظام تكنولوجيا المعلومات بموجب شروط مقبولة للبنك.
- يجب على المقرض، من خلال مجلس الإنماء والإعمار، أن يجعل شركة كفالات تحفظ طوال فترة تنفيذ المشروع، بوحدة إدارة المشروع داخل كفالات في شكل ووظائف وموظفين وموارد واحتياصات ومؤهلات مقبولة للبنك.
- في موعد لا يتجاوز (3) أشهر بعد تاريخ النفاذ، أو أي تاريخ لاحق يتفق عليه البنك، يجب على المقرض، من خلال مجلس الإنماء والإعمار، أن يتسبب في إنشاء المشروع الأخضر والاحفاظ بها بعد ذلك طوال فترة تنفيذ المشروع ، وهي وحدة إدارة مشروع في شكل ووظائف وموظفين وموارد واحتياصات ومؤهلات مرخصة للبنك.
- في موعد لا يتجاوز ستين (60) يوماً من تاريخ النفاذ، أو أي تاريخ لاحق وفقاً لما اتفق عليه البنك، يجب على المقرض أن يتسبب في إشراك مجلس الإنماء والإعمار في تعيين جهة رصد ومتابعة مستقلة ذات كفاءة وتشغيلها طوال فترة تنفيذ المشروع.
- يجب على المقرض، في موعد أقصاه أربعة (4) أشهر بعد تاريخ النفاذ، وبعد ذلك على أساس سنوي، في موعد أقصاه 31 يناير من كل عام ، أن يعد ويقدم للبنك خطة عمل وميزانية سنوية ("خطة العمل السنوية والميزانية") للمشروع للسنة التالية ، وخطة العمل السنوية والميزانية بهذا النطاق والتفاصيل التي يطلبها البنك على نحو مقبول.
- يجب على المقرض إنشاء آلية لمعالجة المظالم في موعد لا يتجاوز شهر واحد بعد تاريخ النفاذ بموجب شروط مقبولة للبنك.

شروط

نوع فعالية	مصدر التمويل	وصف
	البنك الدولي للإنشاء والتعمير / المؤسسة الدولية للتنمية	دخل المقرض في اتفاقية فرعية لمجلس الإنماء والإعمار مع مجلس الإنماء والإعمار؛ وتم تنفيذ الاتفاقية الفرعية لمجلس الإنماء والإعمار وتسليمها، وتم استيفاء جميع الشروط السابقة لفعاليتها (بخلاف فعالية هذه الاتفاقية) ؛ جعل المقرض مجلس الإنماء والإعمار يدخل في اتفاقية كفالات الفرعية مع شركة كفالات. وتم تنفيذ اتفاقية كفالات الفرعية وتسليمها ، وتم استيفاء جميع الشروط السابقة على نفاذها (بخلاف فعالية هذه الاتفاقية) تسبب المقرض في دخول مجلس الإنماء والإعمار في اتفاقية الفرعية للمشروع . الأخضر مع المشروع الأخضر؛ وقد تم تنفيذ الاتفاقية الفرعية للخطة الخضراء وتسليمها ، وتم استيفاء جميع الشروط السابقة لفعاليتها أو حق الخطة الخضراء في إجراء عمليات سحب بموجبها (بخلاف فعالية هذه الاتفاقية) وفقاً للقسم 9.02 من الشرط العام ، يقدم المقرض رأياً قانونياً يؤكّد نيابةً عن .
		المقرض وهيئة تنفيذ المشروع أن اتفاقية القرض قد تم تفويضها على النحو الواجب من قبل هذه الأطراف وتنفيذها وتسليمها نيابةً عن هذه الأطراف، وأنها ملزمة قانوناً لهذه الأطراف وفقاً لشروطها ، بما في ذلك التأكيد على أن تنفيذ وتسليم (1) اتفاقية كفالات الفرعية الضرورية أو (2) المصدق عليها قانونياً هي اتفاقية ملزمة قانوناً. مجلس الإنماء والإعمار وكفالات والمخطط الأخضر ، حسب الاقتضاء ، وفقاً لشروطها ؛ و (3) وفقاً لذلك ، تم تكليف شركة كفالات و المشروع الأخضر قانوناً بتنفيذ الجزء 1.2 والجزء 2.1 على التوالي من المشروع نيابة عن المقرض ؛
		، وقام بتعيين أو تعيين مسؤول مالي (PCU) أنشأ المقرض وحدة تنسيق المشروع . كبير ومسؤول مشتريات كبير ومسؤول مالي في وحدة تنسيق المشروع ، مع



الاختصاصات والمؤهلات والخبرة (بما في ذلك تخصيص الموارد المناسبة) وفقاً لأحكام دليل عمليات المشروع ومقبول للبنك ؛ و
اعتمد المقترض دليل عمليات المشروع بشكل ومضمون مقبولين من البنك 6.

نوع الصرف	مصدر التمويل	وصف
	البنك الدولي للإنشاء والتعمير / المؤسسة الدولية للتنمية	<p>لل مدفوعات ضمن الفئة (2) في جدول الصرف لاتفاقية القرض ، ما لم وحـى يتـسلـم 1. البنك دليـلاً عـلـى توقيـع اتفـاقـيـتـي منـج مـتـطـابـقـيـن عـلـى الأـقـل لـمـنـحـ الـمـتـطـابـقـة ؛ كـلـ ذـلـكـ مـنـ حـيـثـ الشـكـلـ وـالـجـوـهـرـ عـلـى نـحـوـ مـقـوـلـ الـبـنـكـ ؛</p> <p>بـالـنـسـبـةـ لـلـمـدـفـوعـاتـ ضـمـنـ الـفـتـنـيـنـ (3)ـ وـ (4)ـ فـيـ جـوـلـ الـصـرـفـ فـيـ اـنـفـاقـيـةـ الـقـرـضـ ،ـ 2.ـ</p> <p>ماـ لـمـ وـحـىـ يـتـمـ اـسـتـيـفاءـ جـمـيـعـ الشـرـوـطـ التـالـيـةـ فـيـمـاـ يـتـعـلـقـ بـالـنـفـقـاتـ الـمـذـكـورـةـ:ـ أـنـشـأـتـ شـرـكـةـ كـفـالـاتـ وـحدـةـ إـدـارـةـ الـمـشـرـوـعـ فـيـ شـكـلـ وـوـظـافـ وـمـوـظـفـينـ وـمـوـاردـ وـاـخـصـاصـاتـ وـمـؤـهـلـاتـ مـرـضـيـةـ لـلـبـنـكـ ،ـ بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ مـدـيرـ اـنـتـمـانـ وـمـسـئـولـ اـنـتـمـانـ وـأـخـصـائـيـ مـشـرـبـياتـ وـمـسـئـولـ إـدـارـةـ اـجـتـمـاعـيـةـ وـمـسـئـولـ إـدـارـيـ كـبـيرـ.ـ)ـ ؛ـ</p> <p>لـلـمـدـفـوعـاتـ تـحـتـ الـفـتـنـيـةـ (3)ـ فـيـ جـوـلـ الـصـرـفـ لـاـنـفـاقـيـةـ الـقـرـضـ ،ـ 3.ـ</p> <p>اسـتـيـفاءـ جـمـيـعـ الشـرـوـطـ التـالـيـةـ فـيـ مـاـ يـتـعـلـقـ بـالـنـفـقـاتـ الـمـذـكـورـةـ:ـ (1)ـ قـامـتـ شـرـكـةـ كـفـالـاتـ بـتـطـوـيرـ وـاعـتـمـادـ دـلـيلـ كـفـالـاتـ لـلـإـقـرـاضـ بـالـشـكـلـ وـمـضـمـونـ الـمـقـوـلـيـنـ لـدـىـ الـبـنـكـ ؛ـ وـ (2)ـ</p> <p>وـافـقـتـ شـرـكـةـ كـفـالـاتـ عـلـىـ أـوـلـ خـمـسـةـ (5)ـ قـرـوـضـ لـلـمـؤـسـسـاتـ الصـغـيرـةـ وـالـمـتوـسـطـةـ مـعـ</p> <p>الـشـرـكـاتـ الصـغـيرـةـ وـالـمـتوـسـطـةـ الـمـؤـهـلـةـ ذاتـ الـصـلـةـ ،ـ بـشـكـلـ وـمـضـمـونـ مـقـوـلـ لـلـبـنـكـ</p>



أولاً: السياق الاستراتيجي

1. يهدف مشروع التحول الأخضر للأغذية الزراعية في سبل التعافي الاقتصادي (مشروع GATE) إلى تحسين قدرة المزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الأغذية الزراعية اللبناني على الصمود. يُعد قطاع الأغذية الزراعية مصدر رزق لجزء كبير من القراء، ويوفر سبل العيش لـ 20 في المئة من السكان ويساهم في الأمن الغذائي، في وقت يواجه فيه لبنان أزمات متعددة. وقد تأثر القطاع بشدة بالارتفاع العالمي في أسعار الأسمدة والوقود، الذي تفاقم بسبب أزمة العملات الأجنبية، وشلل القطاع المصرفي، وضعف فرص الحصول على البنية التحتية والخدمات. وسيدعم المشروع (أ) الإصلاحات الحاسمة لتعزيز الحماية الاجتماعية للعمال الزراعيين، وهم من أكثر الفئات ضعفاً في البلد، (ب) إيجاد حلول مالية مبتكرة وعاجلة لصغار المالك الضعفاء المشاريع الزراعية - الغذائية الصغيرة والمتوسطة المساعدة في استعادة قدراتها الإنتاجية وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ، (ج) استعادة خدمات الدعم الأساسية للحد من قابلية التأثير بتغيير المناخ وضمان استدامة إنتاج الأغذية الزراعية؛ (د) إنشاء أنظمة وبناء قدرات وكالات حكومية مختارة تقوم على أداء القطاع. وسيعزز المشروع إدارة قطاع الأغذية الزراعية والتعاون بين جميع المؤسسات ذات الصلة، لضمان اتباع نهج منسق لتحقيق الأهداف القطاعية وتوفير مسار نحو إصلاحات أوسع نطاقاً.

أ. سياق البلد

1. يمر لبنان بأزمة حادة متعددة الأبعاد تتسبب بهم ما تحقق من نمو اقتصادي خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. في بلد يبلغ فيه عدد السكان الإجمالي 6.77 مليوناً (2021)¹، يشهد لبنان على أعلى ترکز لللاجئين للفرد الواحد في العالم، بمن فيهم 1.5 مليون سوري نازح² (منهم 879.598 شخصاً مسجلًا كلاجي لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين³) و 257.000 لاجئ فلسطيني. وقد تفاقمت الأزمة الاقتصادية والمالية التي بدأت عام 2019 نتيجة جائحة كوفيد-19، وانفجر مرفأ بيروت المدمر في أغسطس/آب 2020، فضلاً عما طرأ مؤخرًا من صدمة على مستوى الأمن الغذائي وطفرة في أسعار النفط نتيجة الغزو الروسي لأوكرانيا. كما هو الناتج المحلي الإجمالي من 52 مليار دولار أمريكي تقريبًا في عام 2019 إلى ما يقدر بـ 23.1 مليار دولار أمريكي في عام 2021. ويقدر انكماش الناتج المحلي الإجمالي الفعلي لعام 2021 بنحو سبعة في المئة.⁴ إضافة إلى ذلك، خسرت الليرة اللبنانية 98 في المئة من قيمتها تقريبًا مع تداول سعر الصرف غير الرسمي الآن بأقل من 100.000 ليرة لبنانية لكل دولار أمريكي. كما تسرع تراجع قيمة العملة الوطنية منذ بداية عام 2023 في ظل تزايد التوترات وظاهرة إضطراب المصارف وتراجع نسي في عدد المرات التي تدخل فيها المصرف المركزي لضبط سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية. هكذا، خسرت الليرة اللبنانية بحلول الأول من فبراير/شباط 2023، 90 في المئة من قيمتها رسمياً لتختفي من 1.500 ليرة لبنانية/لدولار الأميركي الواحد إلى 15.000 ليرة لبنانية/لدولار الأميركي الواحد. لكن حتى مع خفض سعر الصرف الرسمي، تبقى التشوّهات حاضرة بقوة، وفي ظل غياب الإصلاحات الشاملة، من المستبعد أن يستقر سعر الصرف. والتنتجة هي الارتفاع الجنوني في معدل التضخم مئات المرات منذ يونيو/تموز 2020، ما يضر بشكل أساسى بالفقراء والفئات المستضعفة. إذ بلغ معدل التضخم في عام 2021 مقارنة مع 2020، 150 في المئة، وارتفع إلى 218 في المئة في النصف الأول من 2022 (يبلغ ذروة من 240 في المئة في يناير/كانون الثاني 2022).⁵ وطالما بقيت أسعار الصرف المتعددة قائمة، ستتولد التشوّهات الاقتصادية والفرص الريعية. لذلك، يشكل توحيد سعر الصرف إجراءً مسبقاً مطلوباً قبل البدء بتنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي، وطالما أكد البنك الدولي خلال الحوار السياسي الذي

¹ المرصد الاقتصادي اللبناني، خريف 2022. يتضمن التعداد السكاني اللاجئين السوريين المقيمين في لبنان. وقد بلغ عدد سكان لبنان حتى عام 2021، 6.77 مليون نسمة.

² يشير مصطلح "النازحين السوريين" إلى من أجبر على الفرار من بلده بسبب العنف وانعدام الأمان والنجاة إلى بلد آخر. أما مصطلح "اللاجي" فيشير إلى الأشخاص النازحين المسجلين في بلد اللجوء وهم مقيمون فيه بشكل قانوني ويحملون الوثائق المطلوبة. وقد كانت الحكومة اللبنانية أول من أطلق هذا التمييز بين المصطلحين.

³ المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، صحيفة وقائع لبنان، 2020.

⁴ المرصد الاقتصادي اللبناني، خريف 2022.

⁵ المرصد الاقتصادي اللبناني، خريف 2022.



أقامه على الحاجة إلى توحيد سعر الصرف.

2. أدت الصدمات القوية التي عصفت بالبلاد إلى وقوع جزء كبير من السكان في آتون الفقر والهشاشة وإنعدام الأمن الغذائي. أظهرت البيانات الصادرة قبل الأزمة والمستمدة من مسح القرى العاملة والأحوال المعيشية للأسر في لبنان أن 26 في المئة من الأسر تقرّبًا صنفت نفسها على أنها ضمن خانة الفقر أو الفقر المدقع. كما يكشف مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد لعام 2019⁶ عن أنَّ 53.1% من المقيمين في لبنان هم من القراء وأن نسبة هؤلاء هي الأعلى، أي 66.8% في أوساط الأطفال ضمن الفئة العمرية 4-0 سنوات. كما تفاقمت الأزمة الاقتصادية وضغوط التضخم نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء العالمية التي أدت إلى تضخم كبير في أسعار الأغذية محلياً حيث بلغ التضخم 332 في المئة في يونيو/حزيران 2022. أما أسعار المياه والوقود فقد ارتفعت بنسبة 594% مقارنة مع يوليو/تموز 2020، في حين أن المؤشر الإجمالي للأسعار الاستهلاكية قد ارتفع إلى 210 في المئة⁷. كما كشفت المسح التي أجريت عبر الهاتف في يونيو/حزيران 2021، أن 46 في المئة من الأسر تحدثت عن أنها تواجه صعوبة في الوصول إلى الغذاء.⁸ وبحسب تحليل انعدام الأمن الغذائي الحاد بموجب التصنيف المتكامل لمراحل الأمان الغذائي، يعيش 37% من السكان في لبنان في حالة من انعدام الأمان الغذائي الحادة، حيث يواجه أكثر من 306.000 شخص عجزاً حاداً في الوصول إلى الغذاء ما يهدد بإمكانية المعاقة (سبتمبر/أيلول-ديسمبر/كانون الأول 2022). وكان من المتوقع أن يرتفع هذا الرقم من 37 إلى 42 في المئة خلال الربع الأول من عام 2023 – بما في ذلك 354.000 شخص ضمن فئة التصنيف الرابعة للأمن الغذائي من التصنيف المتكامل إن لم تتخذ الإجراءات اللازمة.¹⁰

3. تتسبّب الأزمة بانهيار البنى التحتية العامة والخدمات الأساسية العامة. تسبّب انعدام الاستقرار السياسي المستمر ومحوبيّة القدرات المؤسسيّة بتقويض خطير لعملية التخطيط والتنفيذ والاستمرار في تأمّن الوظائف الحكومية الأساسية وتشغيل أصول البنى التحتية المرتبطة بها، على نحو فعال. وأدى الغياب شبه الكامل للتمويل الحكومي إلى تعطّل الخدمات العامة وبات يهدّد بالتسبيّ بضرر دائم على مستوى البنى التحتية العامة من خلال غياب أعمال الصيانة والإهمال. فعلى سبيل المثال، تشهد مصادر المياه حالة من التلوّث الكارثي حيث لا تتم معالجة سوى ثمانية في المئة من مياه الصرف الصحي حتى مستوى المعالجة الثاني والثالث في حين أن 16% فقط من قدرات معالجة مياه الصرف الصحي شغالة. ويستمر الوضع هذا على حاله على الرغم من ضخ استثمارات كبيرة مؤخرًا في هذا القطاع (بدعم دولي) أفضّلت إنشاء قدرات معالجة حديثة كافية، إلا أنها تتدّهور حالياً نظرًا إلى عدم استخدامها فضلاً عن التدابير المؤقتة المعتمدة لضمان استمرارية الخدمات.

4. أدى هول الأزمة أيضًا إلى عدم ملائمة القطاع المصرفي وإصابته بالشلل الكامل وإلى انقطاع خدمات الوساطة المالية. في عام 2019، توقف التدفق الداخلي للودائع المستخدمة لتمويل الحساب الجاري الكبير للبنان والعجز المالي وبات يسجل معدلات سلبية. كما تخلفت الحكومة اللبنانيّة عن سداد إحدى دفعاتها المستحقة عن سندات اليورو في مارس/آذار 2020 وعلقت تسديدها للقيمة المتبقية من هذه السندات وهي 31 مليار دولار أمريكي لتبدأ بذلك أزمة مالية حادة. كما أن حجم ميزان المدفوعات والخسائر المرتبطة به في القطاع المالي فادحة، حيث تجاوزت الخسائر المالية 72 مليار دولار أمريكي¹¹ ما يعادل أكثر من ثلاثة أمثل الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2019، فرضت رقابة غير رسمية على رؤوس المال حتّى من قدرة المودعين على تحويل أموالهم أو سحبها. وسمح مصرف لبنان منذ يونيو/حزيران 2021 بشكل رسمي بسحب الودائع بشكل تدريجي، من خلال خطة تقضي بتحويل الودائع إلى الليرة اللبنانيّة¹². وقد أفضّلت هذه الخطة إلى فرض اقتطاع على الودائع بنسبة تتراوح بين 60 و80 في المئة. كما شهدت المحفظة الائتمانية انكماساً إضافياً بقيمة 4.4 مليار دولار أمريكي بحلول نهاية يوليو/تموز 2022، ليصل الانكماس الائتماني الإجمالي إلى نحو 53 في المئة منذ بداية الأزمة في 2019. كما تدهور الأداء الائتماني للمصارف بحسب معدل القروض غير العاملة على نحو حدّ منذ عام 2019 ليبلغ 60 في المئة تقريباً في عام 2022. ومن خلال إمكانية الاقتراض من مصرف لبنان، تمكنت المصارف التجارية اللبنانيّة من سداد التزاماتها

⁶ أصدرت إدارة الإحصاء المركزي بالتعاون مع البنك الدولي في مارس/آذار 2022 أول مؤشر رسمي للفقر المتعدد الأبعاد في لبنان من خلال الاعتماد على مسح القرى العاملة والأحوال المعيشية للأسر لعام 2018-2019 والذى يتمتع بمستوى تمثيل وطني. وينتّق المؤشر من 20 مؤشراً فرعياً مقسماً على خمسة أبعاد هي التعليم والصحة والأمن المالي/الرفاه، والبنى التحتية الأساسية، والأحوال المعيشية.

⁷ البنك الدولي، المرصد الاقتصادي اللبناني (خريف 2022).

⁸ إدارة الإحصاء المركزي، يونيو/حزيران 2022.

⁹ أجرى برنامج الأغذية العالمي هذه المسح عبر الهاتف بالتعاون مع البنك الدولي. المصدر: البنك الدولي (2021). المرصد الاقتصادي اللبناني.

¹⁰ التصنيف المتكامل لمراحل الأمان الغذائي: لبنان: وضع من انعدام الأمان الغذائي الحاد، سبتمبر/أيلول 2022 وإسقاطات للفترة الممتدة بين يناير/كانون الثاني – وأبريل/نيسان 2023.

¹¹ المرصد الاقتصادي اللبناني، خريف 2022.

¹² تقضي هذه الخطة بتطبيق سياسة تسمح للمصارف التجارية بتسديد الودائع الموضوعة بالدولار الأميركي بالليرة اللبنانية، وذلك بسعر صرف يحدده المصرف المركزي.



إلى المصارف المراسلة لتحافظ على ارتباطها بالنظام المالي العالمي. وقامت المصارف المراسلة بالحد من انكشافها على المصارف اللبنانية بنسبة النصف تقريباً خلال السنوات الثلاثة الماضية، فيما جعلت شروطها المفروضة على النصف الآخر أكثر صرامة، حيث حصرت بشكل أساسى تعاملاتها ضمن النطاق التجارى وفرضت ضمانة نقدية بنسبة 100%. إضافة إلى ما سبق، كان للأزمة المالية أثر هائل أيضاً على قطاع التمويل المصرفي وأصابته بخسائر فادحة على مستوى ميزان المدفوعات نظراً إلى الانكشاف الكبير على أخطار أسعار الصرف الأجنبية وارتفاع حجم القروض غير العاملة. وبعد مرور سنوات عدة من النمو المستقر، تقلصت قدرة القطاع على الجذب إلى ثلث ما كانت عليه، حيث إنه قد كان يقدم خدماته إلى أكثر من 150,000 مقترض، وكان أكثر من نصفهم من رائدات الأعمال السيدات، بمحفظة مشاريع بلغت قيمتها التراكمية 220 مليار دولار أميركي.

5. **تبقي الإصلاحات المنجزة في سبيل تعافي القطاع المالي محدودة إلى اليوم.** وقعت الحكومة اللبنانية اتفاقاً أولياً على مستوى الموظفين مع صندوق النقد الدولي في أبريل/نيسان 2022؛ إلا أن غياب التوافق السياسي بشأن تفاصيل الأعباء أدى إلى إعاقة أي مساعي إصلاحية. وبivity هذا الاتفاق الذي قد يمهد الطريق لضمانته تمول من الصندوق بقيمة 3 مليارات دولار أميركي ويتيح الوصول إلى فرص تمويلية من المجتمع الدولي الأوسع، مشروطاً بإنجاز مسبق لعشرة إجراءات، منها الموافقة على إعادة هيكلة المصارف، وتسوية الأوضاع المصرافية، وال مباشرة بعملية تقييم لوضع المصارف الـ14 الأكبر، كل على حدة، بمساعدة خارجية. إلا أن القدر المحرز في سبيل تحقيق هذه الإصلاحات يبقى محدوداً حتى يومنا هذا. كما يعتمد الاتفاق النهائي على التأكيد على الدعم المالي من الشركاء الدوليين ليتمكن لبنان من تلبية احتياجاته المالية الخارجية بموجب البرنامج.

6. **ارتفاع مأساوي في معدلات البطالة، بما في ذلك الفجوة ما بين الرجال والنساء على صعيد المشاركة في القوى العاملة، منذ عام 2019، دفع الباحثين عن عمل إلى العمل غير المنظم في قطاعات مثل القطاع الزراعي.** ارتفع معدل البطالة من 11.4% في 2018-2019 إلى 29.6% في يناير/كانون الثاني 2022، وارتفع معدل البطالة في أوساط الشباب (15-24 عاماً) من 23.3% في 2018-2019 إلى 47.8% في يناير/كانون الثاني 2022. وتراجع معدل العمالة وفقاً لعدد السكان بشكل صادم من 43% في 2018-2019 إلى 31% في عام 2022. كما تبلغ الفجوة بين الجنسين على مستوى المشاركة في القوى العاملة 44%， حيث تشكل مشاركة المرأة في القوى العاملة مقابل 66.2% للرجال. وارتفعت حصة العاملين في وظائف غير منتظمة من 55% في 2018-2019 إلى 62% في 2022. وتتمثل القطاعات التي تشهد على أعلى مستويات العمالة غير المنظمة بقطاع الزراعة، والصيد والغابات، والمحاسبة حيث تشكل 13% 98.1

7. **تأثير الأزمة بشكل متفاوت على المناطق الريفية المتاخرة والمحروم.** تفاقم التفاوت القائم على مستوى المناطق الحضرية والمناطق الريفية، كما على مستوى المناطق الريفية في ما بينها، بسبب الأزمة. وقد شهدت المناطق الأفقر - بعلبك-الهرمل، وعكار، والجنوب - على تراجع غير تناسب في جملة واسعة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية. فقد ارتفع معدل البطالة في كل واحدة من هذه المحافظات بلا استثناء. وبحسب مسح القوى العاملة الصادر في يناير/كانون الثاني 2022، كان الارتفاع الأكبر في معدل البطالة في بعلبك-الهرمل (ارتفاع صادماً بـ 30 نقطة مئوية، وانتقل من 11% في 2018-2019 إلى 40.7% في يناير/كانون الثاني 2022)، وتلتها محافظة جنوب لبنان حيث ارتفع المعدل 24 نقطة مئوية، من 12.3% في 2018-2019 إلى 36.5% في يناير/كانون الثاني 2022.

ب- السياق القطاعي والمؤسسي

8. **على الرغم من الأثر الحاد الذي خلفته الأزمة على النشاط الاقتصادي، يبقى قطاع الأغذية الزراعية مصدرًا لسبل العيش والدخل بالنسبة إلى فئة كبيرة من الفقراء.** وفقاً للتقديرات، تعتمد 20% تقريباً من الأسر اللبنانية في دخلها الأولي أو الثانوي على قطاع الأغذية الزراعية الأوسع، حيث يشكل قطاع الأعمال الزراعية أكبر القطاعات الصناعية الفرعية في الاقتصاد. كما يضم هذا القطاع العدد الأكبر (26%) من المنشآت الصناعية في لبنان، وهو 1,245 منشأة تقريباً. كما كان قطاع الأغذية الزراعية مسؤولاً في عام 2020 عن أكثر من 17% من مجمل الصادرات (أو 0.7 مليارات دولار أميركي كرقم وسطي بين 2014 و2020). كما ارتفعت الصادرات القطاع في لبنان بين 2019 و2021 بنسبة 51% لتصل إلى 949 مليون دولار أميركي، وذلك نتيجة طفرة في صادرات الفواكه بشكل أساسى، ومنها العنبر تحدیداً.¹³ وفي حين أن الإنتاج المحلي لقطاع الأغذية الزراعية لا يلبى سوى 20% من الطلب المحلي، إلا أنه يشكل المصدر الأساسي في سبل عيش الفئات الفقيرة من المجتمع ولذلك يتركز في المناطق الأكثر فقرًا في لبنان.

¹³ متابعة مسح القوى العاملة في لبنان، يناير/كانون الثاني 2022. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_848353.pdf

¹⁴ هيئة تنمية الاستثمار في لبنان (2020). القطاع الزراعي في لبنان – كتيب وقائع 2020.



9. يمتلك لبنان بمجموعة متنوعة من المناطق الإيكولوجية الزراعية التي يخولها موقعها أن تكون أرضاً خصبة لإنتاج زراعي متنوع مع إمكانية التصدير. في لبنان، خمس مناطق زراعية مناخية متميزة، بما في ذلك الخط الساحلي، والمرتفعات المنخفضة والمتوسطة لجبل لبنان، والبقاع الغربي، والبقاع الأوسط، والبقاع الشمالي. وتقع الأراضي الأكثر خصوبة وإنتاجية في وادي البقاع وسهل عكار والشريط الضيق للسهول الساحلية. وتتسم الزراعة الجبلية بالحيزات الصغيرة التي يعيش فيها المزارعون الفقراء والكثير من الأسر الذين يجدون في الزراعة مصدر دخل ثانوي. أما الزراعة في السهول الساحلية، فتهيمن عليها محاصيل دائمة (مثل الحمضيات والمو ZIP)، فيما تهيمن المحاصيل الريعية على سهول عكار والبقاع (البطاطا والخضار) (المرفق 9). ويمثل إنتاج المحاصيل 60 في المئة تقريباً من إنتاج الزراعي، فيما يشكل الإنتاج الحيواني 40 في المئة تقريباً منه ويساهم في تلبية الحاجة الماسة إلى المنتجات الحيوانية على مدار السنة.

10. يمتلك لبنان بميزة مقارنة على مستوى الخضار، والفواكه، والمكسرات، وغيرها من المنتجات الزراعية عالية القيمة، حيث يمثل إنتاج الفاكهة والخضار أيضاً هاماً من قطاع الأعمال الزراعية في لبنان. تتضمن الفئات الخمسة الأساسية للصادرات الزراعية والغذائية في لبنان بحسب القيمة، الخضروات أو المكسرات المحضر؛ والفواكه والمكسرات المعدة للأكل؛ والمشروبات، والمشروبات الروحية، والخل؛ والماكولات المحضر على أنواعها، والدهون والزيوت الحيوانية أو النباتية. كما يتمتع لبنان بميزة مقارنة أساسية على مستوى تصدير منتجات الأغذية الزراعية عالية القيمة إلى أسواق مرتفعة الأسعار بفضل ظروفه الزراعية المناخية والاتفاقات التجارية المعينة مع أوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي. وبحسب مركز التجارة الدولي، تتجاوز إمكانات لبنان غير المستغلة على مستوى تصدير المنتجات الزراعية ومنتجات الأغذية الزراعية 450 مليون دولار أمريكي، منها 65% من الفواكه والمنتجات الغذائية والخضروات. وبالتالي، يمكن لتوسيع القدرة على تصدير منتجات الأغذية الزراعية أن يزيد من تنافس العملة الصعبة إلى لبنان وهو بأمس الحاجة إليها. كما تتيح زيادة الإنتاج المحلي فرصاً للاستفادة عن بعض الواردات. ويمكن تحقيق ذلك من خلال دعم صغار المنتجين والمساريع الصغيرة والمتوسطة لتلتزم بالشروط الصارمة التي تفرضها أسواق الصادرات العالمية القيمة على مستوى سلامة الغذاء ونوعيته وقدرة التتبع والتوصيم والاستدامة البيئية.

11. في المقابل، يواجه قطاع الأغذية الزراعية مجموعة من التحديات الخطيرة التي تهدد الأمن الغذائي وسبل عيش سكان الريف، وتجعل هذا القطاع غير مهيأً لمواجهة تغير المناخ:

12. يرث الإنتاج الزراعي المحلي تحت التأثير الخطير للارتفاع العالمي في أسعار الأسمدة والوقود، مما يتفاقم بسبب أزمة سعر الصرف الأجنبي وضعف إمدادات الكهرباء. تؤدي الزيادات في تكاليف الإنتاج إلى تقويض قدرة القطاع الزراعي على الصمود وتهدد بفقدان مساهمة الإنتاج المحلي في الأمن الغذائي. وفقاً لمسح الأسر الزراعي الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة في يونيو/تموز وأغسطس/آب 2022، يواجه أكثر من 80% من منتجي المحاصيل صعوبات إنتاجية، أكثرها شيوعاً الحصول على الأسمدة (72%) والمبيدات (59%). وكان ارتفاع أسعار الأغذية والوقود أكثر الصدمات ذكرًا (90% و 87% على التوالي)، وهو ارتفاع كبير جدًا مقارنة بجولات المسح السابقة في آخر عام 2021 وفي أبريل/نيسان 2022. وقد تضرر المزارعون الصغار والمتوسطون الذي يعتمدون في مدخولهم على الزراعة بشكل خاص نتيجة ارتفاع أسعار المدخلات، والمعالجة، ومواد التغليف، حيث خفض المزارعون من كمية المدخلات المستخدمة أو استبدلواها بمدخلات أقل نوعية ما أدى إلى تراجع الكمية الإنتاجية القابلة للتسويق وتدني المداخيل وزيادة التلوث البيئي. إضافة إلى ذلك، يهدد انقطاع الكهرباء وارتفاع تكاليف الطاقة استمرار العمل. في هذا السياق، تشكل الطاقة المتعددة حلاً بديلاً جاذباً للمنشآت ويمكنها أن تخفض من التكاليف. إلا أن المزارعين وأصحاب المشاريع غير قادرین على الاستثمار في حلول مماثلة نظرًا إلى قدرتهم المحدودة للوصول إلى التمويل.

13. يفتقر المزارع اللبناني كما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الأغذية الزراعية الوصول الضوري إلى التمويل المطلوب لضمان استمرارية العمل والاستثمار في الإنتاج المستدام والذكي متى. منذ بداية أزمة عام 2019، تدهورت إمكانيات الوصول إلى التمويل بشكل كبير وباتت حالياً شبه مستحيلة. إذ لم يعد المزارع ولا أصحاب المشاريع قادرين على تمويل أعمالهم نظراً لفرض المصادر والممؤسسات المالية قيوداً صارمة على التحويلات النقدية خارج البلاد، وعلقت العمل بالتسهيلات الائتمانية غير المستخدمة، وحدت من القدرة على سحب المال من حسابات الأفراد الخاصة بالدولار الأميركي. وفقاً لمسح سريع أجراه البنك الدولي على الشركات في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، صرحت ثلاثة أرباع المؤسسات عن تراجع في مستوى السيولة مرة واحدة على الأقل بين أكتوبر/تشرين الأول 2020 وأكتوبر/تشرين الأول 2021؛ ولم تتمكن ثلاثة من كل خمس شركات بأي إمكانية للوصول إلى التمويل؛ وقد تراجعت حصة الشركات التي كانت تعتمد على المصادر أو المؤسسات المالية لتمويل أي نقص في السيولة إلى اثنين في المئة في أكتوبر/تشرين الأول 2021. وحتى قبل الأزمة المالية، كانت قدرة المزارع اللبناني على الوصول إلى رؤوس المال محدودة إن لم تكن معدومة أساساً. وكان القطاع الزراعي لا يستحوذ وفقاً للتقديرات سوى على واحد في المئة من مجمل القروض. فلطالما أثبتت التكاليف المرتفعة لدى إصدار



القروض الصغيرة وعدم قدرة معظم صغار المزارعين على توفير الضمانات المطلوبة، قطاع المصادر التجارية في لبنان عن إقراض أصحاب الأنشطة الزراعية وأو دفعت بها إلى فرض معدلات فائدة مرتفعة. وكان المزارع اللبناني يعتمد على الترتيبات الائتمانية غير الرسمية من موردي المدخلات الزراعية للحصول على البذور، والأسمدة، وغيرها من المدخلات المستوردة. ومع تدهور قيمة العملة الوطنية وفرض قيود على الودائع والعملات الصعبة، ندرت هذه الترتيبات غير الرسمية. حالياً، باتت قدرة المزارعين وأصحاب المشاريع على الحصول على التمويل النقدي أضعف مما كانت عليه قبل الأزمة، إذ إنهم غير قادرين على تمويل رأس المال العامل، واستيراد المواد الخام، والاستثمار في مصادر الطاقة المتعددة لحفظ على قدرتهم الإنتاجية، واستبقاء اليدين العاملة، وحتى التمتع بالحد الأدنى من الماء.

14. **ضعف التكامل في سلسلة القيمة والإجراءات الاقتصادية الكلية وسلامة الغذاء يؤدي إلى تقويض القدرة على تحقيق وفورات الإنتاج الكبير والتنافسية.** يقتد الحجم الصغير للحيارات (أي الأرضي) الزراعية (87% من الأسر الزراعية في لبنان تشغّل أقل من هكتارين من الأرضي) الروابط الأفقية والعمودية على طول سلاسل القيمة، كما يؤدي غياب الوصول إلى مرافق وخدمات ما بعد الحصاد إلى تراجع مستوى التنافسية والقدرة التفاوضية لأصحاب الحيات الصغيرة. حالياً، يضم لبنان 900 تعاونية تقريباً منها 60% في القطاع الزراعي. وتتفاوت قدراتها على نحو كبير، حيث إن بعض هذه التعاونيات توقف عن العمل، وبعضها الآخر ضعيف في حين أن عدداً آخرًا منها يتمتع بعناصر القوة. كما تتعمل التعاونيات الأقوى كمزود للخدمات إلى أعضائها، وإلى مجموعة أكبر بكثير من المزارعين في منطقة عملها حيث يلجأ هؤلاء إلى معدات التعاونيات هذه وتجهيزاتها لمعالجة إنتاجهم الزراعي. وفيما اعتمد لبنان عام 2015 قانوناً عصرياً حول سلامه الغذاء إلا أنه لم يطبق وما زال النظام الوطني لسلامة الغذاء بحاجة إلى تدعيم جوهري. وتتفقر الهيكلية المؤسسية العامة لسلامة الغذاء إلى الفاعلية. فبناءً على قانون سلامه الغذاء، يجب إنشاء الهيئة اللبنانية لسلامة الغذاء لتؤدي مسؤوليات عدة. إلا أن هذه الهيئة تبقى غير مفعّلة، وتهتم وكالات مختلفة بإدارة ملف سلامه الغذاء على المستوى الوطني والمحلّي وتبقى الهيكلية المؤسسية غير واضحة. وبالتالي، تؤدي عدم الفعالية المستمرة في الهيكلية المؤسسية العامة المعنية بسلامة الغذاء إلى الحد من إمكانيات الوصول إلى الأسواق الدولية وإلى تراجع القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية اللبنانية، على المستوى المحلي والدولي على حد سواء. ومن الممكن إطلاق العنان للإمكانات الكامنة في قطاع الأغذية الزراعية من خلال معالجة مشكلة تجزئة القطاع وتسهيل عملية تجمع المزارعين¹⁵ والحرص على أن تكون المنتجات المعدة للتصدير موحدة للمعايير وخاضعة لرقابة النوعية ومعتمدة.

15. **يهدد الانقطاع في توفير الخدمات العامة قدرة القطاع على الاستمرار في ظل التدهور السريع لنوعية المياه والتربة أو الربط الأساسي مع الطرق الريفية.** يؤثر الانقطاع المتكرر للخدمات بشكل غير مناسب على المناطق الريفية نظراً لأن الموارد النادرة أساساً تتركز في المناطق الحضرية المكتظة سكانياً. وباتت مشاريع الري ضحية غياب التصليحات. كما أن عدّة مشاريع ري شغالة باتت حالياً غير صالحة للاستخدام بسبب التلوث الذي أصابها بفعل عدم معالجة مياه الصرف الصحي، وتظهر فحوص نوعية المياه الجوفية نتائج مقلقة على النحو نفسه. تقدّم الإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه لعام 2021 أن سبعة في المائة فقط من مياه الصرف الصحي في لبنان تخضع للمعالجة، وأن تفريغ مياه الصرف المنزلي غير المعالجة في الهواء الطلق هو المصدر الأساسي للتلوث المائي السطحي. وقد أظهر تقييم المرافق الخاصة وال العامة لإدارة التفاصيل الصلبة أن 92% من التفاصيل لا تعالج في المرافق الموجودة ما يؤدي إلى ارتفاع كبير في حالات الطمر العشوائي غير القانوني الذي يتسبّب بتلوث سام في التربات الزراعية ومنابع المياه ويتسبّب بمخاطر جسيمة على الصحة العامة. وتبقى شبكات الطرق الأساسية غير صالحة للاستخدام بغضّ التسويق للمنتجات الزراعية بسبب عجز القطاع العام عن القيام بتصليحات بسيطة وأساسية.

16. **يستفيد ثلاثة أربع الأرضي الصالحة للزراعة في لبنان من شبكات الري، وهي تستهلك 61 في المائة من مجمل الإمدادات المائية.** من المتوقع أن ترتفع الحاجة إلى المياه في القطاع الزراعي من 842 مليون متر مكعب في السنة في 2020 إلى 927 مليون متر مكعب في السنة في 2035. ونلاحظ أن مشاريع الري الأصغر القائمة على القنوات والتي تغطي أقل من 100 هكتار هي في أمس الحاجة إلى إعادة التأهيل والتحديث لتلبّي حاجات النظم الحديثة المستخدمة في ري الأرضي مثل الري بالتنقيط أو الرشاشات الصغرى. وتبقى إحدى التحدّيات الكبرى الحرص على بقاء قنوات الري خالية من أي تسرب لمياه الصرف غير المعالجة، وهو تحدّ يتفاقم نتيجة الانتشار الواسع لظاهرة التخلص من مياه الصرف من دون حسيب أو رقيب. فقد قدرت دراسة مستحدثة أن حوض نهر الليطاني يستقبل 40.000.000 متر مكعب من مياه الصرف كل عام تقريباً بسبب غياب البنية التحتية الخاصة بالصرف الصحي في القرى المحاذية لحوض النهر، ما يؤدي إلى بلوغ مستويات تلوث أعلى مما تسمح به معايير منظمة الصحة العالمية بالنسبة إلى المياه الصالحة للاستهلاك والري،

¹⁵ استعراض التجربة المصرفية في سبيل تسهيل عملية تنظيم مجموعات المزارعين والربط بينهم وبين مشتري الإنتاج يظهر تحقيق زيادة في المبيعات بين 20 و60% أي ما يشكّل ارتفاعاً وسطياً من 30% على مستوى الفئات المشمولة.



مع الإشارة إلى أن هذه المياه تسجل معدلات تلوث مرتفعة بالمواد الكيميائية والميكروبات.¹⁶ وبحسب الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه 2020-2035، إن لم ينجح لبنان في تعظيم استخدامات النظم المائية وإدارتها على النحو اللازم، سيشهد نقصاً حاداً في المياه.¹⁷

17. يزيد تغير المناخ من هشاشة نظام الأغذية الزراعية من خلال تأثيراته على الموارد المائية والأراضي التي تزداد ندرة؛ وبالتالي تبرز حاجة لاعتماد ممارسات زراعية ذكية مناخياً. سيؤدي الأثر المدمج لتغيير المناخ، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة (إلى حد 1.7 درجة مئوية و3.2 درجة متوقعة) وتراجع معدل هطول الأمطار، إلى تراجع في توفر المياه والتربة وفي نوعيتها. ولا شك في أن القطاع الزراعي معرض لضرر أكبر من غيره نظراً لأنه المستهلك الأكبر للمياه. كما سيؤدي تغير المناخ إلى زيادة في تفشي الآفات والأمراض. وستتسبّب الأحداث المتطرفة مثل فيضان الطرق، بانقطاع في القراءة على التسويق للسلع القابلة للتلف. وعندما نضيف إلى ما سبق قدرة لبنان المتدنية على التكيف، نجد أن تغير المناخ من المتوقع أن يفاقم من مواطن الهشاشة الحالية من خلال الحد من إمكانية التموي في قطاعات إنتاجية أساسية، تحديداً في قطاع الزراعة. وبحسب الرسالة الوطنية الرابعة للبنان إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، قدرت الخسائر الاقتصادية السنوية المباشرة نتيجة الأضرار الناجمة عن تغير المناخ وأو كوارث مرتبطة بذلك في القطاع الزراعي، بـ 605 مليون دولار أمريكي في عام 2018.¹⁸ عموماً، تعتبر الفيضانات الأكثر ضرراً على القطاع، حيث تتسبّب بخسائر مالية سنوية مرتفعة (330 مليون دولار أمريكي في 2018)، وتوقع الوفيات وتؤدي إلى خسارة في الثروة الحيوانية ودمار في الأراضي الزراعية. وفي السنوات الأخيرة، أدت أحوال الطقس المتطرفة في لبنان إلى تراجع الغلال الزراعية وتدهور سبل عيش فئة كبيرة من الذين يعتمدون على القطاع الزراعي (للمزيد من المعلومات المفصلة بشأن تأثيرات المناخ، انظر المرفق 4). وبهدف التخفيف من تأثيرات تغير المناخ، ينبغي اعتماد الممارسات المراقبة للبيئة والذكية مناخياً على نحو متزايد.

18. غالباً ما تكون ظروف العمل في قطاع الأغذية الزراعية سيئة. يتميز القطاع بارتفاع معدلات العمل غير المنظم، تحديداً على مستوى العمال المياومين أصحاب المهن المتدنية، وغياب المعرفة بشأن الحماية الاجتماعية الملائمة وتعدد الوصول إليها، وضعف تدابير السلامة والصحة المهنية. ونظراً إلى الطابع الموسمي للعمل الزراعي، يميل العمال إلى العمل لصالح عدة أصحاب عمل، مما يزيد من خطر وقوع انتهاكات لحقوق العمل. كما يستثنى العمال في الزراعة، وكثير منهم هم من النساء، من التغطية بموجب قانون العمل اللبناني (تحديداً المادة 7) أو من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. كما تحد ظروف العمل غير المعينة والأجور المتدنية من إمكانية تشغيل الشباب.¹⁹ كما ستؤثر المخاطر المناخية بشكل غير مناسب على الفئات الأفقر لتهدد بذلك توازنها حساساً بالأساس وتتسبّب بتدحر المداخل وفرص العمل في المناطق الريفية. وتبقى عمالة الأطفال محظ انشغال جوهري، تحديداً على صعيد الفئات الهشة من عمال نازحين ومهاجرين. وتسجل عمالة الأطفال لدى النازحين المستوى الأعلى في القطاع الزراعي في المناطق الريفية.

19. تتعدد التحديات والمعوقات التي تؤثر على الانخراط الاقتصادي للمرأة في الزراعة في لبنان. يتم توظيف 75% تقريباً من النساء العاملات في القطاع الزراعي على أساس موسمي وهن غير مؤهلات للانخراط في الضمان الاجتماعي أو الحصول على الحماية الاجتماعية الأساسية، مما يجعلهن عرضة للاستغلال.²⁰ كما تتنقل النساء والفتيات في لبنان أجرًا يومياً أقل من الرجل.²¹ وبحسب التعداد الزراعي لعام 2010، لا تملك المرأة سوى تسعه في المئة من المزارع ولا تزرع سوى خمسة في المئة منها،²² وذلك بشكل أساسي لأغراض إنتاج منتجات الحليب وزراعة الكفاف وحفظ الأغذية.²³ وتتجذر الإشارة إلى أن معظم الأراضي التي تزرعها النساء مجزأة وأصغر من تلك

¹⁶ ندى نعمه وشادن حيدر (2018)، "الخصائص الفيزيائية والكيميائية والميكروبية لمياه نهر الليطاني"، من "نهر الليطاني: تقييم وتحديات راهنة"، مكتبة علوم وتكنولوجيا المياه، المجلد 85، 2018.

¹⁷ file:///C:/Users/wb427831/Downloads/NWSS%20update%20FINAL%2020221220.pdf

¹⁸ وزارة البيئة/برنامج الأمم المتحدة للتنمية/صندوق البيئة العالمي (2022). الرسالة الرابعة للبنان إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. بيروت، لبنان. أنظر: <https://www.undp.org/lebanon/publications/lebanons-4th-national-communication-climate-change>

¹⁹ يميل المزارعون والمشغلون الزراعيون إلى أن يكونوا عادة أكبر سناً، وهذه فئة تزداد تشتيطاً. في لبنان، بلغ العمر الوسطي للشغل الزراعي 52 عاماً، فيما كان العمر الوسطي للنساء اللواتي يقمن بهذا العمل 55 عاماً. ولا يشكل الراشدون الشباب دون الـ 35 عاماً سوى 11.1% من هذه اليد العمالية، يعملون على حصة مشابهة من مساحة الأراضي الزراعية الإجمالية الصالحة للاستخدام (612%). وتصبح هذه الأرقام أكثر تطرفاً للمزارعين دون الـ 25 عاماً والذين يشكلون 2% فقط من المشغلين الزراعيين وهم يستخدمون 1% من مجمل الأراضي الزراعية (وزارة الزراعة اللبنانية 2012).

²⁰ منظمة العمل الدولية. 2018. أعمال الرعاية ووظائف الرعاية: نحو مستقبل من العمل اللائق. جينيف: منظمة العمل الدولية.

²¹ في لبنان، تحصل النساء والفتيات على أقل من نصف أجر الرجل عن كل يوم عمل في القطاع. وبحسب دراسة أجزتها منظمة العمل الدولية، بلغ متوسط الدخل الشهري للمرأة في عكار \$130-200 في الشهر، مقارنة مع \$660-\$990 للرجل. منظمة العمل الدولية: 2018. فرص متحمّلة للتمكّن الاقتصادي للمرأة – سلاسل قيمة البطاطا والخضروات الورقية الخضراء – عكار، شمال لبنان. بيروت، لبنان.

²² منظمة الأغذية والزراعة. 2021. مذكرة إحاطة: دور المرأة في الزراعة في لبنان. بيروت، لبنان.

²³ معرض التجارة العادلة في لبنان (2022). تنفيذ مشروع التجارة العادلة في لبنان. [عبر الإنترنٌت] www.fairtradelebanon.org، متوفّر على العنوان



التي يزرعها الرجال.²⁴ كما تبرز فروقات ملحوظة على صعيد قدرة المرأة على الوصول إلى الموارد الإنتاجية: لم تتمتع سوى 13 إلى 15% من النساء اللبنانيات بقدرة على الوصول إلى مصادر الري والمدخلات الزراعية.²⁵ وبالتالي، تبقى عموماً مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار أضعف من مشاركة الرجل وتتنبأ بقدرة أقل على الوصول إلى خدمات الإرشاد والتسويق، والمدخلات الزراعية الملائمة، والتكنولوجيا مقارنة مع الرجل. كما غالباً ما تكون قدرة المرأة على الوصول إلى الخدمات المالية غير ملائمة بسببحدودية الدخل (زراعة الكفاف)، أو عدم وجود الضمانات (ملكية الأرض)، أو عوائق اجتماعية وثقافية أخرى.²⁶ وقليلات جداً هن النساء اللواتي يتمتعن بإمكانية الوصول إلى المعدات والتجهيزات الضرورية، فضلاً عن المعلومات بشأن أفضل الممارسات الزراعية، أو خدمات دعم المشاريع والحاضنات الريفية.^{27,28}

20. إلى جانب الدعم الطارئ المطلوب لمساعدة المنتجين الريفيين والمستهلكين المهددين على التكيف مع الأزمة الحالية، مع مراعاة مساهمة قطاع الأغذية الزراعية في سبل عيش الفقراء، تبرز الحاجة إلى دعم تعافي القطاع من خلال تعزيز قدرته على مواجهة الصدمات وعلى التنافسية. قدم البنك الدولي مساعدة طارئة من خلال (أ) مشروع شبكة الحماية الاجتماعية للاستجابة للأزمة الطارئة وجائحة كوفيد-19 (P173367) من خلال التحويلات النقدية إلى الأسر الـ17 فقراً، (ب) ومشروع الاستجابة للحالة الطارئة على مستوى إمدادات القمح (P178866)، الذي أتاح وصول الجميع إلى الخبز العربي بكلفة معقولة، (ج) ومشروع الطرقات والاستخدام، وتحديداً مكون الدعم الطارئ للمزارعين (P160223)، الذي وفر قسائم شرائية لمساعدة المزارعين الذين يواجهون صعوبات معيشية حادة، كما قدم الدعم على مستوى حملة تأمين الحيوانات. كما عمل المجتمع الدولي على توفير منح عينية على شكل مواد، وألات، وخدمات بناء القدرات، ومساعدة فنية إلى أصحاب المصانع والتعاونيات على المستوى المحلي. وقد جاء معظم التمويل على شكل تمويل طاري وصغير ومجزأ وغير منسق. وبالتالي، تدعو الحاجة إلى دعم متكامل من أجل تعزيز مستوى الإنتاج وسلسلة القيمة محلياً، وإعادة تفعيل الخدمات العامة والبنية التحتية، وتيسير إمكانية الوصول إلى التمويل. فعلى سبيل المثال، يحتاج أصحاب المطاحن والمخابز الوصول إلى التمويل للحصول على مصادر طاقة معقولة الكلفة، مثل اللوحات الشمسية، من أجل الحد من تكاليف الإنتاج والتخفيف من طفرات الأسعار المحتملة بسبب ارتفاع أسعار الوقود.

21. لا يرتقي مستوى التمويل الحالي لقطاع الأغذية الزراعية إلى مستوى الحاجات. قبل وقوع الأزمة الأخيرة، كانت الحاجات الاستثمارية الإجمالية في قطاع الأغذية الزراعية والبني التحتية المفترضة بها (من رأس المال ومعالجة مياه الصرف الصحي) مقدرة بـ1.3 مليار دولار أمريكي للفترة ما بين 2020-2025،²⁹ إلا أن ضغوط الأحداث التي تلت تقدمت على هذه التقديرات الجوهيرية. وتقدر خطة لبنان للاستجابة للطوارئ حاجات الأمن الغذائي وقطاع الزراعة للفترة 2022-2023 بمبلغ 975 مليون دولار أمريكي.³⁰ حالياً، يبقى الدعم الرسمي لقطاع الأغذية الزراعية محدوداً، والاستثمارات الخاصة مقيدة بسبب الأزمة المالية الحادة. وبحسب خارطة التدخلات الكندية في قطاع الأغذية الزراعية، بلغ مستوى الدعم الذي خصصه المجتمع الدولي منذ سبتمبر/أيلول 2021، للزراعة، والبيئة، والغابات، ومصانع الأسمakan، ما مجموعه 363 مليون دولار أمريكي تقريباً خلال الفترة الممتدة بين 2018 و2027. وبتعادل هذا المبلغ 40.33 مليون دولار أمريكي في السنة تقريباً، أو 1.5% في المائة من حصة قطاع الأغذية الزراعية من الناتج المحلي الإجمالي (2.7 مليارات دولار أمريكي في السنة)، ما يكشف عن وجود فجوة تمويلية هائلة.

22. تشارك وكالات حكومية عدّة في قطاع الأغذية الزراعية، إلا أن الأزمة قد حدّت من عملياتها وباتت تشنّ قدرتها على دعم القطاع وإيجاد بيئة معينة. تشكّل وزارة الزراعة الجهة المعنية الأساسية التي تشرف على القطاع وتتوفر خدمات معينة. ويرتبط بوزارة الزراعة جهازان يتمتعان بالاستقلالية الذاتية، هما (أ) المعهد اللبناني للبحوث الزراعية الذي يدعم مساعي البحث الزراعي ويوفر خدمات

التالي: <https://www.fairtradelebanon.org/en/expertise/project-implementation>

²⁴ منظمة الأغذية والزراعة. 2012. إطار البرنامج القطري للبنان 2012-2015. بيروت، لبنان.

²⁵ معرض التجارة العادلة في لبنان (2022). تنفيذ مشروع التجارة العادلة في لبنان. [عبر الإنترنت] www.fairtradelebanon.org، متوفّر على العنوان

التالي: <https://www.fairtradelebanon.org/en/expertise/project-implementation>

²⁶ <https://lebanon.unwomen.org/sites/default/files/2022-12/UNW%20WomensVoicesAgri%20A4%20Report%20Web.pdf>

²⁷ معرض التجارة العادلة في لبنان (2022). تنفيذ مشروع التجارة العادلة في لبنان. [عبر الإنترنت] www.fairtradelebanon.org، متوفّر على العنوان

التالي: <https://www.fairtradelebanon.org/en/expertise/project-implementation>

²⁸ أصوات المرأة في القطاع الزراعي وقطاع الأغذية الزراعية في لبنان، نور تركمانى لصالح هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أغسطس/آب 2022.

²⁹ حددت ميزانية الاستراتيجية الوطنية للزراعة للفترة 2020-2025 مستلزمات الموارد الإجمالية لأغراض التنفيذ بـ 710.5 مليون دولار أمريكي تقريباً، مع وجود مساهمة حكومية مقدرة بـ 14%، ومساهمة تعادلها من التمويل الحالي والمتوقع من الجهات المانحة، وفجوة تمويلية من 73% يجب ملؤها من خلال حشد الموارد المنهج.

³⁰ خطة لبنان للاستجابة للطوارئ، 2023-2022.



عامة مثل التحاليل المخبرية والإندار المبكر بالأفات، والأمراض، والأحداث المناخية، (ب) والمشروع الأخضر للاستثمار في استصلاح الأراضي والتنمية الزراعية (مثل، البنى التحتية المستخدمة لحصاد المياه والري). في المقابل، إن وزارة الاقتصاد والتجارة هي المسؤولة عن الترتيبات التجارية وتدبر المشاركة والتنظيم في المعارض التجارية وتضبط أسعار البيع بالتجزئة وتعمل على حماية المستهلك وتضمن الأمان الغذائي الوطني من خلال تسهيل عملية استيراد الحبوب والسلع الاستراتيجية. أما وزارة الصناعة، فهي مسؤولة عن السياسة الصناعية، بما في ذلك صناعات الأغذية الزراعية. وتهتم وزارة الطاقة والمياه بتنظيم إدارة قطاع الطاقة والمياه. كما تأسس مجلس الإنماء والإعمار في عام 1977 كمنظمة حكومية، خلال النزاع الأهلي في لبنان، وقد اضطلع بدور أساسي في إعادة إعمار البنى التحتية المتضررة في البلاد. وكفالات هي شركة مالية تهتم بالشأن العام وتساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الضمانات الائتمانية.

ج. الارتباط بالأهداف على المستوى الأعلى

23. **يتواافق المشروع المقترن مع إطار الاستجابة للأزمات العالمية الخاص بالبنك الدولي.**³¹ يدعم المشروع ثلاثة من ركائز إطار الاستجابة للأزمات العالمية. وفي سياق الركيزة الأولى (الاستجابة لانعدام الأمن الغذائي)، سيعمل المشروع على دعم الأمن الغذائي والتغذوي المستدام، من خلال الحفاظ على القدرة الإنتاجية المحلية وتدعم النظم الغذائية لجعلها أكثر قدرة على الصمود في وجه الأخطار المناخية والأزمة المالية الحالية. كما سيساهم المشروع في الركيزة الثانية (حماية الناس والحفاظ على الوظائف) من خلال استخدام فرص عمل جديدة في المناطق الريفية والحفاظ عليها. وبالتوافق مع الركيزة الثالثة (دعم القدرة على التصدي للصدمات)، سيدعم المشروع سلسلة القيمة والبني التحتية الذكية مناخياً والقادرة على الصمود في قطاع الأغذية الزراعية.

24. **يتواافق المشروع المقترن مع إطار الشراكة مع لبنان – رقم التقرير 94768 لفترة 2017-2022 (إطار الشراكة مع لبنان).**³² وسيساهم هذا المشروع في مجال التركيز 1 ("توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات وتعزيز نوعيتها") من خلال تحسين الخدمات التي توفرها عادة وزارة الزراعة ووزارة الطاقة والمياه وغيرها من المؤسسات إلى المناطق الريفية، وذلك من أجل التخفيف من وطأة الفقر والمساهمة في النمو، تحديداً من خلال العمل على الأولويات البيئية، ومنها اعتماد الممارسات الزراعية الذكية مناخياً على طول سلاسل القيمة المحددة ضمن الأولويات. كما ستساهم العملية المقترنة في مجال التركيز 2 ("توسيع نطاق الفرص الاقتصادية وزيادة رأس المال البشري") في استقرار الاقتصاد الريفي وتعافيها. وقد جرى تمديد المدة المحددة لإطار الشراكة مع البلد سنة كاملة (حتى 2023) بموجب استعراض الأداء والدروس المستفادة الذي وافق عليه مجلس مجموعة البنك الدولي في مايو/أيار 2022.

25. **تقر الخطط والاستراتيجيات الحكومية القائمة بدور الزراعة في تحقيق النمو واستحداث فرص العمل وتحسين سبل العيش، تحديداً في المناطق الريفية.** تهدف الاستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة في لبنان (2020-2025) إلى تحويل نظام الأغذية الزراعية فيه إلى نظام أكثر قدرة على التصدي، وأكثر شمولية، وتتفاني، واستدامة. وتقدر الكلفة الإجمالية لتطبيق هذه الاستراتيجية الوطنية بـ 710 مليون دولار أمريكي، في ظل وجود فجوة تمويلية من 73% بعد احتساب مساهمات الحكومة والجهات المانحة. ويتوافق المشروع مع الركائز الخمسة للاستراتيجية: (أ) استعادة سبل عيش المزارعين والمنتجين وقدراتهم الإنتاجية؛ (ب) وزيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية؛ (ج) وتعزيز فعالية سلاسل قيمة الأغذية الزراعية ومميزتها التنافسية؛ (د) وتحسين القدرة على التكيف مع تغير المناخ والإدارة المستدامة لنظم الأغذية الزراعية والموارد الطبيعية؛ (هـ) وتدعم البيئة المؤسسية المعينة. كما يساهem المشروع في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه وخارطة طريق التعافي من خلال دعم ممارسات الري المعاصرة ومعالجة مياه الصرف الصحي على نحو أفضل وتقديم المساعدات التقنية. إضافة إلى ذلك، أقرت الحكومة اللبنانية في خطة التعافي اللبناني في خطط التعافي الاقتصادي بأهمية القطاع في سبل تعافي لبنان من خلال تفصيل التدخلات الداعمة لقطاع الأغذية الزراعية بما في ذلك تحويله من المحاصيل المنخفضة القيمة إلى محاصيل مرتفعة القيمة، وبناء القرارات لدعم مستوى إنتاجية المزارعين، والترويج لل الصادرات، وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية، وتعزيز الجودة، وتحديث مرفاق المعالجة والتغليف، من باب التعادل لا الحصر. وقد أفادت الرؤية الاقتصادية للبنان لعام 2019 (المعروف بخطة ماكينزي) بأن القطاع الزراعي واحد من قطاعات أساسية خمسة لتحفيز النمو وتقليل مستوى العجز في ميزان المدفوعات وتوليد فرص العمل.

26. **يتواافق المشروع مع المساهمة المحددة وطنياً للبنان في نسختها المحدثة لعام 2021 والتي حددت مسألة قدرة القطاع الزراعي على التصدي لتغير المناخ ركيزة ضمن الاستراتيجية الوطنية للتكيف.** وتتضمن التدابير الأساسية المذكورة في هذه الوثيقة (أ) استعادة

³¹ البنك الدولي. 2022. التعامل مع أزمات متعددة، مواصلة مسار التنمية الطويلة الأمد: فريق البنك الدولي المعنى بالاستجابة للأزمات التي تؤثر على البلدان النامية. واشنطن العاصمة. البنك الدولي. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/37826> License: CC BY 3.0 IGO.

³² لا يزال البنك الدولي يستخدم إطار الشراكة هذا اعتباراً من 30 يونيو/حزيران 2023.



قدرة المزارعين والمنتجين على الإنتاج؛ (ب) وزيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية؛ (ج) وتعزيز فعالية سلاسل قيمة الأغذية الزراعية وميزتها التنافسية؛ (د) وتحفيز الاستثمارات الخاصة على طول سلاسل قيمة الأغذية الزراعية، بما في ذلك الحلول التقنية المبتكرة والوصول الععز إلى خطط التمويل والتأمين المناخيين؛ (ه) وتقوية البيئة المؤسسية المعينة.

27. يتوافق المشروع كذلك مع استراتيجية المساواة بين الجنسين الخاصة بمجموعة البنك الدولي³³ التي تركز على أربعة أهداف: (أ) تحسين المقدرات البشرية؛ (ب) وإزالة العوائق أمام الحصول على وظائف أفضل وأكثر؛ (ج) وإزالة الحاجز أمام ملكية المرأة وتحكمها بالأصول؛ (د) وتعزيز صوت المرأة، وقدرتها، وإشراك الرجال، والفتىان. تعتمد الخطة الإقليمية للمساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا³⁴ على هذه الأهداف وتنطلق من مجالات تركيز ثلاثة تضم مواضيع متداخلة: (أ) التمكين الاقتصادي للمرأة؛ (ب) النوع الاجتماعي والتراكات؛ (ج) وصوت المرأة وقدرتها. وسيدعم المشروع العمل على مجال الترکیز (أ) و(ج).

28. أخيراً، يتوافق المشروع مع استراتيجية البنك الدولي للتعامل مع أوضاع العنف والصراع والهشاشة، ومع التزامات المناخ الخاصة بالبنك الدولي، كما جاءت في خطة عمل تغيير المناخ وخارطة طريق المناخ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (للفترة ما بين 2021-2025). يشكل تعزيز القدرة على التصدي ومنع التحديات المرتبطة بأوضاع العنف والصراع والهشاشة والتخفيض منها عنصراً أساسياً في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز السلام والازدهار. ومن خلال التركيز على بناء القراءة على التصدي والطابع الشمولي في المجتمعات المحلية، يساهم المشروع في الركيزة 1 ("منع التراكات العنفية والعنف الفردي بين الأشخاص"). كما يرتبط المشروع بالركيزة 3 ("مساعدة البلدان على الانطلاق التدريجي من حالة الهشاشة") من خلال إتاحة الوصول إلى الفرص الاقتصادية وإلى الخدمات الأساسية في المناطق الريفية والمحرومة، كما من خلال تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الريفي وتجديد العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة. أخيراً، ومن خلال التركيز على القطاع الزراعي، يركز المشروع على الركيزة 4 ("التخفيض من الآثار الثانوية لأوضاع الصراع والعنف والهشاشة") نظراً لأن القطاع يوظف نسبة كبيرة من النازحين وسكان الريف الفقراء. إضافة إلى ما سبق، ومن خلال التركيز على الزراعة والمشاريع الزراعية، سيساهم المشروع في الركيزة الأولى لخارطة الطريق الخاصة بتغيير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والصادرة عن البنك الدولي ("النظم الغذائية، الأمن المائي ورأس المال الطبيعي القادر على الصمود"). هكذا، وبفضل الاعتماد على الاستثمارات الذكية مناخياً بما في ذلك مصادر الطاقة المتعددة لتوفير الطاقة والمياه، إلى جانب استخدام الأنظمة الكفؤة لجهة استهلاك الطاقة (مثلًا في أنشطة الري)، يساهم المشروع في الركيزة الثانية ("التحول الطاقي وخدمات النقل المنخفض الكربون").

ثانياً. وصف المشروع

أ. الهدف الإنمائي للمشروع

29. الهدف الإنمائي للمشروع هو تحسين القدرة على الصمود لدى المزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الأغذية الزراعية في لبنان.

30. تشير القدرة على الصمود إلى قدرة أصحاب المصلحة في قطاع الأغذية الزراعية على مجابهة الصدمات والتكيف مع قيود السوق المتغيرة، والضغوط الاجتماعية، والبيئية، والمناخية. يتم تقوية القدرة على الصمود لدى الأسر الزراعية، التي يشكل النازحون الجزء الأكبر منها، من خلال تعزيز قدرتها التكيفية على اختيار تقنيات ذكية مناخياً وتطبيقها في المزارع، في خطوة تدفع باتجاه ممارسات إنتاجية أكثر كفاءة في استخدام الموارد ومستدامة بيئياً، وتفضي إلى زيادة المحاصيل وتفعيل المشاركة في سلاسل القيمة الغذائية الزراعية الذكية مناخياً. كما تتعزز قدرة المستفيدين من المشروع على الصمود أكثر فأكثر بتبديد القيود التي تحول دون حصولهم على التمويل، وتوجيه الأموال إلى الاستثمارات الإنتاجية وبناء القدرات التي من شأنها تحسين الإنتاجية وتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق. فضلاً عن ذلك، يساعد الاستثمار في الخدمات العامة الرئيسية المدعومة من المشروع في تحسين سبل تقديم الخدمات الحيوية للمجتمعات الريفية الضعيفة وأصحاب المصلحة العاملين في قطاع الأغذية الزراعية.

مؤشرات مستوى الهدف الإنمائي للمشروع

31. يتم قياس القراءة المحسنة على الصمود لدى المزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مؤشرات الهدف الإنمائي التالية:

- زيادة قيمة مبيعات الأغذية الزراعية لدى المستفيدين المشاركون في البرنامج³⁵ (بالنسبة المئوية)

³³ <https://documents1.worldbank.org/curated/en/820851467992505410/pdf/102114-REVISED-PUBLIC-WBG-Gender-Strategy.pdf>

³⁴ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

³⁵ تشمل قائمة المستفيدين المشاريع الصغيرة والمتوسطة كافة الحاصلة على قروض، وكافة فئات المزارعين ذات الطابع الرسمي التي تتلقى منحاً مقابلة. ويتم قياس القيمة بالأسعار الثابتة



- عدد المزارعين الذين يعتمدون ممارسات زراعية ذكية مناخياً (بالعدد)
- المناطق المزروعة بخدمات الري أو الصرف المحسنة/الجديدة (بالهكتار)
- عدد البلديات التي تقدم خدمات محسنة (بالعدد)³⁶

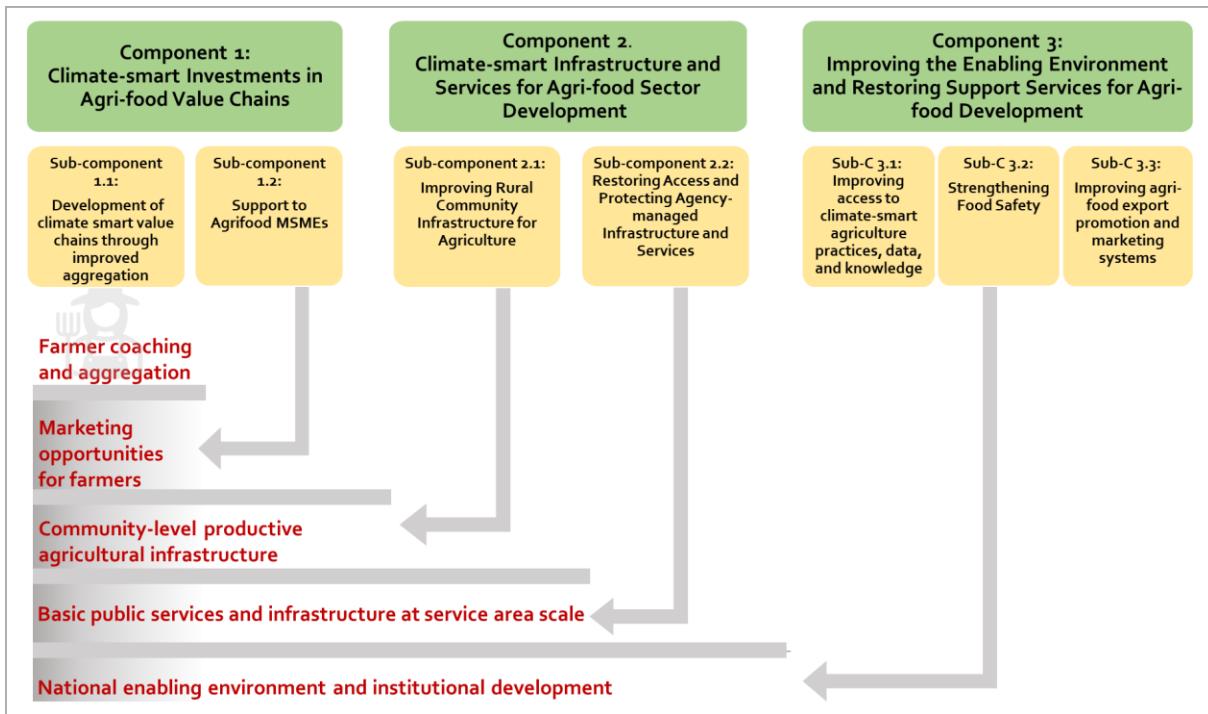
ب. مكونات المشروع

32. تم تصميم مشروع التحول الزراعي-الغذائي الأخضر لأجل التعافي الاقتصادي في لبنان بغرض (أ) دعم تعافي قطاع الأغذية الزراعية على المدى القصير إلى المتوسط؛ و (ب) تشجيع السير باتجاه تحول مستدام للقطاع من خلال اتباع نهج متكامل مدفوع بحركة الطلب. يتحول المشروع حول ثلاثة مكونات أساسية، يستكملاها مكون إدارة المشروع ومكون الاستجابة لحالات الطوارئ. يحفر المكون 1 الاستثمارات الذكية مناخياً في سلاسل القيمة الغذائية الزراعية من خلال تقديم المساعدة التقنية والمالية للمزارعين ومجموعات المزارعين والعاملين في قطاع الأعمال الزراعية، دعماً لتنوع سبل العيش والاحتفاظ بالوظائف وتوفير فرص العمل. أما المكون 2 فيعمل على استعادة الخدمات العامة المختارة وترميم البنية التحتية على المستوى المحلي ومستوى مناطق الخدمات، بما في ذلك تحسين خدمات الري ومرافق المياه والصرف الصحي على نطاق المجتمع المحلي وتحسين الوصول إليها، من خلال إعادة تأهيلها واعتماد مصادر الطاقة المتعددة. ينصب المكون 3 من جهة على تحسين البيئة المؤانة لتنمية الأغذية الزراعية على المستوى الوطني، بما في ذلك بناء القدرات لتسريع استخدام الأدوات المبتكرة الذكية مناخياً والتكنولوجيات الرقمية، وتحسين البيئة المؤانة لسلامة الأغذية وفرص التصدير. تشكل المكونات الثلاثة معًا حزمة دعم متكاملة تعالج القيود الناشئة عن الأزمة الراهنة وتدفع باتجاه الانتقال نحو التحول المستدام لقطاع الأغذية الزراعية. يسترشد المشروع بتقرير المناخ والتنمية القطري المرتقب صدوره في لبنان، والذي يحدد الإجراءات والاستثمارات ذات الأولوية لزيادة قدرة الاقتصاد الريفي على الصمود والتكييف مع التغيرات المناخية، ويسمى في وضع التقرير موضع تنفيذ. يراعي المشروع في تصميمه النوع الاجتماعي طمعاً بترسيخ المساواة وضمان حصول المرأة على فرص متكافئة في أنشطة المشروع؛ ويسعى إلى تقليل بعض الفجوات الملحوظة بين الجنسين في البلد. لهذه الغاية، ستعقد مجموعات التركيز جلسات دورية مع المستفيدات من باب ضمان استجابة الأنشطة فعلياً لاحتياجات المرأة.

33. يبرز الشكل 1 منطق التدخلات المتكامل.

واما يعادلها بالدولار الأميركي.

³⁶الواجب قياسه على أساس مستوى تحقيق أهداف النتائج (75 في المئة على الأقل) المتفق عليها في كل خطة استثمار بلدية يمولها المشروع؛ يتم قياس النتائج المحققة على صعيد (أ) استكمال إعادة تأهيل الطرق الريفية وإنشاء بحيرات جبلية؛ (ب) زيادة قدرة مرافق الصرف الصحي (بقياس م³)؛ (ج) تقليل مكبات النفايات المكشوفة (%)؛ لا يتم إدراج إعادة تأهيل شبكة الري لازباط هذا الهدف الإنمائي بمؤشر منفصل.



الشكل 1 . منطق تدخلات المشروع - نهج متكامل حول المناطق الزراعية الرئيسية.

34. تبلغ كلفة المشروع 210 مليون د.أ. يشمل ذلك قرضاً من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بقيمة 200 مليون د.أ. وتعبئة رأس المال الخاص المتوقعة بقيمة 10 ملايين د.أ. (انظر الفقرات 99-98 أدناه).

المكون 1: الاستثمارات الذكية مناخياً في سلاسل القيمة الغذائية الزراعية (71 مليون د.أ.)

35. الهدف من هذا المكون هو تيسير الوصول إلى التمويل لتعزيز القدرة على الصمود وتحسين القدرة التنافسية لدى المزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في سلاسل القيمة الغذائية الزراعية.³⁷ يعمل المكون على تعزيز الممارسات الذكية مناخياً، وتحقيق قيمة مضافة زائدة، وتوطيد الروابط بين المزارعين وقطاع التجارة الزراعية والأسوق، وإطلاق العنان لفرص التوسيع. يمول المشروع الأنشطة المصممة خصيصاً لمنفعة المرأة، ويسعى إلى المساهمة في تقليص بعض الفجوات المرصودة بين الجنسين من حيث إمكانية الوصول إلى التمويل والمدخلات والأسوق وأنشطة بناء القدرات التقنية وتعزيز الثقة ومهارات التفاوض، فضلاً عن مراعاة الأعراف الاجتماعية من خلال حملة توعية مدروسة سلوكياً ومصممة بعناية، تستهدف الرجال أيضاً.

36. **المكون الفرعي 1-1: تطوير سلاسل القيمة الذكية مناخياً (20 مليون د.أ).** يرمي هذا المكون الفرعي إلى تعزيز منظمات المزارعين (التعاونيات والجمعيات) وتعزيز الإنتاج الزراعي الذكي مناخياً وتوثيق روابط المزارعين أفقياً مع سواهم من صغار أصحاب المؤسسات الزراعية وعمودياً مع المشترين/المعتمدين بالشراء³⁸، وبالتالي تعزيز مشاركتهم في تحقيق القيمة المضافة. تشمل أشكال الدعم المتاحة لمنظمات المزارعين المساعدة التقنية والتدريب والمنح المقابلة.

37. قد يمول المكون على وجه التحديد: (أ) حملة إعلامية مراعية لنوع الاجتماعي، لتشجيع المنظمات القائمة للمنتجين الزراعيين الصغار والمتوسطين في مجال المحاصيل والمنتجات الحيوانية على الانخراط في عمل جماعي يرمي إلى تجميع البيانات

³⁷ يشمل قطاع الأغذية الزراعية إنتاج المدخلات الزراعية وتوزيعها، والإنتاج الزراعي الأولي، وخدمات الدعم الزراعي، وتصنيع الأغذية الزراعية، الذي يضم عدة جوانب ذكر من بينها التصنيع الزراعي، والتوصيب، والتغذية، والتخزين، والتجارة، والتوزيع، والسياحة الزراعية.

³⁸ قد تضم قائمة المعتمدين بالشراء عدة فئات ذكر من بينها شركات خاصة وأفراداً، كالسماسرة والتجار والمصدرين وتجار الجملة ومحلات السوبر ماركت والموزعين المتخصصين والشركات المعالجة وسلسل المطاعم وبرامج التغذية المدرسية والإمدادات الغذائية للمستشفى.



والوقوف على آراء المستفيدين؛ (ب) مقدمي الخدمات المختارين على قاعدة تنافسية لإدارة المئج المقابلة، ومساعدة المنتجين في إعداد خطط الأعمال الوعية للمخاطر المناخية وتنفيذها، وتوفير التدريب لأعضاء منظمات المزارعين على ممارسة الأعمال التجارية والإدارة المالية والحكومة، وعند الاقتضاء، تقديم المساعدة التقنية لإقامة روابط بين المجموعات المنتجة ذات الصفة الرسمية والمعاهدين بالشراء بتنسيق المديرية العامة للتعاونيات وقيادتها؛ (ج) مئج مقابلة لتمويل خطط الأعمال الوعية للمخاطر المناخية التي تطرحها منظمات المزارعين المؤهلة والمزارعين؛ (د) المعارض المخصصة للإنتاج العضوي والذكي مناخياً. ويتم، من خلال المكون الفرعى 3-1، تزويد أعضاء المجموعات بالتدريب لتمكينهم من تبني مواصفات المعاهدين بالشراء أو معايير الأسواق المستهدفة

38. المئج المقابلة الذكية مناخياً. تهدف المئج المقابلة إلى تمويل خطط الأعمال الوعية للمخاطر المناخية لتعزيز القدرة على الصمود والمنافسة لدى المزارعين ومنظمات المزارعين. يتم دعم منظمات المزارعين الحالية (التعاونيات والجمعيات) والمزارعين الأفراد لتحديد مقومات المستخدمين أو البنى التحتية أو الخدمات المشتركة، ووضع خطط أعمال مشتركة واعية للمخاطر المناخية، والتقدم بطلب الحصول على مئج مقابلة ذكية مناخياً لمرة واحدة تصل إلى حدود 35 ألف د.أ. لكل مجموعة وحتى 5000 د.أ. للمزارعين الأفراد. وتكون تلك المئج متاحة على وجه التحديد للتعاونيات وسواها من مجموعات المزارعين، لتلبية متطلبات أسواق المشترين/المعاهدين بالشراء وانتهاج ممارسات زراعية ذكية مناخياً. تشمل الاستثمارات المؤهلة للحصول على المئج المقابلة عدة مجالات تذكر منها: البيوت الزجاجية، والألواح الشمسية، ووحدات المعالجة العاملة ضمن نطاق ضيق، ونظم الري المحسنة، وإدارة مياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة المحسنة في المزارع (كتالسيم)، ومعدات المعالجة الموقرة للطاقة، والبيوت البلاستيكية، وأليات التخزين والتبريد، والآلات الزراعية، وخزانات التبريد، ومعدات الألابان صغيرة الحجم، وجودة الأغذية ومعدات السلامة، وإصدار الشهادات وسواها من الاستثمارات المطروحة لتحقيق قيمة مضافة والوصول إلى الأسواق. يطلب أيضًا من المتقدمين بطلب قرض تقديم مساهمة، تمثل ما لا يقل عن 20 في المئة من إجمالي الاستثمار، مع إمكانية تقديمها بشكل عيني أو نقدي. تنخفض قيمة هذه المساهمة، بنسبة 10 في المئة كحد أدنى، بالنسبة لمجموعات النسائية. لتحسين قدرة صغار المزارعين على مواجهة الصدمات، يتم تحفيز المتقدمين بطلباتهم للمساهمة في خطة التأمين الصحي. يجري توزيع المئج المقابلة تبعًا لآلية شفافية، لضمان الالتزام بالمعايير التقنية والمالية والاجتماعية والبيئية المفضلة في دليل عمليات المشروع إلى جانب معايير الأهلية. أما بالنسبة إلى منتجي المحاصيل، فإن المبيدات الحيوية سُتستخدم بصفتها معايير لتحديد الأولويات، بما يتماشى مع خطة إدارة الآفات المعدة كجزء من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع. كما يتم وضع آلية الاختيار بعناية لضمان تكافؤ فرص الوصول لدى الفئات الضعيفة، بما فيها النساء والشباب.

39. تتولى المديرية العامة للتعاونيات التابعة لوزارة الزراعة إدارة هذا المكون من الناحية التقنية، ويعهد تنفيذه إلى وحدة تنسيق المشروع لدى مجلس الإنماء والإعمار. وسيتم تشكيل لجنة اختيار برئاسة المديرية العامة للتعاونيات وستضم ممثلين من المديريات ذات الصلة بوزارة الزراعة، ووزارة البيئة، ووزارة الطاقة والمياه. وسيعين مجلس الإنماء والإعمار مستشارين لدعم المديرية العامة للتعاونيات في تنفيذ المكون الفرعى وإدارته.

40. المكون الفرعى 2-2: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الأغذية الزراعية (51 مليون د.أ.). يرمي هذا المكون الفرعى إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحيوية في مجال الأغذية الزراعية، التي يمكنها الحصول على التمويل. ويهدف إلى توفير سيولة عاجلة على شكل قروض استثمارية وتمويل رأس المال العامل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المؤهلة التي تعاني حالياً من تقييد قدرتها على الاقتراض وتجد صعوبة في تمويل احتياجاتها بسبب الأزمات المتعددة التي ضربت لبنان وشلل النظام المصرفى. تتولى تنفيذ المكون الفرعى شركة كفالات ش.م.ل³⁹ وهي الوكالة الوطنية التي تمنح ضمانات لقرض مصرفية. تعمل كفالات كوسط لتوجيه الموارد المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المؤهلة. يتم تمويل فئتين من الأنشطة في إطار هذا المكون الفرعى: (أ) قروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المؤهلة، (ب) المساعدة التقنية ونظم تكنولوجيا المعلومات لتعزيز قدرة كفالات الإقراضية. يمكن الاطلاع على ميزات التصميم الأولية للتسهيلات الائتمانية في المرفق 2.

³⁹ كفالات ش.م.ل، هي شركة مساهمة تأسست تحت رقم التسجيل 75000 بعد صدور القانون رقم 24 الذي يجيز للمؤسسة الوطنية لضمان الودائع المصرفية المشاركة في شركة مساهمة لبنانية. وقد تم تأسيسها وتشغيلها كمؤسسة مالية بموجب القانون اللبناني والمسجل تحت الرقم 27 في قائمة مصرف لبنان للمؤسسات المالية. تخضع لرقابة مصرف لبنان وللجنة الرقابة المصرفية. جاءت تركيبة ملكية شركة كفالات وحوكمتها على النحو الآتي: تملك المؤسسة الوطنية لضمان الودائع المصرفية 75.1% من أسهمها؛ أما باقي الأسهم (24.9%) فتعود ملكيتها لمصرفًا خاصًا تشكل أكثر من 90% من القطاع المصرفى.



41. منح قروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المؤهلة (47.6 مليون د.أ.). تلبي القروض احتياجات الاستثمار ورأس المال العامل لدى شركات الأغذية الزراعية المؤهلة والمزارعين. فتتيح الاستثمار في توفير الطاقة المستجيبة لتغيير المناخ والبنية التحتية والنظم الإنتاجية ذات الكفاءة في استخدام الموارد، والآلات والمعدات الحديثة، والاستثمارات المتعلقة بالصودة وإصدار الشهادات التي من شأنها زيادة الإنتاجية، وتتمكن من تلبية متطلبات السوق وتحسين القدرة على الصمود والتقييد بالمعايير البيئية، ودعم عملية التوسيع والتصدير. يشير مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة إلى (أ) شركات الأغذية الزراعية القابلة للاستثمار والتي تتمتع بإمكانات نمو (من حيث المبيعات وأو التصدير وأو الوظائف)، (ب) يعمل لديها أقل من 50 موظفًا مسجلًا، (ج) مسجلة ومرخصة قانونيًّا (عند الاقضاء) و(د) تعمل بكامل طاقتها. يتم تشجيع الأعمال التجارية التي تملكها أو تديرها⁴⁰ أو تصدرها نساء أو تعمل بموجب عقود مبيعات متقد عليها مسبقاً أو تتبع ترتيبات زراعية تعاقدية، على المشاركة في البرنامج. ومن المتوقع أن تبلغ قيمة القرض بحدها الأقصى 400 ألف د.أ.، ويستوجب دفعه ضمن مهلة أقصاها ثلاثة سنوات. ومن أجل ضمان الوصول المناسب إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سيتم تخصيص ما لا يقل عن 30 في المئة من عائدات خط الائتمان لقروض تصل إلى 100 ألف د.أ. ويتم عرض المزيد من التفاصيل حول الشروط والأحكام، بما في ذلك تحديد الأسعار، في دليل عمليات المشروع. ومن المتوقع أن يستفيد نحو 390 مشروعًا صغيرًا ومتوسطًا من القروض بحلول تاريخ انتهاء المشروع. قد تتفق المؤسسات المستفيدة أيضًا من الدعم المقدم لتشجيع الصادرات في إطار المكون الفرعى 3-3.

42. المساعدة التقنية وأنظمة تكنولوجيا المعلومات. لتعزيز قدرة شركة كفالات، نظرًا لعدم امتلاكها خبرة سابقة في مجال الإقراض المباشر، يدعم المشروع ما يلي: (أ) تعيين موظفين ذوي خبرة في مجال الإقراض؛ (ب) توفير التدريب وبناء القدرات للانخراط في إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما في قطاع الأغذية الزراعية؛ (ج) إعداد أدلة تنص على إجراءات الإقراض (التقدير، واسترداد القروض، وما إلى ذلك)؛ (د) تعزيز نظم تكنولوجيا المعلومات؛ (هـ) الرصد والإبلاغ شهريًّا عن جودة المحفظة؛ (و) دعم الالتزام بما ينص عليه دليل عمليات المشروع. لا يبدأ صرف مبالغ القروض المباشرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا عند تفعيل كامل الوظائف الائتمانية لدى شركة كفالات، بما في ذلك بعد مرحلة تعيين الموظفين ذوي الخبرة وتدريبهم، وعند انتهاء المرحلة الأولى من المساعدة التقنية، وإعداد أدلة الإقراض وإقرارها، ووضع نظم تكنولوجيا المعلومات. ويجري العمل على تقييم الأداء في المراحل الأولية للمشروع. فضلًا عن ذلك، ستختضع اتفاقيات القروض الخمس الأولى للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للمراجعة من البنك الدولي.

43. يتم تكليف الحكومة اللبنانية إدارة المكون الفرعى المتعلق بشركة كفالات وتتنفيذ من خلال اتفاقية فرعية يتم توقيعها بين مجلس الإنماء والإعمار وشركة كفالات. ستكون شركة كفالات مديرية الصناديق. وبحلول تاريخ انتهاء المشروع، ستعد الأموال المستردة إلى الحكومة اللبنانية، وفقاً لأحكام الاتفاقية الفرعية. ونظرًا إلى اتسار القطاع المصرفي والتأخير في إعادة هيكلته، تم اعتبار توجيه الأموال من خلال شركة كفالات على أنه الحل الأمثل لضمان حصول المستفيدين المستهدفين، الذين لا إمكانية لديهم حالياً للوصول إلى مصادر التمويل، بما فيها مواردهم الخاصة، على الدعم المالي اللازم للحفاظ على سير أعمالهم وتوسيع نطاقها. جرى تقييم الوسيط المالي وفقاً للمبادئ التوجيهية بشأن التمويل من خلال وسيط مالي للتأكد من أن شركة كفالات قادرة على الاضطلاع بهذا الدور الوسيط وشرح مبررات تمويل الديون بشروط ميسرة من خلال مؤسسة مالية غير مصرافية. تجدر الإشارة إلى أن ترتيبات التنفيذ المقترحة في إطار هذا المكون الفرعى تدرج ضمن خانة الإجراءات العاجلة المؤقتة، باعتبار أنها محددة زمنياً وسيتم التخلّي عنها تدريجيًّا عند إعادة هيكلة القطاع المصرفي والعودة إلى نظام الوساطة المالية. توازيًا، يواصل البنك الدولي محادثاته بهذا الشأن ويقدم حالياً المساعدة التقنية للسير بحملة إصلاحات في القطاع المالي اللبناني، والتي تعتبر ضرورية لدعم تعافي القطاع.

44. من خلال دعم مجموعات المزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في سائر سلاسل القيمة الغذائية الزراعية، يقوم المكون الأول بدعم فرص كسب العيش وتوفيرها لبعض الفئات السكانية الأكثر ضعفًا، بما في ذلك الشباب والنساء.

المكون 2: البنية التحتية والخدمات الذكية مناخياً لتنمية قطاع الأغذية الزراعية (100 مليون د.أ.)

45. يهدف هذا المكون إلى معاودة تقديم الخدمات، وبناء القدرات التشغيلية، وضمان استدامة البنية التحتية العامة التي يرتكز عليها قطاع الأغذية الزراعية، وقدرتها على الصمود في ظل تغيير المناخ. ويتمحور حول مكونين فرعيين: المكون الفرعى 2.1: تحسين البنية التحتية في المجتمعات الريفية للزراعة؛ والمكون الفرعى 2-2: استعادة البنية التحتية والخدمات التي تديرها الوكالة والتي تدعم الزراعة وحمايتها.

⁴⁰ تشير المؤسسة التي تملكها امرأة تعريفاً إلى وجود امرأة واحدة على الأقل بين مالكيها، والمؤسسة التي تديرها امرأة إلى وجود امرأة واحدة على الأقل في منصب إداري أو قيادي.



46. يمول هذا المكون الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الريفية العامة المختارة التي تعتبر ضرورية لانتعاش قطاع الأغذية الزراعية واستدامتها وزيادة قدرته على التصدي لتغير المناخ. ويشمل أنواع الاستثمار التالية: (أ) إعادة تأهيل البنية التحتية العامة للري وتحديثها وإنشاء خزانات لتخزين المياه، بما في ذلك مشاريع الري الصغيرة بإدارة المجتمع المحلي/المزارعين، والمشاريع الأضخم المتعلقة بالبنية التحتية العامة للري والبحيرات الجبلية بإدارة الوكالة؛ (ب) إعادة تأهيل الطرقات الفرعية الريفية؛ (ج) إعادة تأهيل مراكز معارض المزارعين؛ (4) التشغيل الأمثل لنظم معالجة مياه الصرف الصحي الحالية (بما في ذلك إدارة الرواسب الطينية وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي في الزراعة)؛ (د) التشغيل نظم إدارة النفايات الصلبة الحالية على النحو الأمثل. يسري قانون المياه رقم 192/2020 على أي استثمارات متعلقة بالمياه المقترحة في إطار هذا المكون.

المكون الفرعى 2. تحسين البنية التحتية في المجتمعات الريفية لأغراض الزراعة (28 مليون د. أ.)

47. يهدف هذا المكون الفرعى إلى تحسين البنية التحتية في المجتمعات الريفية لدعم التنمية الزراعية الغذائية. ويركز على تمويل وسائل تخزين المياه بسعة أقل من 100,000 متر مكعب، وشبكات الري التي تديرها المجتمعات المحلية والمزارع الصغيرة، لزيادة القدرة على الصمود في وجه ندرة المياه التي تقافت بسبب تغير المناخ وإعادة التأهيل الذي مناخياً للطرقات الريفية، وغيرها من المشاريع الفرعية الزراعية التي يحركها الطلب. يتولى تنفيذ هذا المكون الفرعى المشروع الأخضر بالتنسيق الوثيق مع اتحادات البلديات أو البلديات منفردةً ووزارة الزراعة ووزارة الطاقة والمياه، على أن تكون عمليات التشغيل والصيانة من مسؤولية اتحادات البلديات أو البلديات منفردةً.

48. تقوم اتحادات البلديات أو البلديات منفردةً وأصحاب المصلحة المرتبطين بها⁴¹ بطرح مقترنات الاستثمار (مشاريع فرعية للبنية التحتية المجتمعية) وتشجيعها لدعم المشروع. يتم توزيع الأموال بشكل متوازن بين المناطق، ويتم تحديدها وترتيب أولوياتها من خلال مسار شاركي شامل، مع تقييم المشاريع الفرعية بمقارنتها مع مجموعة من معايير الأهلية والاختيار، التي يتم تحديدها في دليل عمليات المشروع. تشمل المعايير الإرشادية ما يلى: (أ) درجة انعدام الأمن الغذائي والفقير؛ (ب) مستوى النشاط الزراعي؛ (ج) أوجه التأثر مع المكون 1؛ (د) المنافع المشتركة للمناخ والاستدامة البيئية؛ (هـ) الالتزام بمتطلبات التشغيل والصيانة المستدامة؛ (و) الملكية المحلية كما يتم التعبير عنها من خلال تشارك اتحادات البلديات أو البلديات منفردةً في تمويلها؛ (ز) المواءمة مع الأولويات المنصوص عليها في "الإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه لعام 2020" المحدثة لوزارة الطاقة والمياه و"خارطة طريق خطوة التحافي لقطاع المياه لعام 2022".

49. تصدر دعوات سنوية لتقديم مقترنات من اتحادات البلديات والبلديات منفردةً على مستوى المحافظات في السنوات الثلاث الأولى من تنفيذ المشروع، مدرومةً بحملة إعلامية واسعة النطاق. يقوم المشروع الأخضر بفرز مسبق للمقترحات، وفقاً لقواعد اللوائح الفنية للمشروع الأخضر، والتثبت من صحتها مع المجتمعات المحلية، فيما تتولى لجنة التقييم التقني، التي تضم ممثلين عن وزارة الزراعة ووزارة الطاقة والمياه والمحافظات والمزارعين والمجتمع المدني والقطاع الخاص، استعراض القائمة النهائية للمشاريع الفرعية والموافقة عليها.

50. يمول هذا المكون الفرعى: (أ) الخدمات الاستشارية، بما في ذلك دراسات الجدوى والتصاميم الهندسية، بالإضافة إلى إعداد تقييمات الآثار البيئي والاجتماعي؛ (ب) الحملات الإعلامية وجمع المعلومات والمشاورات؛ (ج) المشاريع الفرعية المختارة للبنية التحتية المجتمعية؛ (د) تعزيز القدرات المؤسسية لدى المؤسسات ذات الصلة، كجمعيات مستخدمي مياه الشرب ومياه الري، التي تتولى مسؤولية تشغيل نظم البحيرات الجبلية وشبكات توزيع الري المرتبطة به وصيانتها وإدارتها.

51. من المتوقع أن يؤدي تعزيز البنية التحتية الريفية إلى تحقيق فوائد مشتركة كبيرة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته. يسعى المشروع، من خلال تعزيز البنية التحتية الزراعية المحلية، إلى تحسين قدرة المجتمعات الريفية على الصمود أمام الصدمات الناشئة عن تغير المناخ، كتضليلات الطقس القاسية وشح المياه. تشكل البحيرات الجبلية، على سبيل المثال، مصدراً إضافياً من مصادر مياه الري الصالحة استخدامها لزيادة إنتاج الزراعة البعلية - ما يعزّز قدرتها على الصمود - والاستثمار في تحدث أنظمة الري أمر بالغ الأهمية لتقليل ضخ المياه الجوفية، والذي يعد عاملًا دافعًا لاستنزاف المياه الجوفية ويتفاقم بسبب تغير المناخ. ستتوفر إعادة التأهيل الذي مناخياً للطرق الزراعية خنادق جانبية مرصوفة بالحجارة لتصريف المياه بعيداً عن الرصيف، ويفضل تحسين جمع المياه من أجل ري المزارع والنباتات والأشجار، ولتمكن الحيوانات والماشية من الشرب. أما زراعة الأشجار على طول الطريق لا سيما على المنحدرات الجانبيّة المعرضة للانهيارات الأرضية، فستحسن القدرة على

⁴¹ حيثما لم يتم ضم مجموعة بلديات ضمن اتحاد.



الصمدود أمام التآكل وتساهم في إنشاء حوض للكربون. فضلاً عن ذلك، من شأن إعطاء الأولوية للتدخلات المستدامة بيئياً أن يخفّف البصمة الكربونية للقطاع ويعزّز التنمية المنخفضة الكربون، محققاً فوائد مشتركة على مستوى التخفيف من تداعيات تغيير المناخ.

المكون الفرعى 2.2. استعادة إمكانية الوصول إلى البنية التحتية والخدمات الخاضعة لإدارة الوكالة والتي ترتكز عليها الزراعة، والعمل على حمايتها (72 مليون د.أ.)

52. الهدف من هذا المكون الفرعى هو استعادة إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية وحماية البنية التحتية التي تدعم صمود نظم الأغذية الزراعية وقدرتها على المنافسة. من ناحية الأنظمة، تهدف التدخلات إلى ضمان وظائف النظام الأساسية من خلال الاستثمار في إعادة تأهيل البنية التحتية العامة القائمة، وتؤخّي أدنى مستوى ممكن من التعقيد للتدخلات في دعائم النظم. يسمح هذا النهج بمراعاة التوازن بين مخاطر الاستثمارات المنعزلة غير الفعالة والمخاطر الناشئة عن تقييدات التنفيذ. ويتيح استغلال الموارد المتاحة إلى أقصى حدّ وعدم خوض غمار الاستثمار في بنية تحتية جديدة في ظل الظروف الراهنة.

53. يشمل نطاق المكون الفرعى إعادة تأهيل البنية التحتية في القطاعات التالية المصنفة على أنها بالغة الأهمية لاستمرارية قطاع الأغذية الزراعية وقبليّة نموه: مشاريع الري التي تديرها الوكالة، وإعادة تأهيل مراكز معارض المزارعين، وإدارة مياه الصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة. يكون حجم الاستثمارات متبايناً مع فعالية استعادة وظيفة أصغر مجال خدمة حيوية ينطبق على الخدمة أو البنية التحتية المحددة، كمناطق دائرة الري وشبكات إدارة الصرف الصحي.

54. يتبنّى المكون الفرعى نهجاً إطارياً يتم بموجبه إخضاع جميع الاستثمارات للتقييم بهدف التحقق من الأداء التقني والاقتصادي والاجتماعي والبيئي لكل مشروع فرعى. على الاستثمارات المؤهلة أن تقي بالمعايير التالية: (أ) تركيز الاستثمارات على المناطق الريفية، لا سيما المناطق الأكثر فقرًا، على أن ينبع منها بشكل مباشر قطاع الأغذية الزراعية الذي يقدم الخدمة؛ (ب) التدخلات التي تستهدف إعادة تأهيل أصول البنية التحتية القائمة وتشييدها وحمايتها، ومنع المزيد من تدهور الأصول العامة وفقدانها نتيجة الإهمال؛ (ج) الاستثمارات ذات الأولوية المدعومة بالاستراتيجيات القطاعية الوطنية والخطط الرئيسية؛ (د) تصميم نظام قادر على الصمدود مدعاً بخطط تشغيل وصيانة مستدامة؛ (ه) مواعدة تعقيدات الاستثمار مع القدرة المؤسسية للحدّ من مخاطر التنفيذ؛ (و) المصادقة على المشاريع الفرعية من خلال إجراء مشاورات شاملة مع أصحاب المصلحة.

55. يمول هذا المكون الفرعى: (أ) الخدمات الاستشارية لأغراض دراسات الجدوى، والتصاميم الهندسية والإشراف، وتقديرات الأثر البيئي والاجتماعي، وخطط أعمال التشغيل والصيانة المتعلقة بالمشاريع المختارة؛ (ب) الاتصالات والمشاورات المجتمعية؛ (ج) المساعدة التقنية وبناء قدرات الوكالات ذات الصلة؛ و(د) المشاريع الفرعية المختارة للبنية التحتية العامة.

56. الري. تتم مواعدة مشاريع الري الفرعية المدعومة في إطار المشروع بشكل تام مع الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه للأعوام 2020-2035. سُيُحدّد أصحاب المصلحة المعنيين بالمشاريع الفرعية وفقاً لمعايير الاختيار المحددة في دليل عمليات المشروع وستتوافق عليها اللجنة التوجيهية. وبشكل أكثر تحديداً، سُتُحدّد مؤسسات المياه الإقليمية المعنية مخطوطات الري، لا سيما المصلحة الوطنية لنهر الليطاني؛ ومؤسسة مياه لبنان الشمالي، ومؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان ومؤسسة مياه جنوب لبنان، بالتنسيق مع وزارة الطاقة والمياه.⁴²

57. إدارة مياه الصرف الصحي: تشمل التدخلات في مجال إدارة مياه الصرف الصحي إعادة تأهيل شبكات الصرف الصحي الحالية وتوسيع محطات معالجة مياه الصرف الصحي، التي توقف تشغيلها بسبب نقص الميزانية التشغيلية والتي لها تأثير كبير على الأرضي الزراعية المحيطة، فضلاً عن الاستثمارات لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة، في محطات معالجة مياه الصرف الصحي الثانوية أو الثالثية الحالية، للحدّ من آثارها على الموارد المائية في المناطق الزراعية. يتم الاستثمار في مياه الصرف الصحي بما يتماشى مع التحديات التي أدخلتها وزارة الطاقة والمياه على "الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه لعام 2020"، وبالتوافق مع "خارطة طريق خطوة التوافق لقطاع المياه لعام 2022".

58. إدارة النفايات الصلبة: قد تشمل التدخلات في مجال النفايات الصلبة إعادة تأهيل البنية التحتية الحالية لإدارة النفايات الصلبة والتي من شأنها (1) الحدّ من تأثير مكبّات النفايات المكشوفة غير القانونية على الأراضي الزراعية وموارد المياه (تلويث المياه

⁴² إذا كان المستفيدين هنّأت مستقلة ويفقدون إيرادات (مثل مؤسسات المياه)، فسيتعين عليهم الاتفاق على تقاسم التكالفة المحتملة.



الجوفية والمياه السطحية، فضلاً عن انسداد قنوات الري)؛ (2) زيادة الإمداد بالسماد العضوي كبديلٍ عن الأسمدة الاصطناعية المستوردة.

59. يوفر المكون الفرعى مساعدة تقنية مخصصة وبناء قدرات الهيئات المنفذة. يتم تقديم الدعم حسب الطلب وتصميمه بمروره لتلبية (أ) الاحتياجات المحددة سلفاً على النحو الوارد أدناه، وكذلك (ب) الاحتياجات التي تبرز أثناء التنفيذ. تشمل الاحتياجات المحددة سلفاً لكل نوع من التدخلات ما يلى:

(أ) الري وإدارة مياه الصرف الصحي: ترافق استثمارات الري مع مساعدة تقنية لمنع مخاطر تدهور الموارد المالية، إما عن طريق استنزافها (فرط استخراج المياه) أو تلوثها (عبر مصادر زراعية غير محددة)؛ يمكن أن تشمل هذه حسب الحاجة: (1) نظام معلومات المياه الجوفية لرصد تسرب المياه المالحة على طول الساحل؛ (2) إعداد خطط لإدارة المخاطر الناتجة عن الجفاف وغيرها؛ (3) إعداد خطط إدارة المياه الجوفية. فضلاً عن ذلك، وعملاً بأحكام القانون 192/2020، يسعى المكون الفرعى إلى بناء قدرات مؤسسات المياه عند تقديم الدعم لجمعيات مستخدمي المياه، من خلال إنشائها وتطويرها لتصبح منظمات معترف بها قانوناً وقائمة على العضوية، ومفتوحة لعضوية البلديات أو للشراكة معها. تشمل مسؤولياتها الرئيسية تشغيل البنية التحتية للري على المستوىين الثنائي والثلاثي وصيانتها وإدارتها. كما سيكون لجمعيات مستخدمي المياه دور في توزيع موارد المياه وتسيير إدارتها على مستويات المستخدمين.

(ب) يجري العمل على بناء قدرات مؤسسات المياه والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني والهيئات المحلية، عند الحاجة، كي تضطلع بمسؤولياتها في مجال تشغيل شبكات الري وصيانتها والاستثمارات في نظام الصرف الصحي وفقاً للولاية القانونية الخاصة بكل منها فضلاً عن استدامتها المالية. من شأن تعزيز القدرات القانونية والمؤسسية لقطاع الري أن يشمل تنفيذ معايير مياه الصرف الصحي ومعايير إعادة استخدام الرواسب الطينية بالتعاون مع وزارة الطاقة والمياه ووزارة البيئة ووزارة الزراعة.

(ج) إدارة النفايات الصلبة: العمل على تبني نهج متكمال على مستوى مناطق خدمات النفايات الصلبة، من خلال استكمال الجهود الجارية لوضع الخطط الرئيسية المحلية المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة. يشمل ذلك دعم حملات التوعية والحملات الإعلامية، وإشراك المجتمعات المحلية في تصميم نظم إدارة النفايات الصلبة المقترنة وتنفيذها، وتعزيز الاستدامة المالية للاستثمارات في مجال النفايات الصلبة. سيتم توفير بناء القدرات اللازمة للسلطات المحلية كي تضطلع بأدوارها ومسؤولياتها عند تشغيل الاستثمارات، ولوظارة البيئة في مجال رصد تنفيذ الخطط الرئيسية المتعلقة بالنفايات الصلبة.

(د) كما يتم تقديم المساعدة التقنية لأصحاب المصلحة المعنيين بهدف تعزيز الحكومة البيئية لحوض نهر الليطاني، منعاً لتدور موارد المياه والأراضي في منطقة الحوض بشكل متزايد، لما لها التدمر من تداعيات كبيرة على التنمية الزراعية.

60. يتولى مجلس الإنماء والإعمار تنفيذ المكون الفرعى، بالتنسيق الوثيق مع البلديات المعنية واتحاد البلديات والوزارات القطاعية. تشمل هذه الأخيرة وزارة البيئة، ووزارة الطاقة والمياه، ووزارة الزراعة، والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني، ومؤسسات المياه المعنية. جرى عرض الأدوار والمسؤوليات (بما في ذلك التشغيل والصيانة) المنوطة بمختلف المؤسسات المسئولة عن الاستثمارات العامة التي سيتم تنفيذها في إطار المشروع في المرفق 2.

61. يحقق المكون الفرعى فوائد مناخية مشتركة هائلة على مستوى التكيف وتحقيق التداعيات. من خلال تحسين كفاءة نظم البنية التحتية وقدرتها على الصمود، كنظم الري وإدارة مياه الصرف الصحي، يمكن المشروع المجتمعات الزراعية الريفية من التكيف بشكل أفضل مع تبعات تغير المناخ. وتسهم ممارسات إدارة المياه المحسنة في زيادة فعالية استخدام موارد المياه إزاء تفاقم مشكلة شح المياه الناتجة عن تغير المناخ، على وجه التحديد، الاستثمار في محطات الصرف الصحي التي من شأنها أن تسمح بخفض انبعاثات غازات الدفيئة من مياه الصرف الصحي، وخفض الضغط على موارد المياه الجوفية وتحسين الأمان المائي ضد تغير المناخ. فضلاً عن ذلك، من شأن الاستعانة بالطاقة المتعددة في جميع التدخلات أن يحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة ويعزز التنمية المنخفضة الكربون. كما أن تحسين نظم إدارة النفايات الصلبة سيُخفّض انبعاثات غاز الميثان إلى أدنى مستوياتها، وهو أحد أقوى غازات الدفيئة، المنبعث من مطامر النفايات والمكبات.

المكون 3: تحسين البنية التحتية واستعادة خدمات الدعم لتنمية قطاع الأغذية الزراعية (21 مليون د.أ.)

62. الهدف من هذا المكون هو إحياء المؤسسات القطاعية وتعزيز قدرتها على دعم انتعاش قطاع الأغذية الزراعية وتحولاته. تتولى تنفيذ هذا المكون وحدة تنسيق المشروع لدى مجلس الإنماء والإعمار بإشرافٍ تقني من وزارة الزراعة (المكونان الفرعيان 1-3 و 2-3) ومن وزارة الاقتصاد والتجارة (المكون الفرعى 3).



63. المكون الفرعي 1-3: تحسين الوصول إلى الممارسات الزراعية الذكية مناخياً والبيانات والمعارف (8 ملايين د.أ.). يهدف هذا المكون الفرعي إلى تحسين قاعدة المعرف لاتخاذ القرارات الذكية مناخياً في قطاع الأغذية الزراعية، بما في ذلك لدى صانعي السياسات والمزارعين وقطاع الأعمال الزراعي، وتسرع استخدام الابتكارات والأدوات الرقمية في مجالاتٍ كرصد استخدام الأراضي ونظام الإرشاد الزراعي. وهو يمّول: (أ) تشخيص النظام الغذائي، بما يستتبعه من إحصاءات زراعية وصناعية وغيرها من المسوح الزراعية الموسعة، بما في ذلك دراسات عن أنشطة المراجع والرعي، لتوجيه الدعم المستهدف الذكي مناخياً؛⁴³ (ب) خريطة إنتاجية الأرضي أو رسم خرائط قطع الأرضي باستخدام التصوير الساتلي بالتعاون مع المركز الوطني للبحوث العلمية، ما سيساعد في تحديد النقاط الساخنة للتأثير بالمناخ؛ (ج) رقمنة الخدمات والآليات والاتصالات الزراعية لدى وزارة الزراعة، بما في ذلك رقمنة الخدمات الإرشادية ودعم سجل المزارعين وبناء قدرات وزارة الزراعة في مجال استخدام أدوات الاستشعار عن بعد؛ (د) رفع مستوى خدمات الإرشاد الزراعي المقدمة مع التركيز على الممارسات الذكية مناخياً. كما يتم توفير التدريب على الممارسات الذكية مناخياً إلى 15 ألف مزارع من صغار المزارعين الذين يملكون مزرعة تتراوح مساحتها ما بين 1 إلى 50 دونم (10 دونم = 1 هكتار)؛ (هـ) تنسيق المشاريع المتعلقة بالأغذية الزراعية من قبل وزارة الزراعة؛ (و) تقييم المساعدة التقنية لمراجعة قانون العمل الوطني (وفقاً للمادة 7) وقانون الضمان الاجتماعي (الذي يرعى شؤون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) لضم العاملين في قطاع الزراعة.

64. تشمل خدمات الإرشاد الرقمية والمحسنة ممارسات الزراعة المستدامة وتقنيات الزراعة الذكية مناخياً التي تساعده في تحسين الإنرجاجية على المدى البعيد، وخفض تكاليف المدخلات، وبناء القدرة على الصمود في ظل تغير المناخ، والحد من كثافة انبعاثات غازات الدفيئة (المرفق 4).⁴⁴ يتضمن المكون الفرعي أيضاً تحليل تبعات تغير المناخ والفرص والقيود الناشئة عنه في سلاسل القيمة المختارة لبناء القدرة على التكيف مع المناخ.

65. المكون الفرعي 2-2: تعزيز سلامة الأغذية (8 مليون د.أ.). يهدف هذا المكون الفرعي إلى تعزيز قدرة لبنان على ضمان سلامة الغذاء وزيادة فرص تصدير المنتجات الغذائية اللبنانية. ويمّول: (أ) المساعدة التقنية من أجل (1) المساعدة التقنية على المدى البعيد، وخفض تكاليف المدخلات، وبناء القدرة على الصمود في ظل تغير المناخ، والحد من كثافة انبعاثات معايير الصحة والصحة النباتية الدولية بشكل أكبر، (2) إنشاء الإطار المطلوب لإرساء الممارسات الزراعية السليمة، وممارسات التصنيع السليم، ونظم إدارة سلامة الأغذية القائمة على تحليل المخاطر ونقاط المراقبة الحرجة، (3) تصميم برامج رصد المخلفات والملوثات للأغذية ذات الأصل الحيواني وتنفيذها؛ (ب) رقمنة الشهادات والتراخيص المتعلقة بالأغذية الزراعية، بما في ذلك (1) إنشاء نظام إلكتروني لإصدار شهادات الصحة والصحة النباتية الذي سيرقن شهادات الاستيراد والتصدير والصحة البيطرية والتراخيص الصناعية للمنتجات الزراعية والأغذية الزراعية، وإدراجها ضمن نظام شهادات الصحة النباتية؛ و(2) إنشاء نظام تسجيل العاملين في قطاع تجارة المواد الغذائية وإدارة شؤونهم، بما في ذلك شركات التصدير؛ (ج) رفع مستوى القدرات التشغيلية لدى هيئات القطاع العام المشاركة في إدارة سلامة الأغذية بما في ذلك وضع الأطر الرامية إلى تعزيز إدارة سلامة الأغذية الوطنية؛ وضمان كفاءة الفحوص المخبرية لسلامة الأغذية، بما في ذلك إجراء الفحوص للتحقق من مخلفات المبيدات وسوهاها من الملوثات والمواد، عن طريق الاستثمار في تحسين البنية التحتية للجودة ودعم صيانة وتشغيل المختبرات القائمة⁴⁵ في وزارة الزراعة ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية ومعهد البحوث الصناعية؛ (د) دعم قدرة المؤسسات ذات الصلة على إثمار البرامج وتحسينها.

66. بالإضافة إلى ذلك، يمّول هذا المكون الفرعي حملات تطعيم الماشية التي ستساهم في زيادة القدرة على التكيف مع تغير المناخ وأليات مراقبة الآفات والأمراض ذات الأولوية، ويدعم حملات التوعية حول احتمال انتشار آفات وأمراض جديدة نتيجة تغير المناخ. تشمل أعمال المراقبة إدارة الآفات الخاضعة للحجر الصحي وذباقة الفاكهة في لبنان، وتعزيز تدابير الحجر الصحي للكشف عن مسببات مرض زبليلا الزيتون *Xylella fastidiosa* ومكافحتها ورصدها. يؤدي هذا النشاط، بشكل مباشر، إلى

⁴³ يتم إعداد الإحصاءات الصناعية بإشراف وزارة الصناعة.

⁴⁴ منتجات المعرفة بما في ذلك استخدام المكافحة البيولوجية للأفات، والمكافحة المتكاملة للآفات، والمكافحة الكيميائية ومبيدات الآفات، وتقنيات الحراثة المحفّفة واستصلاح الأرضي المتدهورة امتصاص الكربون العضوي في التربة، واستخدام المعدات الموثقة للطاقة في الري والجر، وتوليد الطاقة المتجدد واستخدامها. تتيح خرائط التربة الرقمية ونظم معلومات الطقس وأليات الإنذار المبكر للمزارعين فهم التأثيرات المناخية والتحسب لها والتكيّف معها مثل انخفاض معدلات هطول الأمطار والإجهاد الحراري وانتشار الآفات والأمراض.

⁴⁵ المختبرات الموجودة لدى وزارة الزراعة ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية هي مختبرات تابعة للدولة وتقدم مجموعة من الخدمات للمزارعين والعاملين في قطاع التصنيع الزراعي والتجار. تجري فحوصاً رئيسة في مجال ميكروبولوجي وجودة المياه والمعادن الثقيلة والأسمدة وجودة التربة والنبيذ وزيت الزيتون واختبار العسل. من جهة، يوفر معهد البحوث الصناعية أيضاً اختبارات ميكروبولوجية بما في ذلك فحوصات أخرى مثل ميكانيكية التربة، والقياس والمعايير، واختبارات الجبوب والدقائق وجودة الخبز، فضلاً عن جودة المياه.



بناء القدرة على التصدي لانتشار الآفات والأمراض الناتجة عن تغير المناخ بوتيرة متزايدة، وبشكل غير مباشر إلى الحد من انتشارات غازات الدفيئة، إذ يحرص المزارعون على الالتزام بمعايير التنظيمية كالحد من استخدام الأسمدة (أنظر المرفق 4 لمزيد من التفاصيل). تتولى تنفيذ هذا المكون وحدة تنسيق المشروع بإشرافٍ تقني من وزارة الزراعة. لضمان الرصد والتقييم المناسبين، سيتم تنفيذ برامج مراقبة عدد المخلفات والملوثات وعدد الحيوانات المحسنة.

67. **المكون الفرعي 3-3. تحسين نظم الترويج للصادرات الغذائية الزراعية وتسييقها (5 ملايين د.أ.)**: يهدف هذا المكون الفرعى إلى تحسين أداء الصادرات الغذائية الزراعية والوصول إلى أسواق جديدة. وقد يمول ما يلي: (أ) التمويل المشترك للبعثات التجارية والمشاركة في المعارض الدولية، و(ب) المساعدة التقنية لتيسير الوصول إلى المعلومات بما فيها المعلومات المتعلقة بآليات التصدير، ومتطلبات الجودة، والشحنات التجريبية، وخيارات النقل البحري والبرى والجوى بما في ذلك الارتفاع بمستوى منصة LEBTRADE التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة، وإطلاع شبكة الملحقين الاقتصاديين التابعه لوزارة الخارجية على وجهات التصدير الرئيسية لتيسير فرص التصدير. يتم التركيز بوجه خاص على تعزيز وصول المرأة إلى الأسواق المحلية والدولية. تتولى تنفيذ هذا المكون الفرعى وحدة تنسيق المشروع بإشرافٍ تقني من وزارة الصناعة والتجارة.

68. يدعم هذا المكون المشروع تسييقاً وإدارةً وتنفيذًا. ويمول إدارة المشروع بشكل عام، بما في ذلك: من بين أمور أخرى: (أ) التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة؛ (ب) الرصد والتقييم، بما في ذلك الإبلاغ عن الفوائد المناخية إلى وزارة البيئة للامتنال لمتطلبات الإبلاغ الخاصة باتفاقية باريس؛ (ج) المعايير البيئية والاجتماعية للمشروع؛ (د) الاستعانة بخبراء متخصصين في شؤون النوع الاجتماعي؛ (هـ) الإدارة الائتمانية للمشروع، والضوابط الداخلية، وعمليات التدقيق؛ (و) أنشطة التواصل والإعلام، (و) إنشاء آلية معالجة المظالم وآلية إشراك المواطنين والسير بها. يمول هذا المكون أيضاً الإعلان عن النتائج فور صدورها. كما يمول آلية الرصد من قبل طرف ثالث. يقوم المشروع أيضاً باستقدام مقدم خدمات (منظمة غير حكومية) متخصص في منع عمال الأطفال والتصدي لها، ويكون مسؤولاً عن دعم المشروع في مجال منع هذه المخاطر وتخفيضها ورصدها ومواجهتها أثناء فترة التنفيذ (أنظر المرفق 5 حول عمال الأطفال). ويمول وضع خطة عمل لمكافحة عمال الأطفال وخارطة طريق لتحسين الحماية الاجتماعية لدى المزارعين.

69. لن يتم رصد أي تمويل لهذا المكون في البداية ولن يتم تفعيله إلا عندما تستجد ظروف طارئة؛ لكن المشروع سيدعم إعداد دليل ينظم إجراءات الاستجابة لحالات الطوارئ.

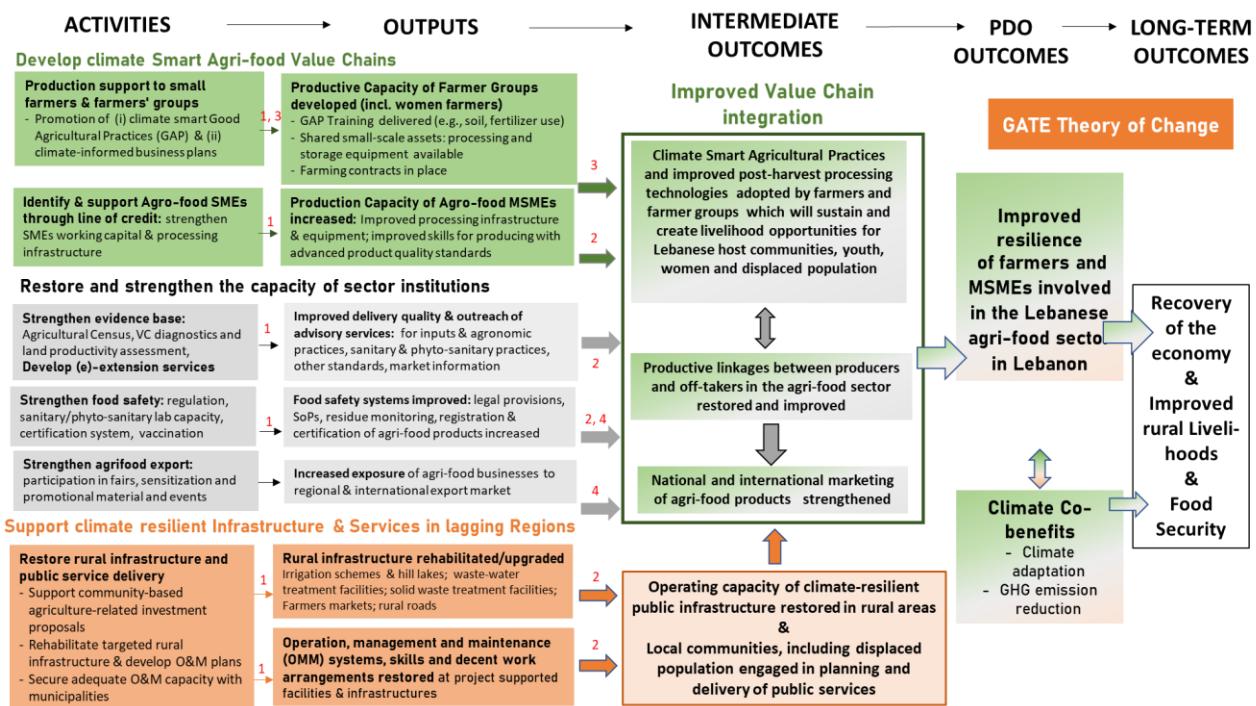
ج- المستفيدون من المشروع

70. تستفيد من المشروع شريحة واسعة من أصحاب المصلحة في المناطق الريفية، من خلال الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز إشراك صغار المزارعين في أنشطة ريادة الأعمال المتعلقة بالزراعة والشركات المنتجة المتوسطة الحجم والمؤسسات المشاركة في سلاسل القيمة الحديثة. تشمل فئات المستفيدون المباشرين من المشروع النساء، والشباب والمزارع الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسواها من أصحاب المصلحة في النظام الإيكولوجي المنخرطين في قطاع الأغذية الزراعية. من المتوقع أن ينبع مباشرة من المشروع نحو 80 ألف أسرة مزارعة من خلال الأنشطة المختلفة التي يدعمها المشروع. سيستفيد حوالي 15000 مزارع من التدريب على الممارسات الذكية مناخياً، وسيستفيد حوالي 80.000 مزارع من خدمات الإرشاد الإلكتروني، وسيستفيد 450 مجموعة مزارعين تضم 6750 عضواً على الأقل و700 مزارع من المساعدة المالية، وسيحصل 390 مشروعًا صغيراً ومتوسطاً يعمل مع ما يقرب من 7800 مزارع على إمكانية الوصول إلى القروض، وسيتم دعم 9900 من مربى الماشية من خلال حملة التلقيح.علاوة على ذلك، من المتوقع أن يستفيد ما لا يقل عن 17000 مزارع من تحسين الري، وقدرة معالجة مياه الصرف الصحي، والطرق الفرعية الريفية، والنفايات الصلبة، ومراكم معارض المزارعين، وسيستفيد حوالي 110 بلدية من تحسين خدماتها وبنيتها التحتية. سيحافظ مشروع التحول الأخضر للأغذية الزراعية في سبيل التعافي الاقتصادي على فرص كسب العيش لأكثر من 22000 مزارع وعامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة وسيحدث حوالي 2200 فرصة عمل جديدة من خلال تحسين القدرة الإنتاجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة ومن خلال الأشغال العامة / إعادة تأهيل البنية التحتية المتعلقة بالزراعة. كما تنتفع شريحة أوسع من أصحاب المصلحة، كالمهتمين بالتجميع والتجار والمصدرين وغيرهم من أصحاب المصلحة في النظام الإيكولوجي، من زيادة كفاءة التسويق وتطوير الابتكارات في مجال



الزراعة الرقمية وتحسين سلامة الأغذية وجودتها وفرص التصدير. ويستفيد المستهلك اللبناني من الحصول على منتجات أكثر مراعاةً لمعايير السلامة وأفضل جودة. أخيراً، تستفيد الجهات الحكومية المشاركة في المشروع من زيادة قدرتها على تنفيذ المهام المنسدلة إليها ورصد نتائج برامجها الخاصة وتقييمها.

ج. نظرية التغيير



الشكل 2. نظرية التغيير

تصف نظرية التغيير منطق العلاقة بين السبب والنتيجة في ثلاثة مجالات متراقبة ضرورية لتحسين القدرة على الصمود لدى أصحاب المصلحة الرئيسيين في قطاع الأغذية الزراعية في لبنان، بما في ذلك قدرة المزارعين والسكان النازحين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في هذا القطاع على التصدي للخدمات، والتكيف مع متغيرات السوق والقيود الاجتماعية والبيئية والمناخية التي تؤثر على إنتاجهم وإمكانية وصولهم إلى الأسواق (الشک

72. الشكل 2). تبيّن سلسلة النتائج الأولى المنطق الذي يبرر تنمية القدرة الإنتاجية لدى المزارعين والشركات الزراعية، وتبني الممارسات الزراعية الذكية مناخياً وتكنولوجيات إدارة المحاصيل ما بعد الحصاد على نطاق واسع. أما سلسلة النتائج الثانية فتشتمل على توفير الخدمات العامة التمكينية من حيث المعارف والتكنولوجيات الذكية مناخياً، وتحسين إدارة سلامة الأغذية، وتقديم دعم واسع النطاق لتشجيع صادرات المنتجات الغذائية اللبنانية. أما سلسلة النتائج الثالثة فتحتمل عن تحسّن خدمات البنية التحتية المقدمة، لا سيما لدى المناطق المختلفة في البلاد. وينصب التركيز على إعادة تأهيل نظام الري وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي لخدمات الري بشكل متزايد في مناطق المشروع. تشمل أبرز الفرضيات الأساسية لضمان الروابط السببية الوظيفية في مختلف مراحل نظرية التغيير للمشروع ما يلي: (أ) تمنع الوكالات التنفيذية بقدرة تشغيلية كافية لدى، (ب) 2) إفاد الضوابط واللوائح البيئية بشكل فعال، (ج) استعداد المزارعين للالتزام والمشاركة في المشروع الذي سيكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ببناء الثقة في الخدمات الحكومية، (د) ثقة المشتري والمستهلك في إفاد معايير سلامة الأغذية. يستفيد المشروع من المساعدة التقنية وتعزيز القدرات والتوعية الموجهة للمزارعين والمشتررين، ويرصد النتائج (من خلال مثلاً استطلاع المستفيدين دورياً وتقييم الإجراءات) في كلّ مرحلة من الروابط السببية الحاسمة (أنظر أدناه القسم ب بشأن ترتيبات رصد النتائج وتقديرها والباب السادس بشأن المخاطر الرئيسية وتحقيق حدتها).



هـ- مبررات مشاركة البنك ودور الشركاء

73. يتمتع البنك الدولي بوضع متميز يمكّنه من تمويل المشروع كجزء من دوره في تمويل الأمن الغذائي، من خلال وضع إطار الاستجابة للأزمات العالمية، فضلاً عن قدرته على نشر أدوات متنوعة، جاماً بين عمليات الاستثمار والخدمات الاستشارية. يُعد المشروع جزءاً من إطار الاستجابة للأزمات العالمية، الذي بموجبه التزم البنك بزيادة حجم تمويله للأمن الغذائي في البلدان التي يتعرّض منها الغذائي لتهديدات مضاعفة في ظل التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للغزو الروسي لأوكرانيا. يركّز المشروع على الانتقال من الدعم العاجل إلى ترسّخ الاستقرار والتعافي في نهاية المطاف من الأزمات والقدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية، وهي أهداف تدرج في صلب الإطار العالمي للحدّ من الكوارث. قد يقوم البنك بدور المحفّز ويسهل حشد الموارد من جهات مانحة إضافية.

74. تقدّم مجموعة البنك الدولي الخبرة والمعرفة ذات الصلة بدعم الاستثمارات وتقدّيم المساعدة التقنية الخاصة بقطاع معين : (أ) زيادة إنتاجية النظام الغذائي وقدرتها على الصمود في وجه تغيير المناخ مع تقليص الانبعاثات من المحاصيل والثروة الحيوانية ومخلفات الطعام؛ (ب) تحسين سبل العيش الريفية وتوفير المزيد من فرص العمل في ظروفٍ أفضل، بما في ذلك النساء والشباب والسكان النازحين؛ (ج) تعزيز قطاع الأعمال الزراعي من خلال بناء سلاسل قيمة شاملة وفعالة؛ (د) بناء الأمان الغذائي وإناج أغذية مأمونة ومحذية؛ (هـ) زيادة الاعتماد على التكنولوجيات والابتكارات الحديثة؛ (و) إعادة بناء وسائل تقديم الخدمات العامة؛ (ز) التركيز على التنمية المدفوعة باعتبارات مجتمعية. وكان البنك قد نجح في تمويل برامج مماثلة في مناطق وبلدان أخرى. تستمدّ مجموعة البنك الدولي أيضاً خبرتها في لبنان من تنفيذ مشاريع البنية التحتية العامة بالتنسيق الوثيق مع الهيئات الحكومية المركزية والسلطات المحلية المعنية، مثل مشروع الوقاية من التلوث في بحيرة القرعون (P147854). كما تستفيد من تجربتها في تقديم الدعم المالي للقطاع الخاص، بما في ذلك الشركات الناشئة، والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والصغيرة وغير النظامية، من خلال مشروعين يستمر العمل بهما، وهما (أ) مشروع (ISME) مساندة الابتكار في منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة (P127306)، و(ب) صندوق (B5) إعادة بناء مؤسسات الأعمال في بيروت على نحو أفضل (P176013)، وكلاهما من تفويض شركة كفالات، وهي مؤسسة لها سجل حافل في مجال إدارة المشاريع المرخصة.

75. المشروع هو استكمالٌ للدعم المتواصل من الجهات المانحة. يتم تنسيق المشروع مع الشركاء المعنّين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، والوكالة الفرنسية للتنمية، والحكومة الإيطالية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ودائرة الشؤون العالمية الكندية، والوكالة الأميركيّة للتنمية الدوليّة، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. يعتمد المشروع، على سبيل المثال، على المشاريع السابقة التي مولّها صندوق التكيف من خلال الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الزراعة الذكية مناخياً: مشروع تعزيز قدرات المجتمعات الريفية على التكيف في لبنان – AgriCAL)، والمشروع الممول من مرفق البيئة العالمية من خلال منظمة الأغذية والزراعة (تأقلم المساحات الحرجية مع تغير المناخ في المناطق الجبلية - SALMA). كما سيبني على عمل سياسات منظمة العمل الدوليّة والجهات المانحة ويدعمها مع التركيز على قانون العمل وسلامة الأغذية. يعمل فريق البنك الدولي بالتنسيق مع الجهات المانحة الرئيسة أثناء التصميم والتتنفيذ لتعزيز التأثير في ما بينها، علماً أنَّ دعم تلك الجهات يأتي بمعظمها على شكل مساعدة تقنية، ومنْح مقابلة، والنقد مقابل العمل. يؤثّد المشروع تدرج المشاريع الصغيرة والمتوسطة المدعومة من الجهات المانحة بشكل مستدام من المنح المقابلة إلى القروض، ويدعم سلاسل القيمة والموقع الجغرافي غير المشمول بالفعل على نطاق واسع بتمويل المانحين. ويساهم المكون 2، من خلال تخصير الخدمات العامة المختارة وإعادة تأهيلها، في استدامة تمويل الجهات المانحة.

و. الدروس المستخلصة والمظَّهرة في تصميم المشروع

76. قد يكون لتحقيق الاستقرار وتطوير نظم الأغذية الزراعية تأثير إيجابي على بنيات هشة وضعيفة ومتضررة من الصراعات، لا من ناحية الحد من الجوع وحسب، بل من ناحية توفير فرص العمل وبناء الثقة. يمكن أن تساعد التدخلات في نظم الأغذية الزراعية من خلال: (أ) تعزيز الحكومة والقدرات المؤسسية؛ (ب) منع نشوء الأزمات الغذائية والتصدِّي لها من خلال رصد سلاسل القيمة فضلاً عن نظم الإنذار المبكر؛ (ج) توفير فرص العمل من خلال تطوير قطاع الأعمال الزراعية بدعم نماذج الأعمال الشاملة، لا سيما للشباب والنساء والسكان النازحين؛ و (د) الحد من مخاطر الصراعات وهشاشة الأوضاع البيئية من خلال إدارة الموارد بطريقة مُرنة ومستدامة.⁴⁶

77. استدامة البنية التحتية والخدمات العامة. في السنوات الثلاثين الماضية، استثمر لبنان إلى حد كبير في تجديد البنية التحتية التي لم يتم تشغيلها وإدارتها بشكل فعال. وتشمل تلك البنية التحتية بوجه خاص مياه الصرف الصحي ومرافق إدارة النفايات الصلبة. يهدف تصميم المشروع هذا إلى (أ) الاستفادة بشكل أفضل من تلك الأصول لضمان قابلية تشغيلها؛ و(ب) الحرص على الاكتفاء بتمويل المنشآت ذات الجدوى المالية الواضحة وترتيبات التشغيل والصيانة المستدامة في إطار هذا المشروع.

78. خُص البنك الدولي، بنتيجة تقييم تجربته العالمية مع برامج المنح المقابلة وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستمرة، إلى دروس استرشد بها عند تصميم المشروع. تشمل الدروس حول المنح المقابلة ما يلي: (أ) يجب تصميم المشروع بطريقة تحد من مخاطر وقوفه أسيير المصالح السياسية؛ (ب) تشكيل القردة التقنية لدى الوكالة المنفذة أحد الاعتبارات الرئيسية؛ (ج) ينبغي أن تكون المنح المقابلة متوافقة مع الظروف والقدرات المحلية؛ (د) ينبغي تبسيط إجراءات التقييم والصرف المتعلقة بطلب المنح والمساعدة التقنية؛ (هـ) تسهم الحملات التسويقية والإعلامية، التي تعد ضرورية أيضاً لآلية معالجة الشكاوى بشكل فعال، في فهم المنح المقابلة؛ (و) توزيع المنح المقابلة بناءً على معايير موضوعية وشفافة، بما في ذلك القدرة المثبتة على تنفيذ المشروع بالإضافة إلى إثبات إضافية الموارد؛ (ز) إنشاء نظم قوية للرصد والتقييم. إن الدروس المستخلصة من برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجاري العمل عليها في لبنان، بما في ذلك مشروع مساندة الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة iSME (P127306) وصندوق إعادة بناء مؤسسات الأعمال في بيروت على نحو أفضل (B5 Fund P176013)، تسلط الضوء على أهمية تيسير الوصول إلى التمويل كتبير داعم، وضمان الشفافية والمرؤنة والدعم العملي لنجاح التنفيذ. كما أن مراعاة التوازن بين الإسراع في صرف المنح والقروض والتأكد من حسن إنفاق الأموال - وفقاً لأوجه الاستخدام المنشودة لها، تتطلب إبداء الحرص الواجد والشديد، والرصد والتقييم، والمرورنة للتكيّف باستمرار مع المتغيرات.

79. من الضروري إبداء الاهتمام الواجب لمعالجة القدرات والظروف المؤسسية في لبنان. إن ظروف الأزمات غير المسبوقة، وتراجع قيمة العملة، والقطاع المصرفي المتعسر والمختلة وظائفه، وانعدام الأمن، وعدم القدرة على الاحتفاظ بالموظفين، كلها عوامل ستحدد بشدة من قدرة الهيئات المنفذة على تنفيذ المشروع، ما يُحوجهها وبالتالي إلى دعم عملي قوي من فريق البنك الدولي. زد على ذلك فقدان الحماسة لدى موظفي القطاع العام نظراً لتضاؤل قيمة رواتبهم وتقلبات سعر الصرف، مما يهدّد فعالية العمليات.

80. تم إدراج أفضل الممارسات للتخفيف من عماله الأطفال وضمان ظروف عمل جيدة وآمنة في تصميم المشروع. استفاد المشروع من المذكورة التوجيهية التي تم إعدادها على مستوى الشركات، ومن خبرات العديد من المشاريع ذات الصلة، المكتسبة في كوت ديفوار والأردن وأوزبكستان وبلدان أخرى، بما في ذلك حملات التوعية بشأن العمال وتنمية أصحاب المصلحة بشأن مخاطر عماله الأطفال ولوائح العمل الأخرى (انظر المرفق 5).

ثالثاً. ترتيبات التنفيذ

الترتيبات المؤسسية والتنفيذية

81. يتم إنشاء لجنة توجيهية للمشروع برئاسة وزير الزراعة والمياه وزیر الطاقة والتجارة للإشراف على تنفيذ

⁴⁶ Townsend, Robert; Verner, Dorte; Adubi, Abimbola; Saint-Geours, Jean; Leao, Izabela; Juergenliemk, Armine; Robertson, Tim; Williams, Melissa; de Preneuf, Flore; Jonasova, Marketa; Carmichael, Zacharey. 2021. Future of Food : Building Stronger Food Systems in Fragility, Conflict, and Violence Settings. World Bank, Washington, DC. © World Bank.

<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/36497> License: CC BY 3.0 IGO.



أنشطة المشروع وحل القضايا ذات الطابع السياسي التي قد تبرز أثناء تنفيذ المشروع. تكون هذه اللجنة مسؤولة عن الموافقة على خطة العمل والميزانية السنوية للمشروع، بما في ذلك المشاريع الفرعية في إطار المكون 2، التي تولّت تقييمها ووحدة تنسيق المشروع والمشروع الأخضر. كما تسعى اللجنة إلى التغلب على أي عقبات تعيق تنفيذ المشروع بفضل التشاور والتنسيق بين أعضائها. بالإضافة إلى رئيسها، تضم اللجنة وزير المالية، وزیر الصناعة، وزیر البيئة وزیر السياحة، ورئيس مجلس الإنماء والإعمار.

82. يتولى مجلس الإنماء والإعمار تنفيذ المشروع بشكل عام بصفته الهيئة المنفذة للمشروع، من خلال وحدة تنسيق المشروع. ويوقع مع وزارة المالية اتفاقاً فرعيّاً لتنفيذ المشروع، فيما تتولى وحدة التنسيق مهام الإدارة والتنسيق بشكل عام، من خلال: (أ) ضمان الإشراف الاستراتيجي على تنفيذ المشروع بشكل عام؛ (ب) ضمان التنسيق والتعاون بين جميع الوكالات والمؤسسات المشاركة؛ (ج) توفير التوجيه العام أثناء تنفيذ المشروع؛ (د) المصادقة على التقارير المالية والبرامجية والمشتريات والرصد الذي سيتم تقييمها إلى البنك الدولي وسواه من أصحاب المصلحة الوطنيين لضمان الشفافية والمساءلة. تقوم وحدة تنسيق المشروع أيضاً بدور أمانة سرّ اللجنة التوجيهية للمشروع، وتكون مسؤولة عن إعداد جدول أعمال اجتماعاتها والدعوة لحضورها. كما تكون وحدة تنسيق المشروع لدى مجلس الإنماء والإعمار مسؤولة عن المنشآت، والإدارة المالية، والمعايير البيئية والاجتماعية، ورصد جميع المكونات وتقييمها باستثناء المكون الفرعي 1-2 الذي تتولى تنفيذه شركة كفالات والمكون الفرعي 1-2 الذي يشرف على تنفيذه المشروع الأخضر. يتمتع مجلس الإنماء والإعمار بسجل حافل في مجال تنفيذ المشاريع المملوكة من البنك الدولي، وبأدءة مرضٍ نوعاً ما، على وجه العموم. يرفع مجلس الإنماء والإعمار تقاريره إلى مجلس الوزراء.

83. تتقاض وحدة تنسيق المشروع المكون الفرعي 1-1 تحت الإشراف التقني لوزارة الزراعة، على أن تُعهد مسؤولية الأنشطة الإنمائية والمشتريات والضمادات إلى وحدة تنسيق المشروع.

84. تتولى تنفيذ المكون الفرعي 1-2 شركة كفالات. يقوم مجلس الإنماء والإعمار، بالنيابة عن الحكومة اللبنانية، بتكييف شركة كفالات لتنفيذ المكون الفرعي 1-2 بموجب اتفاق فرعي. وشركة كفالات هي المؤسسة الوطنية التي تستضيف وحدة إدارة مشروعين ممولين من البنك الدولي، وهما (أ) مساندة الابتكار في منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة (ISME) (P127306)، و(ب) صندوق إعادة بناء مؤسسات الأعمال في بيروت على نحو أفضل (B5) (Fund P176013)، ولها سجل حافل في مجال إدارة المشاريع المرخصة.

85. يتولى تنفيذ المكون الفرعي 1-2 المشروع الأخضر بالتنسيق الوثيق مع البلديات واتحادات البلديات المعنية. ويقع مجلس الإنماء والإعمار اتفاقاً فرعيّاً مع المشروع الأخضر لتنفيذ هذا المكون الفرعي.

86. يتولى تنفيذ المكون الفرعي 2-2 مجلس الإنماء والإعمار بالتنسيق الوثيق مع البلديات واتحاد البلديات والوزارات القطاعية المعنية.

تكون وحدة تنسيق المشروع لدى مجلس الإنماء والإعمار مسؤولة عن تنفيذ المكونات الفرعية 1-3 و 2-3 و 3-3. أمّا مسؤولياتها التنفيذية في إطار هذه المكونات الفرعية فتشمل المشتريات، والإدارة المالية، والمعايير البيئية والاجتماعية، وأنشطة الرصد والتقييم. من جهتها، تتولى وزارة الزراعة القيادة التقنية على المكونين الفرعيين 1-3 و 2-3، ووزارة الصناعة والتجارة على المكون الفرعي 3-3. وتقوم وزارة الصناعة بمهام الإشراف التقني عند إعداد الإحصاءات الصناعية (المكون الفرعي 1-3) ورفقنة الشهادات ذات الصلة (المكون الفرعي 2-3).

88. المكون 4: إدارة المشروع والمعارف. يشمل المكون 4 تكاليف الوكالات المنفذة الناشئة عن إدارة المشروع، كالأنشطة المتعلقة بالتنسيق والتوظيف والتکاليف التشغيلية، والتدريب، والإدارة المالية، والمشتريات، ورصد الجوانب البيئية والاجتماعية للمشروع، والاتصالات، والرصد والتقييم بشكل عام. ستبلغ وحدة تنسيق المشروع وزارة البيئة عن مؤشرات النتائج المتعلقة بالforall، المشتركة للمناخ للامتنال لمتطلبات الإبلاغ الخاصة باتفاق باريس. يمّول هذا المكون أيضاً لجنة الرصد من قبل طرف ثالث، بالإضافة إلى وضع آلية معالجة المظالم والالتزام بها. تُعهد مسؤولية تنفيذ هذا المكون إلى وحدة تنسيق المشروع لدى مجلس الإنماء والإعمار، التي تقوم أيضاً بدور أمانة سرّ مجلس.

89. يتم وصف ترتيبات تنفيذ المشروع بالتفصيل في دليل عمليات المشروع. ويعتبر هذا الدليل شرط الفعالية الذي يوافق عليه البنك الدولي.

ب. ترتيبات رصد النتائج وتقديرها

90. يستمد نظام الرصد والتقييم بيانات دورية وآنية مباشرة من المستفيدين من المشروع إتاحةً للمرونة وتصحيح متصف المسار.



تحمّل وحدة تنسيق المشروع بالدرجة الأولى مسؤولية الرصد والتقييم على يد فريق متخصص، يضمّ أخصائياً في مجال رصد المشاريع وتقييمها. ومن المتوقع أيضاً أن تضمّ الوكالات المنفذة خيراً مختصاً في شؤون الرصد والتقييم دعماً لأخصائي ووحدة التنسيق. يسترشد نظام الرصد والتقييم بشكل عام بإطار نتائج المشروع، مستعيناً بنظم الرصد والمعلومات على شبكة الإنترن特 لدعم فعالية جمع البيانات وتجميعها وتحليلها، من أجل تعزيز الشفافية والسماح برصد تقدّم المشروع بشكل آني وتسهيل الإجراءات التصحيحية السريعة. بالإضافة إلى ذلك، تشكّل آلية معالجة المظالم جزءاً من نظام الرصد والتقييم بشكل عام. يتمّ تصنّيف النتائج ذات الصلة حسب الجنس والشباب والنازحين على النحو المبين في إطار النتائج. وتقوم وحدة تنسيق المشروع برصد تشاركي دورياً وبتحليل هذه البيانات للإبلاغ عن التقدّم المحرز، وتقييم الأداء، وتحديد المسائل المطلوب متابعتها لاتخاذ الإجراءات المناسبة. من المتوقع تطبيق نهج مبادرة التمكين الجغرافي للرصد والإشراف بغرض استخدام البيانات الرقمية. وفي إطار الرصد الميداني، يتمّ استخدام برنامج KoboToolbox لجمع البيانات المتعلقة بموقع أنشطة المشروع ومعالجتها. يتضمّن نظام الرصد والتقييم نظام المعلومات الجغرافية لرسم خريطة أنشطة المشروع كافة، والمأمول منه أن يوفر بيانات آنية. كما يقوم نظام المعلومات الجغرافية برسم خريطة أنشطة الجهات المانحة الأخرى في المناطق المستهدفة عينها دعماً لجهود التنسيق والتعاون. لهذه الغاية، تستعين وحدة تنسيق المشروع بخبراء متخصصين في نظم المعلومات الجغرافية لإدارة النظام، ويسانده في مهمته الفريق التقني لدى البنك الدولي لإنشاء هذه المنصة. يُستكمّل نظام الرصد والتقييم الداخلي برصد خارجي يُجريه سنويّاً طرف ثالث.

التقييمات والتقديرات. يتم إجراء دراسة استقصائية عند بدء تنفيذ المشروع لإنشاء بيانات أولية، وعند إنجازه، لتقييم نتائج المشروع

بطريقة نوعية وكمية. كما يخضع المشروع لمراجعة منتصف المدة. يتم إجراء العديد من الدراسات الإضافية لفهم الجوانب الرئيسية للمشروع بشكل أفضل، بما في ذلك:

(أ) التحليل الاقتصادي للمشاريع الفرعية المختارة المنجزة، بما في ذلك تقييم تأثيرها على الدخل الناتج عن الاستثمارات التي جرت في إطار المكونين 1 و 2.

(ب) عمليات التدقيق التقني بجودة أعمال البنية التحتية وصيانتها. تقوم فرق من المهندسين بزيارة عينة من المشاريع الفرعية المنجزة في إطار المكون 2 لتقديم جودة الإنشاءات وسير عملها ومعالجة أي إشكاليات تتعلق بالتشغيل والصيانة.

(ج) دراسات استقصائية حول تصورات المستفيدين للمشروع تجريها سنوياً وكالة رصد تابعة لطرف ثالث لضمان رضا المجتمعات المحلية عن أنشطة المشروع. يتم تصنّيف نتائج هذه الدراسات حسب النساء والشباب والنازحين.

(د) تقييم مسار العمل. يمضي فريق البحث النوعية فترات طويلة في عينة صغيرة من القرى لتوثيق عملية التخطيط من الأسفل إلى الأعلى ومسار تنفيذ المشروع، لإبراز الممارسات السلبية التي يمكن تشاركتها والعوائق المحتملة المطلوب من الفريق الإداري تبديدها. يبدأ العمل على هذه الدراسات في السنة الثانية من تنفيذ المشروع، كي تكون النتائج متاحة لاستعراض منتصف المدة والاسترشاد بها لإجراء تصحيحات منتصف المسار، عند اللزوم.

ج. الاستدامة

92. ترتكز استدامة المشروع على الاعتبارات الرئيسية التالية: (أ) تصميم مشروع تشاركي مدفوع بالطلب، يسترشد بالاستراتيجية الزراعية الوطنية والدروس المستفادة من المبادرات السابقة؛ (ب) الدور الحاسم للمزارعين ومنظماتهم والجهات الفاعلة في القطاع الخاص في تصميم وتنفيذ المشاريع الفرعية المجدية تجاريًا التي تلبّي طلب السوق؛ (ج) تمكين المزارعين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل لتوسيع الأنشطة وتصديرها؛ (د) تهيئة بيئة مواتية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال الزراعة الغذائية لتلبية متطلبات السوق الدولية وزيادة الإنتاجية؛ (هـ) إعادة تشغيل البنية التحتية الفائمة وإعادة تأهيلها مع ضمان التشغيل والصيانة بشكل مستدام وموفر للطاقة؛ و (و) بناء القدرات للكثير من الهيئات العامة المشاركة في المشروع. إنّ المشروع مستدام وفق الأبعاد التالية:

- **الاستدامة الاقتصادية:** سيتم فحص جميع الاستثمارات في إطار المكونين 1 و 2 للتأكد من جدواها الاقتصادية والمالية. ومن شأن إدخال تحسيفات على البيئة التمكينية للقطاع أن يحفز المزيد من الاستثمارات في سلسلة القيمة، ما يزيد من استدامة إنجازات المشروع.

- **الاستدامة البيئية:** يركز المشروع على الحفاظ على رأس المال الطبيعي من خلال الحد من تلوث التربة والمياه من دون المساس باحتياجات السكان المحليين من سبل كسب العيش، والذي من المتوقع أن يكفل دعم أنشطة الحفظ التي تتجاوز مدة المشروع. تخضع جميع الأنشطة ل إطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي، والذي لن يتجلب الضرر البيئي فحسب، بل سيساعد أيضاً في تحديد الفرص لتسخير الفوائد البيئية الإضافية. ويساهم المشروع أيضاً في التكيف مع



- **تغير المناخ والتخفيف من آثاره من خلال تعزيز الزراعة الذكية مناخياً (المرفق 4).**
- **استدامة البنية التحتية:** ترتكز استدامة البنية التحتية على تحديد المجتمعات المحلية القائمة على المشاركة للاحتياجات المحلية، وتقديرات الجدوى التقنية والمالية، وتحديد أولويات الإصلاح بدلاً من بناء بنية تحتية جديدة. وتتضمن المشاريع الفرعية لعملية تشاور واسعة النطاق تشارك فيها المنظمات المجتمعية والسلطات المحلية، وتهدف الاتساق مع السياسات والخطط الوطنية. وتشكل الاستدامة المالية والضرورية للأنشطة في إطار المكون 2 أيضاً أساساً هاماً لاختيار الأنشطة المقترنة وتنفيذها، بما في ذلك خطط التشغيل والصيانة الواقعية. ستكون خطط التشغيل والصيانة شرطاً مسبقاً للموافقة على البنية التحتية.
- **الاستدامة الاجتماعية:** التركيز القوي للمشروع على عمليات التخطيط الشامل، وحملات التوعية، وحساسية النزاعات ومختلف أنشطة بناء القدرات من أجل التمكين الاجتماعي مع التركيز بشكل خاص على الفئات الضعيفة مثل النساء والشباب، من المتوقع أن تدعم إدماج أولئك الذين تم استبعادهم أو تهميشهم من عملية صنع القرار، والحد من التوترات الاجتماعية وقدرة الناس على الصمود ضد الصدمات المستقبلية (بما في ذلك تغيير المناخ والنزاع).
- **الاستدامة المؤسسية:** صمم المشروع لضمان المشاركة متعددة القطاعات وتدعمه الوزارات الفنية التي سيتم بناء قدراتها من خلال المشروع. يخلق المشروع أيضاً أوجه تآزر مع المؤسسات التعليمية (مثل مراكز البحث الزراعية أو مراكز التدريب التقني والمهني) لتعزيز نقل المعرفة. إن زيادة الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية واعتمادها إلى جانب تعزيز اللوائح سيزيد من القرارات التشغيلية لكل من الكيانات العامة والخاصة.

رابعاً: ملخص تقييم المشروع

أ. التحليل التقني والاقتصادي والمالي

93. **التحليل التقني:** لا يمكن تحقيق التعافي والقدرة على التصدي والاستدامة في قطاع الأغذية الزراعية على نحو فعال من دون معالجة العوائق المتعددة التي تواجه القطاع ومن دون رزمة دعم متكامل تتضمن بناء القدرات، والدعم المالي، والخدمات الممكنة الأساسية، فضلاً عن تعزيز المؤسسات والخدمات العامة. ويفترض هذا الأمر القيام بعدة أنشطة تتطلب مهارات تطبيقية وترتيبات مختلفة تزيد من تعقيد المشروع تحديداً في سياق الأزمة الراهنة. وللتخفيف من حدة هذا التعقيد، صممت ترتيبات التطبيق بطريقة تضمن فعالية التطبيق وتوزيع التمويل بطريقة شفافة وفي الوقت المناسب عبر مؤسسات حكومية وغير حكومية متخصصة تتمتع بالخبرات التقنية الضرورية لتطبيق الأنشطة المختلفة. كما يعتمد تصميم المشروع من ترتيبات وشراكات عمل قائمة أو مجربة، بما في ذلك (أ) مجلس الإنماء والإعمار تعاملن مع البنك الدولي سابقاً بصفته الوكالة المسئولة عن تنفيذ المشاريع التي يمولها البنك، ويتمتع المجلس بتجربة كبيرة في التنسيق مع الوزارات المختصة وتنفيذ مشاريع البنية التحتية، (ب) ومشروع كفالات الذي يعمل حالياً على تنفيذ مشروعين ممولين من البنك الدولي في القطاع الخاص والقطاع المالي، ويتمتع مشروع كفالات بسجل موثوق به يشهد على إدارة المشاريع بطريقة مرضية واستقلاله عن أي مصالح مكتسبة والتعامل الموثوق مع أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص. إضافة إلى ذلك، يوفر المشروع فرص بناء القدرات إلى مؤسسات أساسية من أجل تعزيز قدراتها، يتضمن هذا الجانب الاستعانة بوكالة خارجية مسؤولة عن المراقبة والرصد كشرط من شروط التمويل.

94. **المنافع المشتركة على مستوى المناخ:** سيولد المشروع منافع مشتركة جوهرية على مستوى التكيف مع تغير المناخ والتخفيف منه. إذ صممت الأنشطة لدعم بعض الجهات المستهدفة من أجل دعم سلاسل قيمة ذكية مناخياً وقدرة على التصدي في قطاع الأغذية الزراعية، وما يرتبط بها من بنى تحتية مجتمعية داعمة. أما على مستوى المزارعين، فستزيد الاستثمارات وأنشطة بناء القدرات المتصلة بالإنتاج الذكي مناخياً في هذا القطاع من قدرته على الصمود في مواجهة ظروف الطقس المتطرفة؛ والتخفيف من كثافة انبعاثات غازات الدفيئة من خلال تعزيز كفاءة استخدام الطاقة في أنشطة الجر والري وتحسين إدارة الطاقة. كما سيعمد المشروع إلى تمويل ممارسة التخزين البارد المتكافئ على مستوى استهلاك الطاقة (مع إعطاء الأولوية إلى البرادات التي تعتمد على أنظمة تبريد أقل مساهمة في الاحترار العالمي)، ما من شأنه أن يخفف من انبعاثات غازات الدفيئة من خلال الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة والحد من الهدر والفاقد الغذائي، ومن كثافة انبعاثات غازات الدفيئة المقترنة بمنتجات الأغذية الزراعية. وعلى مستوى المجتمع المحلي، سيعمد المشروع إلى تمويل الكفاءة الطاقية والبني التحتية المعزولة عن تأثيرات المناخ من أجل دعم النظام الإيكولوجي للأغذية الزراعية والمجتمعات المحلية من خلال ضمان الوصول إلى مصادر الطاقة المتعددة،



وأنظمة الري بالتنقيط القادرة على التكيف على نحو أفضل مع ندرة المياه المرتقبة، إضافة إلى إمدادات المياه الأكثر موثوقية واستدامة. كما ستتوفر خدمات الإرشاد الإلكتروني مشورة زراعية على الطلب بشأن الممارسات الذكية مناخياً، ومعلومات الطقس، وإنذارات المحينة بشأن احتمال تفشي الآفات والأمراض، مع العمل في الوقت عينه على الانتقال الرقمي لخراط استخدام الأرضي ما من شأنه أن يحسن من الفرصة على التخطيط لهذا الاستخدام وصنع القرار. ومن خلال تدعيم النظام الوطني لمراقبة سلامة الغذاء، سيصبح من الممكن الحد من خطر التعرض للأمراض المنقولة بالطعام والأمراض والأفات المستجدة بفعل تغير المناخ. ويتضمن المرفق 4 مزيداً من التفاصيل بشأن المنافع المشتركة على مستوى المناخ.

95. **المساواة بين الجنسين:** سيساهم هذا المشروع في ردم الفجوة بين الجنسين من خلال: (أ) تقليل الفجوات على مستوى الوصول إلى التمويل، والأصول الإنتاجية والتدريب على المهارات التقنية، ومهارات الأعمال، والمهارات الناعمة؛ (ب) وتعزيز وصول المرأة إلى التمويل والخدمات المالية؛ (ج) والمساهمة في إيجاد وظائف وفرص اقتصادية منظمة ومنصفة للفئات المستضعفة الأخرى، ولا سيما النساء والشباب؛ (د) إطلاق استراتيجية تواصل هادفة توجه إلى رائدات الأعمال الريفيات وتسعى إلى جذبهن وإشراكهن في فعاليات، وأنشطة، وحملات ترويجية؛ (هـ) والحرص على المسارات التشاركية لدى اختيار المشاريع الفرعية التي ستحظى بالتمويل ضمن المكون 2، من أجل ضمان إشراك المرأة في العملية وفي صنع القرار على نحو متساو مع الرجل. سيشارك اختصاصي في المساواة بين الجنسين في وحدة تنسيق المشاريع للحرص على تصميم أنشطة المشاريع وتطبيقها على نحو متساو للمساواة بين الجنسين. وسيتضمن نظام الرصد والتقييم في المشروع مؤشرات مفصلة بحسب الجنس. ويتضمن المرفق 6 وصفاً مفصلاً للأنشطة المتماشية مع استراتيجية المساواة بين الجنسين المعتمدة على نطاق أوسع في البنك الدولي، والتي تسعى إلى سد الفجوة القائمة بين الجنسين.

96. **تبنة رأس المال الخاص.** سيقوم المشروع بتبنة ما يقارب 10 ملايين دولار أمريكي من جهات التمويل الخاصة، أي مجموعات المزارعين مشاريع الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة، وذلك ضمن إطار المكونين الفرعيين 1.1 و 1.2. وفي إطار المكون الفرعي 1.1، من المقرر أن تتفق مجموعات المزارعين المؤهلين بحدود 35000 دولار أمريكي على شكل منح مطابقة لتمويل خطط الأعمال المستندة إلى المناخ، فيما ستساهم مجموعات المزارعين بنسبة 20 في المئة من الاحتياجات التمويلية (القدية أو العينية) لخطط الأعمال (10 في المئة إذا كانت تقدوها النساء). ومن المقدر أن يساهم هذا النشاط في تبنة 2.1 مليون دولار أمريكي من التمويل الخاص. وفي إطار المكون 1.2، ستتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة من الوصول إلى قروض لتمويل استثماراتها واحتياجات رأس مالها العامل. وستساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما لا يقل عن 15 في المئة من احتياجاتها التمويلية، فيما سيتم تبنة ما يقرن بنحو 7.8 مليون دولار أمريكي من رأس المال الخاص، أ من خلال القروض ومساهمات المنح المقابلة. ومن المتوقع أن يبدأ التمويل الخاص بعد 12 إلى 18 شهراً من تاريخ فعالية المشروع، ومن المقرر أن يتحقق بالكامل بحلول نهاية المشروع.

97. بالإضافة إلى ذلك، من المقرر أن تساهم شركات الأغذية الزراعية التي تستفيد من الدعم للتثبيط على التصدير في تقاسم التكاليف ذات الصلة. وسيقدم تسهيل الوصول إلى التمويل والمهارات حواجز في سلاسل القيمة المستهدفة للقطاع الخاص لزيادة مشاركته في نماذج الأعمال الشاملة التي من شأنها أن تعزز الروابط بين أصحاب المشاريع الزراعية الصغيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وستساهم هذه الروابط بدورها في زيادة معدلات التسويق والدخل، مما سيؤدي أيضاً إلى زيادة الدخل الريفي بشكل غير مباشر من خلال التأثيرات المضاعفة للاقتصاد المحلي الناجمة من الإنفاق في القطاعات غير الزراعية، مثل الخدمات. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يصبح المستفيدين، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتفق على الدعم في إطار المشروع، أكثر مرونة وقدرة على توسيع أنشطتهم، ليصبحوا أكثر اندماجاً في سلاسل القيمة المحلية والعالمية، وبالتالي أكثر قدرة على التمتع برأس مال خاص إضافي.

98. **مشاركة المواطنين:** يتضمن قسم تصميم المشروع وتنفيذ استشارة الأشخاص المتضررين من المشروع وأصحاب المصلحه الآخرين ومشاركتهم فيه. فمن المقرر أن يتضمن المشروع إطار عمل للمشاركة مع الأشخاص المتضررين من المشروع والمواطنين الآخرين باستخدام منصات التعينة التقليدية ووسائل الإعلام والمنصات التي ينخرط فيها المواطنون (على سبيل المثال، إنشاء فرق عاملة في البلديات المختارة). وسيتم الكشف عن جميع المعلومات بمستوى مناسب من التفاصيل وفي موقع يسهل الوصول إليها، كما سينشر المشروع المعلومات عبر الموقع الإلكتروني الخاص بمشروع مجلس الإنماء والإعمار وقوافل التواصل الاجتماعي ولوحات الإعلانات في المجتمعات المحلية. ويتضمن المشروع أيضاً مؤشرات محددة تتركز على المستفيدين على المستويات المتوسطة. وخلال عملية التنفيذ، ستتولى وحدة تنسيق المشروع مسؤولية تنفيذ أنشطة مشاركة المواطنين القائمة على المشاريع ورصدتها باستخدام أدوات الإدارة الاجتماعية، بالإضافة إلى إدارة مسوح حول رضا المستفيدين عند مرحلة البدء



بعض أنشطة المشروع وعند تنفيذها والانتهاء منها. وسيقوم المشروع أيضاً بإبلاغ المستفيدين بكيفيةأخذ تعليقاتهم في الاعتبار.

التحليل الاقتصادي والمالي

99. الأساس المنطقي لتمويل القطاع العام. يتمثل الأساس المنطقي الأولي لتمويل القطاع العام في تصحيح إخفاقات السوق، وتحقيق آثار بيئية إيجابية، وتحفيز العوامل البيئية الخارجية السلبية. من المقرر أن يعالج التمويل المندرج في إطار المكون 1 بعض إخفاقات السوق التي أدت إلى انخفاض نسبة الاستثمارات الخاصة في قطاع الأغذية الزراعية. وعلى غرار ذلك، فإن معالجة أوجه القصور في نظم إدارة سلامة الغذاء، وعدم الامتثال للمعايير الدولية من شأنه أن يزيد من القدرة التنافسية بين المنتجات الغذائية الزراعية في السوق الدولية ويولد موارد إضافية للبلد. وأخيراً، من المقرر أن يساهم التشجيع على اعتماد التقنيات الذكية مناخياً، لا سيما على يد المزارعين الصغار، في تعزيز قدرة القطاع على التصدي للتغير المناخي وتقليل أثره البيئي، أي التخفيف من العوامل الخارجية السلبية.

100. يشير التحليل الاقتصادي إلى أن المشروع هو استثمار سليم للمجتمع على الصعيد الاقتصادي. فمع بلوغ معدل خصم اجتماعي 6% في المئة، يبلغ صافي القيمة الحالية للمشروع 237.9 مليون دولار أمريكي، فيما يبلغ معدل العائد الداخلي الاقتصادي 12.32% في المئة في السيناريو الأساسي. من حيث الأرقام، فُدِرت هذه المؤشرات بمبلغ 82.6 مليون دولار أمريكي و 10.76% في المئة، على التوالي. ويشير تحليل الحساسية إلى عوائد اقتصادية إيجابية للاستثمار ومكوناته بشكل عام، حتى من دون احتساب الفوائد البيئية التي تتعكس على مستوى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. فضلاً عن ذلك، فإن انخفاض الأسعار والمردود بصورة افتراضية بنسبة 10% في المئة يؤدي أيضاً إلى عوائد إيجابية. وبالتالي، يبقى المشروع مجدياً اقتصادياً حتى في السيناريوهات التي يُسجل فيها ارتفاع في أسعار الفائدة وانخفاض في فترات التقييم إلى 15 عاماً.

العامل البيئية الخارجية في التحليل الاقتصادي

101. يشمل التحليل الاقتصادي والمالي الحد من صافي انبعاثات غازات الدفيئة بسبب التدخلات التي يقوم بها المشروع، وذلك باستخدام القيمة الاقتصادية لتسخير الكربون في كلا السيناريوين المرتفع والمنخفض السعر وفقاً لإرشادات البنك الدولي الواردة في المذكر بعنوان "مذكرة إرشادية حول السعر الاعتباري للكربون في التحليل الاقتصادي". تم احتساب صافي الانخفاض في غازات الدفيئة باستخدام أداة القياس المسبق لتوزن الكربون (EX-ACT) الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة. وبحسب تحليل غازات الدفيئة، يشكل المشروع على مدار 20 عاماً (مرحلة التنفيذ 5 سنوات، ورسملة 15 سنوات) عزلاً للكربون بنسبة 275.185 طنًّا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. لكل هكتار، سيقوم المشروع بعزل نسبة 17.7 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون بمعدل 0.9 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في السنة. ويبلغ صافي الانبعاث السنوي 13759 طنًّا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. ويرد الملخص المحاسبى الكامل للانبعاثات غازات الدفيئة في المرفق 4. وفي سيناريو سعر الكربون المرتفع، يبلغ العائد الداخلي الاقتصادي للمشروع بأكمله 12.52% في المئة، فيما يسجل صافي القيمة الحالية حوالي 245.1 مليون دولار أمريكي. أما في سيناريو سعر الكربون المنخفض، فيبلغ معدل العائد الداخلي الاقتصادي 12.32% في المئة، فيما يسجل صافي القيمة الحالية ما يقارب 237.9 مليون دولار أمريكي.

ب. الائتمان

(i) الإدارة المالية

102. جرى تقييم الإدارة المالية للمشروع للتأكد من وجود نظام إدارة مالية مناسب يلبي متطلبات البنك الدولي. ومن المقرر أن ينفذ مجلس الإنماء والإعمار المشروع من خلال وحدة تنسيق المشروع التي تكون مسؤولة عن سير العمليات اليومية، بما في ذلك الوظائف الائتمانية. ومن المقرر أيضاً أن يكفل مجلس الإنماء والإعمار شركة كفالات بتنفيذ المكون الفرعى 1.2 والمشروع الأخضر بتنفيذ المكون الفرعى 2.1 من خلال إبرام اتفاقيات فرعية.

103. بحسب التقييمات، فإن المخاطر عالية في ما يتعلق بالإدارة المالية لهذا المشروع بشكل عام. لكن مع تطبيق تدابير التخفيف المقترنة، من المقرر أن تتحسن المخاطر المتبقية للإدارة المالية وتصف ضمن فئة الملحوظ. يقدم المرفق 3 معلومات إضافية عن تقييم الإدارة المالية، والتدابير الموصى بها التي يجب الحفاظ عليها وترتيبات الإدارة المالية.

104. تتولى وحدة تنسيق المشروع مسؤولية إعداد التقارير المالية المؤقتة الموحدة استناداً إلى مدخلات تقديمها شركة كفالات والمشروع الأخضر، وهي تتضمن ما يلي: (أ) مصادر الأموال واستخداماتها؛ و (ب) تسوية الحسابات المخصصة لغرض معين،



(ج) نفقات العقود، (د) استخدامات الأموال بحسب النشاط والمكون والفئة المحددة؛ و(ه) والقائمة الموحدة للأصول التي تم شراؤها في إطار المشروع. وتتولى أيضاً الوحدة إعداد التقارير المالية الدولية الموحدة إلى البنك الدولي في موعد لا يتجاوز 45 يوماً بعد نهاية الربع المحدد.

105. تُعد وحدة تنسيق المشروع البيانات المالية الموحدة السنوية للمشروع من خلال المدخلات التي تقدمها شركة كفالات والمشروع الأخضر، ويتولى مدقق خارجي خاص مستقل معتمد من البنك الدولي مسؤولية مراجعة هذه البيانات، على أن يتم تعينه في غضون ستة أشهر بعد دخول القرض حيز التنفيذ. ويغطي المدقق الخارجي جميع مكونات المشروع، في حين تقوم وحدة تنسيق المشروع بتحديد اختصاصاته، ومن ثم يوافق عليها البنك الدولي. يتطلب الأمر إعداد خطاب إدارة أيضاً يتضمن تقييم المدقق الخارجي للضوابط الداخلية للمشروع. ويقدم تقرير التدقيق الخارجي، والبيانات المالية المدققة للمشروع، وخطاب الإدارة إلى البنك الدولي في موعد لا يتجاوز مدة ستة أشهر بعد نهاية كل سنة مالية، ويتم الإعلان عنها وفقاً لسياسة الإفصاح الخاصة بالبنك الدولي.

106. تعين وحدة تنسيق المشروع وكيل مراقبة مستقل من طرف ثالث ومدقق تقني لتعطية المكون الفرعي 1.1 (وكيل مراقبة من طرف ثالث) والمكون 2 (التدقيق الفني). وتعين شركة كفالات الطرف الثالث الذي يعمل كوكيل مراقبة لتعطية المكون الفرعي 1.2. أما الوكيل الذي تعينه وحدة تنسيق المشروع، فيتولى مراجعة المستفيدين والمدفوعات التي تتم بموجب المكون 1.1 والتحقق من صحتها، فيما يقوم المدقق الفني بالتحقق من أعمال البنية التحتية المنفذة في إطار المكون 2 لضمان الكفاءة وجودة والقيمة مقابل المال. يحرص الوكيل الذي تعينه شركة كفالات على تقديم القراءات في إطار المكون الفرعي 1.2 إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يحرص على أن تُستخدم الأموال للأغراض المحددة لها.

107. تتولى وحدة تنسيق المشروع بمساهمة من شركة كفالات والمشروع الأخضر مسؤولية إعداد الدليل التشغيلي للمشروع الذي يتضمن فصلاً حول الإدارة المالية مع وصف مفصل لجميع الأنشطة والأدوار والمسؤوليات التي يضطلع بها المشروع، بالإضافة إلى تدفق المعلومات والأموال الخاصة بالمشروع وكل من مكوناته، بما في ذلك ترتيبات المراقبة والتدقيق السنوي والتحقق الذي يجريه وكيل المراقبة من طرف ثالث والتحقق من التدقيق الفني وإعداد التقارير. ويكون الدليل التشغيلي للمشروع شرطاً لفعالية المشروع.

108. لضمان توفر الأموال بسهولة من أجل تنفيذ المشروع، سيفتح مجلس الإنماء والإعمار حسابات مخصصة منفصلة لغرض معين بالدولار الأمريكي تحت اسم المشروع في المصرف المركزي. ستقوم كل من شركة كفالات والمشروع الأخضر بفتح حساب مصرفي منفصل بالدولار الأمريكي تحت اسم المشروع في المصرف المركزي. وسيحافظ مجلس الإنماء والإعمار على الحسابات المخصصة المنفصلة لغرض معين ويدبرها. وستجري الإيداعات في الحسابات المخصصة لغرض معين والمدفوعات منها وفقاً للأحكام المنصوص عليها في اتفاقية القرض وخطاب الصرف، وعلى النحو المعين في المبادئ التوجيهية الخاصة بصرف الأموال لمشاريع البنك الدولي. ستوجه الأموال من البنك الدولي إلى الحسابات المخصصة لغرض معين في إطار مجلس الإنماء والإعمار. وللتخفيف من تأثير سعر الصرف المتعدد وحماية المستفيدين، من المتوقع أن تصرف جميع أموال المشاريع بالدولار الأمريكي، وسيتم إعادة جمع الاقتراض بالدولار الأمريكي بالدولار الأمريكي. وستعتمد عمليات تجديد موارد الصندوق على تقديم طلبات السحب مع الوثائق الداعمة المناسبة. وسيستند صرف أموال القرض إلى توقعات النفقات لمدة ستة أشهر، وستعتمد عملية تقديم التقارير وإعداد الوثائق على التقارير المالية المؤقتة، وستستخدم التقارير المالية المؤقتة لأغراض إعداد التقارير. وستكون طرق صرف الأموال الأخرى متاحة وفقاً لخطاب الصرف والمعلومات المالية.

(ii) التوريدات

109. صُنفت المخاطر المتعلقة بالتوريدات على أنها عالية على الرغم من القدرة المرضية بشكل عام لمجلس الإنماء والإعمار على تنفيذ مشاريع مماثلة. تشمل ترتيبات التنفيذ ثلاثة وكالات رئيسية: مجلس الإنماء والإعمار باعتباره الوكالة المنفذة الرئيسية، بالإضافة إلى شركة كفالات والمشروع الأخضر بموجب اتفاقيات فرعية مع مجلس الإنماء والإعمار. أثبت مجلس الإنماء والإعمار خبرته في تنفيذ المشاريع المنوطة من الجهات المانحة بأداء مرضي بشكل عام. وسيتضيّف وحدة تنسيق المشروع التي من المتوقع أن تكون قدرتها في مجال التوريدات كافية وتتمتع بخبرة واسعة في التوريدات الدولية. بالنسبة إلى المكون الفرعي 1.2، تُوّقع اتفاقية فرعية بين مجلس الإنماء والإعمار وشركة كفالات ش.م.ل.، وهي وكالة ضمان الائتمان الوطنية تأسست بموجب قانون التجارة اللبناني، وتعمل كمؤسسة مالية بموجب القوانين اللبنانية. وتشمل أنشطة توريدات شركة كفالات المتوقعة اختيار الاستشاريين الأفراد والشركات الاستشارية التي تعرفها كفالات. وستتبع كفالات لوائح التوريدات الخاصة بالبنك الدولي في تنفيذ المكون، بما في ذلك تجنب حالات تضارب المصالح، وفقاً لمواد لوائح التوريدات 3.17-3.14.



يتعلق بالملكون الفرعية 2.1، توقع اتفاقية فرعية بين مجلس الإنماء والإعمار والمشروع الأخضر، وهو إدارة حكومية تخضع لسلطة وزارة الزراعة. تشمل أنشطة المشروع الأخضر استصلاح الأراضي، وتنميتها والحفاظ عليها، وجمع المياه (على سبيل المثال، بحيرات التلال) وإدارة مستجمعات المياه، وشق الطرقات الزراعية، وإعادة التحريج وتوزيع الشتلات. تخضع أنشطة التوريدات المتوقعة للمشروع الأخضر لولايته. الأنشطة المتوقعة هي عقود صغيرة نسبياً تتعلق ببحيرات التلال التي نقل عن 100000 متر مكعب والطرقات الفرعية الزراعية. أما بالنسبة لبقية المكونات (1.1، 2.2، 3.1، 3.2، 4)، فإن مجلس الإنماء والإعمار سيقوم بتوريدات الأشغال/السلع/الخدمات الاستشارية والخدمات غير الاستشارية بالتعاون الوثيق مع الوزارات والأجهزة المعنية التي ستشارك في عملية الاختيار من خلال نقاط الاتصال المعينة. تتعلق الأشغال الكبرى بإعادة تأهيل قنوات الري ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي والتصميم والإشراف المتعلقات بها، بالإضافة إلى المساعدة الأخرى الخاصة بقطاع المياه في إدارة الجفاف والمياه الجوفية، وما إلى ذلك. تقدم المنح المتطابقة وكذلك للمزارعين كما هو موضح في الدليل التشغيلي للمشروع.

110. يتم اختيار مؤسسات القطاع الخاص والمستفيدين من القروض والمنح ومؤسسات التمويل الأصغر وفقاً لمعايير الأهلية والاختيار كما هو موضح في الدليل التشغيلي للمشروع. يطبق الممارسات التجارية على توريد السلع/الأشغال/الخدمات الاستشاريات والخدمات غير الاستشارية التي تقوم بها مؤسسات القطاع الخاص، بما في ذلك المستفيدين من القروض والمنح المماثلة (راجع لوائح التوريدات، المادة 6.46). تحدد المبادئ التوجيهية وإجراءات التوريدات في القطاع الخاص المقبولة لدى البنك الدولي في الدليل التشغيلي للمشروع. تشمل هذه المبادئ، في جملة أمور، ما يلي: (أ) الامتثال لمتطلبات الأهلية للبنك الدولي وفقاً لمواد لوائح التوريدات 3.21-3.24، (ب) الامتثال للمبادئ التوجيهية الخاصة بالبنك الدولي لمكافحة الفساد في عملية التوريدات وأثناء تنفيذ العقد، و(ج) الاحتفاظ بجميع السجلات ذات الصلة لعمليات تدقيق البنك الدولي، عند الطلب.

111. يطبق المشروع (أ) لوائح توريدات البنك الدولي لمقرضي تمويل المشاريع للسلع والأشغال والخدمات غير الاستشارية والخدمات الاستشارية، بتاريخ نوفمبر/تشرين الثاني 2020 ("لوائح التوريدات")، و(ب) المبادئ التوجيهية بشأن منع ومكافحة الاحتيال والفساد في المشاريع المملوكة من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والانتمانات والمنح من المؤسسة الدولية للتنمية» (المبادئ التوجيهية لمكافحة الفساد)، بتاريخ 15 أكتوبر/تشرين الأول 2006، والمعدلة في يناير/كانون الثاني 2011، و 1 يوليو/تموز 2016. وعلى وجه الخصوص، ستحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمستفيدين من القطاع الخاص الممولون من الملكونين الفرعيين 1.1 (مجلس الإنماء والإعمار) و 1.2 (كفالات)، الممارسات التجارية لتوريداتها مع الامتثال لأحكام المبادئ التوجيهية لمكافحة الفساد. أما بقية توريدات المشاريع التي يقدمها مجلس الإنماء والإعمار وكفالات والمشروع الأخضر، فتطبق لوائح البنك الدولي المتعلقة بالتوريدات وتستخدم وثائق تقديم العطاءات الصادرة عن البنك الدولي، مع الامتثال لأحكام المبادئ التوجيهية لمكافحة الفساد.

112. وضع استراتيجية التوريدات الخاصة بالمشروع لأغراض التنمية من أجل تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع مع مراعاة معايير التوريدات المناسبة للغرض والقيمة مقابل المال. سيُمول المشروع إنشاء بحيرات التلال (أقل من 100000 م³) وشق الطرقات الزراعية، وإعادة تأهيل قنوات الري، وإعادة تأهيل محطات معالجة مياه الصرف الصحي. إن معظم عقود العمل ليست ذات طبيعة معقدة ومن المتوقع أن يكون مبلغ العقود الفردية أقل من 10 ملايين دولار أمريكي. يبلغ متوسط فترة التنفيذ لبحيرات التلال ستة أشهر، بينما من المتوقع أن تعطي عقود العمل الأكبر فترة تتراوح من 12 إلى 18 شهراً. ومن المتوقع أن تقوم الشركات الوطنية بمشاركة تنافسية. وبينما يواجه القطاع العام تحديات بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية، أعاد القطاع الخاص النظر في استراتيجيات أعماله. يمكن استخدام المنافسة الدولية للاستشارات واستيراد السلع وحلول تكنولوجيا المعلومات والمعدات، عند الاقتضاء. دعمت استراتيجية التوريدات الخاصة بالمشروع لأغراض التنمية خطة التوريدات الأولية لحياة المشروع وحدّدت خيارات نهج السوق، وطرق الاختيار والترتيبات التعاقدية، وحدّدت مراجعات البنك الدولي. سيتم تبني نهج السوق المحلية والدولية، حسب الاقتضاء. وستتم الموافقة على خطة التوريدات الأولية للمشروع في المفاوضات وستُرافق بالاتفاقية القانونية. ووفقًا لسياسة البنك الدولي، فإن شراء الألواح الشمسية سيحرص على عدم وجود عمل قسري وسيطلب من مقدمي العطاءات/الموردين الأساسية لسلسل التبريد التي تعمل بالطاقة الشمسية (وغيرها من المواد، حسب الاقتضاء) تقديم تصريح بشأن أداء العمل القسري (الذي يغطي الأداء السابق)، وتصريح بشأن العمل القسري (الذي يغطي الالتزامات المستقبلية بمنع أي عمل قسري ومرافقته والإبلاغ عنه، وتسلسل المتطلبات إلى المقاولين من الباطن والموردين). اعتباراً من يوليو/تموز 2023، ووفقًا لسياسة البنك الدولي، من أجل التوافق مع المبادئ المناسبة للغرض، والقيمة مقابل المال، ومبادئ الاستدامة (تغير المناخ، والاعتبارات البيئية)، يجب أن تستخدم التوريدات الدولية للأشغال و/أو السلع معايير مصنفة للتقدير. تضمن وثائق التوريدات الموحدة والمواصفات التقنية والاحتياجات استخدام معايير الاستدامة المتعلقة بعملية التعاقد وتشغيل



المبني وصيانتها، عند الاقتضاء. سيستخدم المشروع "التابع المنهجي لتبادل المعلومات في مجال التوريدات" التابع للبنك الدولي، لتخفيض معاملات التوريدات وتسجيلها وتتبعها وأغراض إدارة العقود. وستتضمن بنية التتابع المنهجي لتبادل المعلومات في مجال التوريدات استقلالية كيانات التوريدات الثلاثة (مجلس الإنماء والإعمار والمشروع الأخضر وكفالات) مع الحفاظ على تدفق قنوات المعلومات، حيثما كان ذلك مناسباً.

113. تُقدر المخاطر الإجمالية المتعلقة بالتوريدات على أنها عالية. تشمل المخاطر المحددة ما يلي: (أ) التنسيق بين مختلف الوكالات المنفذة، (ب) وجاهزية السوق في ما يتعلق بتوافر الاستشاريين والمقاولين المؤهلين، (ج) وتقلب أسعار الصرف واختلالها، (د) والبيروقراطية المتعلقة بالعلاقة بين مجلس الإنماء والإعمار وكفالات والمشروع الأخضر وأصحاب المصلحة المعندين الآخرين، (هـ) وتحدي تكامل تخفيض التوريدات للمشاريع الفرعية المختلفة، (و) وغياب معالجة التوريدات المعتمدة واتخاذ القرارات بين الكيانات، (ز) وقدرة التوريدات للمشروع الأخضر في استخدام لوائح البنك، (ح) وانعدام الاستدامة وسياسات التوريدات المراعية للبيئة.

114. تُقترح تدابير التخفيف من المخاطر المحددة على النحو التالي: (أ) تفعيل كفاءة اللجنة التوجيهية للمشروع في الرصد وتقييم الدعم التنسيقي، (ب) وإجراء أبحاث سوقية قوية قبل المباشرة بالعطاءات واستراتيجية التواصل لجذب المقاولين، (ج) وضمان المساعدة التقنية للتواصل الإقليمي مع خبرة واسعة في تنفيذ مشاريع مماثلة في المناطق المهمة والمجتمعات المحلية، (د) واعتماد شروط تعاقدية عادلة (صيغة التسوية، الدفع بالعملة) لحماية المقاولين، (هـ) وفرض جداول زمنية لاستجابة الأعمال بين مجلس الإنماء والإعمار وكفالات والمشروع الأخضر والوكالات الأخرى والتخفيض الوقائي المناسب، (و) والمحافظة على التخفيض الدؤوب للتوريدات بما في ذلك إدارة العقود، (ز) وتحديد أساليب معالجة التوريدات في الدليل التشغيلي للمشروع مع تحديد أدوار ومسؤوليات واضحة، (ح) وبناء قدرات الوكالات وتعيين أو تعيين موظفي التوريدات الذين يتمتعون بالخبرة، عند الحاجة، (ط) وتقديم الدعم التقني للمشروع من أجل تحديد عناصر الاستدامة والتوريدات المراعية للبيئة في تقييم العطاءات وإدارة العقود.

ج. السياسات التشغيلية القانونية

مفتاح؟	
نعم	مشاريع الممرات المائية الدولية OP 7.50
لا	مشاريع في المناطق المتناظر عليها OP 7.60

د. الجوانب البيئية والاجتماعية

115. **المخاطر البيئية "ملحوظة".** سينتتج من هذا المشروع العديد من الفوائد البيئية، على سبيل التعداد لا الحصر، تحسين كفاءة استخدام موارد الأنشطة الذكية مناخياً، وتفعيل استخدام مبيدات الآفات من خلال خدمات الإرشاد الرقمية المطورة، وتحسين معالجة مياه الصرف الصحي، وإدخال الزراعة العضوية والمكافحة البيولوجية للافات (BPC) التي ستخدَّم من استخدام الكيماويات الزراعية وتعزز سلامة الغذاء. من ناحية أخرى، سيصاحب المشروع بعض المخاطر البيئية منها استخدام مضادات رفع المياه غير المنظمة؛ المخاطر على السلامة العامة وخدمات النظم البيئية جراء إعادة تأهيل القنوات والطرق وتركيب مرافق معالجة مياه الصرف الصحي؛ المخاطر والآثار المرتبطة بأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك إدارة النفايات والأنبعاثات الهوائية وصحة وسلامة العمال؛ المخاطر على صحة وسلامة العمال والمجتمع نتيجة أعمال البناء والبنية التحتية؛ الخطر المتمثل في فرط استخدام بعض المزارعين لمبيدات الآفات مما يؤدي إلى مخاطر على سلامة الغذاء؛ خطر سوء إدارة النفايات الزراعية التي يمكن أن تؤدي إلى حرائق الغابات؛ خطر تلوث مياه الصرف لمجاري المياه؛ خطر التوسيع غير المنظم للأراضي الزراعية من قبل صغار المزارعين؛ المخاطر المتعلقة بأشطة المراحل النهائية التي أوصت بها المساعدة الفنية وأنشطة بناء القدرات؛ والمخاطر المتعلقة بإدارة النفايات الإلكترونية (مثل الألواح الشمسية والبطاريات) واستهلاك الطاقة.

116. ستكون أنشطة المشروع في جميع أنحاء البلد في لبنان. لذلك، قد يعتمد المشروع على المياه الآتية من نهر العاصي ونهر الكبير ونهر الحاصباني - الوزاني، التي تعتبر ممرات مائية دولية على النحو المحدد في الفقرة 1 من OP7.50. وبما أن أنشطة المشروع صغيرة النطاق وتقتصر على إصلاح و/أو تحسين المخططات القائمة، فإن التدخلات المقترنة لن تتسبب



في أي آثار ملموسة على كمية المياه ونوعيتها في المجاري المائية الدولية المعنية. وستشمل المسح ودراسات الجدوى المقترنة بال المياه الممولة في المكون 2 تقييماً للقضايا التي يتحمل أن تكون شاطئية. وسيدرج هذا الشرط في الاختصاصات لجميع الدراسات. على هذا الأساس، وافق نائب الرئيس الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على استثناء من شرط الإخطار بموجب الفقرة 7 (أ) و 7 (ب) من السياسة في 3 مايو/أيار 2023.

117. تم تصنيف المخاطر الاجتماعية على أنها "ملحوظة". وهي ترتبط بشكل أساسى بالمخاطر التالية: الخطر المحتمل لاستبعاد بعض المستفيدين المستهدفين الأكثر ضعفاً مثل المزارعات، ورائدات الأعمال الريفيات، وصغار المزارعين، والمزارعين الفقراء، والشباب، واللاجئين، والمرأهقين، والعمال/الأجراء؛ خطر الاستغلال والاعتداء الجنسيين/التحرش الجنسي المرتبط بتدفق العمالة؛ استمرار عمالة الأطفال في القطاع الزراعي في لبنان والعمل القسري وعمالة الأطفال المرتبطة بالعاملين الأساسيين في توريد الألواح الشمسية؛ خطر ظهور ضعف وعدم فعالية في التواصل والتشاور ونشر آلية التظلم مما قد يؤدي إلى تصور بوجود استبعاد ينتج عنه توثرات اجتماعية متضادة؛ إمكانية فرض قيود على استخدام الأراضي أثناء إعادة تأهيل قنوات الري واحتلال الاستحواذ على الأراضي لبناء خزانات المياه. وتشمل المخاطر الأخرى خطر الاستغلال والاعتداء الجنسيين/التحرش الجنسي الذي قد ينشأ أثناء إنشاء أنشطة المساعدة الفنية وبناء القرارات.

118. التشاور مع أصحاب المصلحة/آلية التظلم: حدد مجلس الإنماء والإعمار الفئات الثلاث لأصحاب المصلحة وفقاً للمعيار البيئي والاجتماعي (ESS10)، والتي تضم الأشخاص المتأثرين بالمشروع والأطراف المعنية الأخرى والفئات المستضعفة. وعقد المجلس جلسات تشاور شاملة في 15 و16 و17 فبراير/شباط 2023 في البقاع وبعلبك الهرمل، وعكار، وجنوب لبنان، والنبطية. وتم إخطار أصحاب المصلحة عن طريق البريد الإلكتروني قبل 10 أيام من المشاورات. تراوح عدد المشاركين بين 40 إلى 50 مشاركاً لكل جلسة مع تمثيل وحضور جيد للنساء (غاية النصف). وكانت الملاحظات العامة على جميع المكونات المقترنة بالمشروع إيجابية. وأبرزت إحدى المنظمات غير الحكومية، جمعية الأم والطفل، الحاجة إلى ضمان حصول المزارعين الذين تم اختيارهم للمشاركة في المشروع على تأمين صحي وظروف عمل جيدة، مؤكدة أن المزارعين الذين لا يتمتعون بصحة جيدة لن يكونوا قادرين على العمل. وذكرت مشاركات آخرات أنه ينبغي دعم التعاونيات النسائية واستهدافها في المشروع. تمأخذ جميع ملاحظات أصحاب المصلحة في الاعتبار في مختلف أدوات الإطار البيئي والاجتماعي. كما تم إبلاغ آلية التظلم الخاصة بالمشروع إلى جميع المشاركين.

119. آلية التظلم: سيتم إنشاء مشروع آلية التظلم في موعد لا يتجاوز شهر واحد بعد التاريخ الغطى. وسيتم تسجيل جميع المظالم في سجل آلية التظلم ومعالجتها في غضون 15 يوماً من تاريخ الاستلام. ويحق للمشتكيين غير الراضين عن القرار تقديم استئناف. وقد طورت آلية معالجة المظالم مسارات إحلال في حالة وجود شكوى بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين/التحرش الجنسي والتي سيتم إبلاغها إلى فريق عمل البنك في غضون 48 ساعة بما يتناسب مع خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP). وسينسق المسؤولون عن آلية التظلم بشكل وثيق مع الأخصائي البيئي والاجتماعي لوحدة تنسيق المشروع الذي سيتم تعيينه قبل بدء أنشطة المشروع.

120. إجراءات إدارة العمالة: أعد مجلس الإنماء والإعمار من خلال الصندوق الاقتصادي والاجتماعي خطة مستقلة لإدارة العمالة سيتم اعتمادها من قبل جميع الوكالات المنفذة وتم الكشف عنها قبل مرحلة التقييم. وتحدد إجراءات إدارة العمالة جميع العاملين في المشروع، وجميع المخاطر المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية والعمالة بما في ذلك عمالة الأطفال التي تشكل خطراً مرتبطة ببيئة القطاع الزراعي في لبنان. وتشرح الإجراءات بالتفصيل قوانين العمل والسياسات ذات الصلة التي تتطبق وفقاً لقانون العمل في لبنان والمعايير البيئي والاجتماعي 2 للبنك الدولي حيث سيتم تطبيق المبادئ التوجيهية الأكثر صرامة بين الاثنين. كما تفصّل إجراءات إدارة العمالة الشروط والأحكام الخاصة بعد التمييز والوقاية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين/التحرش الجنسي، والحد الأدنى لسن العمل وفقاً لقانون العمل اللبناني وتدابير التخفيف الصارمة مثل تنفيذ آليات التحقق من العمر والمرأبة الدقيقة لمتطلبات التوثيق وتنفيذها وآلية التظلم الخاصة باليد العاملة.

121. القدرة البيئية والاجتماعية للوكالة المنفذة: سيتم تعين أخصائي بيئي واجتماعي كجزء من وحدة تنسيق المشروع وهو سيتابع رصد المخاطر البيئية والاجتماعية وتنفيذ المعايير البيئية والاجتماعية بما يتناسب مع خطة الالتزام البيئي والاجتماعي.

122. أدوات الإطار البيئي والاجتماعي: أعدت الوكالة المنفذة خطة إشراك أصحاب المصلحة، وخطة الالتزام البيئي والاجتماعي، وخطوة إدارة العمالة، وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع. وتمت المصادقة على هذه الأدوات والإفصاح



عنها.

خامسًا: خدمات معالجة المظالم

123. معالجة المظالم. يمكن للمجتمعات والأفراد الذين يعتقدون أنهم يتأثرون سلباً بمشروع يدعمه البنك الدولي تقديم شكوى عبر آليات التظلم الحالية الموجودة على مستوى المشروع أو عبر خدمة معالجة المظالم التابعة للبنك. وتتضمن خدمة معالجة المظالم مراجعة الشكاوى المقدمة على الفور من أجل معالجة المخاوف المتعلقة بالمشروع. ويمكن للمجتمعات والأفراد المتضررين من المشروع تقديم شكواهم إلى آلية المساءلة المسنقة للبنك. وتضم آلية المساءلة هيئة التقنيش، التي تحدد ما إذا كان الضرر قد حدث، أو يمكن أن يحدث، نتيجة عدم امتنال البنك لسياساته وإجراءاته، كما تضم خدمة حل النزاعات، التي توفر للمجتمعات والمقرضين الفرصة لمعالجة الشكاوى من خلال النزاع. يمكن تقديم الشكاوى إلى آلية المساءلة في أي وقت بعد إبلاغ إدارة البنك بالمخاوف مباشرة وبعد إعطاء الإدارة فرصة للرد. للحصول على معلومات حول كيفية تقديم الشكاوى إلى خدمة معالجة المظالم في البنك، يرجى زيارة <http://www.worldbank.org/GRS> زيارة <https://accountability.worldbank.org>.

سادسًا. المخاطر الرئيسية

124. تُعد مخاطر المشروع الإجمالية عالية.

125. مخاطر الجوانب السياسية والحكومة (مرتفعة). لا يزال لبنان بلا رئيس للجمهورية منذ انتهاء ولاية الرئيس الأسبق ميشال عون في نهاية أكتوبر/تشرين الأول 2022. وتوالى حكومة رئيس الوزراء نجيب ميقاتي العمل بصفة حكومة تصريف أعمال مع سلطات تنفيذية محدودة. وقد أعاد الفراغ السياسي المستمر عملية اتخاذ القرار بشأن الإصلاحات الهيكلية الملحة، ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان سيتم حل المأزق السياسي. كما فاقم الشلل المؤسسي الظروف الاجتماعية والاقتصادية في البلاد التي تواجهه بالأصل أزمة مالية واقتصادية حادة وصفها البنك بأنها من بين الأسوأ في العالم منذ خمسينيات القرن التاسع عشر. ومن المحتمل أن تتأثر فعالية ووقت تنفيذ المشاريع المملوكة من البنك الدولي بفعل الشلل المستمر في السلطة التشريعية والتنفيذية والتي تحتاج إلى موافقات مجلس الوزراء، وتصديق مجلس النواب على مشاريع البنك الدولي للإنشاء والتعمير، بالإضافة إلى إقرار مشاريع القوانين واللوائح الهامة. وتشمل التدابير التخفيفية التي وضعها البنك الدولي المراقبة الدقيقة للسوق العام للبلاد والبيئة الاقتصادية الكلية وتأثيرها على محفظة البنك الدولي في لبنان. وسيواصل البنك الدولي إشراك السلطات المعنية (حكومة تصريف الأعمال، والنواب، الخ.) والتنسيق مع المعنيين بشكل وثيق لضمان اطلاعهم بشكل كامل على معوقات التنفيذ والقضايا العالقة. وقد أعربت السلطات اللبنانية على أعلى المستويات للبنك الدولي عن استعدادها لتسريع وتسهيل الموافقة والمصادقة على هذا المشروع.

126. مخاطر الاقتصاد الكلي (مرتفعة). لقد تأثر قطاع الأغذية الزراعية بارتفاع تكاليف المواد مثل الوقود والأسمدة وخدمات الري المتدهورة. ويشكل ارتفاع المخاطر الاقتصادية الكلية والتأخير في تنفيذ إصلاحات القطاع المصرفي التي ستتمكن من استعادة الوساطة المالية تحديداً خطيراً لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها على تمويل عملياتها. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى آثار اجتماعية واقتصادية مدمرة على سكان المناطق الريفية وعلى الأمن الغذائي الوطني. يهدف المشروع إلى التخفيف من بعض هذه المخاطر من خلال توفير الوصول إلى التمويل والمساعدة الفنية لضمان استمرار الإنتاج المحلي وتعزيز استقرار وتعافي الاقتصاد المحلي. ففي غياب برنامج للاستقرار الاقتصادي وإطار متافق عليه للاقتصاد الكلي، ما من ضمانات أن التضخم لن يبقى ثلاثة الأرقام وأن الإهلاك لن يستمر بمعدلات درامية. فعلى الرغم من امتلاك لبنان لنظام سعر صرف متعدد، ويعمل بموجب نظام مزدوج العملة (الليرة اللبنانية والدولار الأمريكي)، إلا أن تأثير نظام سعر الصرف المتعدد ضئيل للغاية، وذلك نتيجة اقتصاد يعتمد على الدولة بدرجة عالية. من المتوقع أن يتم دفع القروض المسحوبة بالعملات الأجنبية أيضاً بالعملات الأجنبية في هذا المشروع، وسيتم وضع ذلك في جميع العقود لتقاضي تكبد أعمال المشروع خسائر جراء سعر الصرف وتخفيف أي مخاطر ناجمة عن تخفيض قيمة العملة. لذلك، سيتم تخفيف المخاطر المرتبطة بأسعار الصرف المتعددة جزئياً، حيث ستكون المدفوعات للمستفيدين بالدولار الأمريكي. وتوحيد سعر الصرف هو أيضاً من الإجراءات المسبقة التي يشترطها صندوق النقد



الدولي، وفي جميع حواراته السياسية يشدد البنك الدولي على ضرورة توحيد أسعار الصرف لمواجهة الآثار الاقتصادية المشوهة وفرض التماس الربح السريع الناجمة عن نظام سعر الصرف المتعدد. ويعمل البنك الدولي أيضاً لتقديم المساعدة الفنية للحكومة لوضع ميزانية مؤثرة لعام 2023، حيث المعيار الرئيسي هو سعر صرف واحد واقعي وموحد.

مخاطر التصميم الفني للمشروع (ملحوظة): يشمل تصميم المشروع المقترن أنشطة تكاملية معقدة ومتنوعة القطاعات. وسيتم التخفيف من المخاطر الفنية من خلال العمل مع وكالة منفذة لديها خبرة واسعة في أنشطة مماثلة. وقد خصص المشروع مساعدة فنية وموارد لبناء القدرات لضمان تقديم الدعم اللازم لوزارة الزراعة والجهات المنفذة الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، هناك مخاطر كبيرة في المكون الفرعي 1.2. وتشمل: (أ) مخاطر مرتبطة بالعمليات الأجنبية للشركات التي تفترض بالعمليات الأجنبية فيما تحقق عائدات بالعملة المحلية في سياق يشوبه عدم يقين نقدي مرتفع، على الرغم من دولة الاقتصاد واعتماده على النقد؛ (ب) وفرض ضوابط إضافية على رأس المال تقييد قدرة المستفيدين على سحب أو تحويل أموال المشروع إلى الخارج؛ (ج) مخاطر تشغيلية على الشركة، بما فيها عدم السداد. ويتم النظر باتباع الإجراءات التالية (أ) الحد من مخاطر الصرف من خلال التركيز على المستفيدين الذين يدررون عائدات بالعمليات الأجنبية أو المصادرين لإعطائهم قروض كبيرة الحجم، (ب) واستهداف الشركات التي أثبتت قدرتها على الصمود والربح مع إمكانات نمو عالية، (ج) وضمان عدم تطبيق الضوابط على رأس المال على السيولة التي يتم ضخها. وسيعزز المشروع قدرة شركة كفالات، نظراً إلى أنها تفتقر إلى خبرة إقراض سابقة من خلال (أ) تعين موظفي إقراض ذوي خبرة، (ب) والتدريب وبناء القدرات للمشاركة في عملية إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما في قطاع صناعة الأغذية الزراعية؛ (ج) وتطوير كننيات عملية حول إجراءات الإقراض (على سبيل المثال، التقييم، واسترداد القروض المتعثرة)؛ (د) وتعزيز أنظمة تكنولوجيا المعلومات؛ (هـ) والرصد الشهري والإبلاغ عن جودة المحفظة؛ (و) والإشراف الدقيق من قبل فريق البنك والالتزام بالدليل التشغيلي للمشروع. سيبدأ صرف القروض المباشرة للشركات الصغيرة والمتوسطة فقط عند التعجيل الكامل للعمليات الافتتاحية في شركة كفالات، بما في ذلك تعين موظفين ذوي خبرة وتذريبيهم، واقتراح المرحلة الأولى من المساعدة الفنية، وتطوير كننيات الإقراض واعتمادها، ووضع أنظمة تكنولوجيا المعلومات. سيتم إجراء تقييم الأداء في المراحل الأولية للمشروع. علاوة على ذلك، ستختبر اتفاقيات القروض الخمسة الأولى التي سيتم صرفها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للمراجعة من البنك الدولي. ومن المتوقع إعادة تمويل بعض أجزاء هذه القروض بسرعة أكبر، على أساس متعدد، حسب الاستخدام. على هذا النحو، قد يولد المرفق بعض الدخل ويجعل أن يخفف من بعض المخاطر. ولن تتحمل شركة كفالات أي التزامات مالية من أموالها في حالة تكبدها خسائر. ستتعكس شروط مسؤوليات كفالات التي تؤدي دور المدير وإدارة الضمانات في اتفاقية فرعية بموجب شروط مرضية للبنك الدولي وتفاصيل أخرى منصوص عليها في الدليل التشغيلي للمشروع. وستتحمل الحكومة اللبنانية والمستفيدين المخاطر، ولا يوجد ضمان لاسترداد هذه الأموال كلّاً أو جزئياً. ومع ذلك، تهدف التدابير التخفيفية المدرجة في تصميم المشروع إلى الحد من المخاطر.

القدرات المؤسسية للتنفيذ والاستدامة (ملحوظة): تبرز مخاطر ملحوظة مرتبطة بضعف الحكم بشكل عام في لبنان ونقص القدرة التشغيلية داخل الوزارات المعنية في السياق الحالي. وتشمل التدابير التخفيفية تنظيم أنشطة بناء القدرات وأنشطة فنية من خلال المكون الثالث (3) والتمويل المؤقت لتكليف التشغيل والصيانة، بالإضافة إلى الدعم الفني من خلال المشروع لإدارة الانتقال المطلوب على مستوى السياسة. ونظراً إلى شيوخ الفساد وضعف الرقابة والمساءلة في الدولة، يشمل المشروع تدابير مختلفة للتحقق ومكافحة الفساد. وتشمل ما يلي: (أ) العمل مع وكالات ذات خبرة سابقة في تنفيذ المشاريع التي يمولها البنك الدولي وعلى دراية بسياسات وإجراءات البنك الدولي، بما في ذلك قوانين وأنظمة المشتريات والمبادئ التوجيهية لمكافحة الفساد؛ (ب) والتعاقد مع وكيل مراقبة من طرف ثالث لإجراء تحقيق مستقل بشأن تنفيذ المشروع بما في ذلك التحقق والتأكد من الامتثال التام لمعايير و عمليات الاختيار واستخدام الأموال للدليل التشغيلي للمشروع؛ (ج) وتعين مدقق مالي خارجي مستقل لتدقيق البيانات المالية الموحدة؛ (د) والتأكد من أن الدليل التشغيلي للمشروع يتضمن معايير واضحة للأهلية والاختيار وعمليات تقييم للاستثمارات في المكون (2) والقروض في إطار المكون 1.2؛ (هـ) و توفير دعم قوي لإجراءات التنفيذ وقيام فريق البنك الدولي بالإشراف الدقيق على المشروع، بما في ذلك إجراء زيارات ميدانية منتظمة. وسيواصل البنك أيضاً تنفيذ إجراءات فحص ومراقبة صارمة طوال فترة تنفيذ المشروع. ويجب إرساء هيكلية قوية للعمليات والصيانة لضمان الاستدامة بعد تاريخ انتهاء المشروع، الأمر الذي يتطلب ملكية والتزام الحكومة والوكالات المنفذة المعنية. وسيتم العمل على ضمان الاستدامة من خلال بناء القدرات المخصصة خلال مرحلة التنفيذ.

المخاطر الافتتاحية (مرتفعة). إن مخاطر الإدارة المالية ملحوظة ومخاطر الشراء مرتفعة. تم إجراء تقييم للإدارة المالية والمشتريات أثناء إعداد المشروع بغضي مجلس الإنماء والإعمار وشركة كفالات والمشروع الأخضر. وتم تضمين إدارة مالية ملائمة وترتيبات مناسبة للمشتريات إلى جانب التدابير التخفيفية (المتفق عليها مع مجلس الإنماء والإعمار والوكالات المنفذة



الأخرى) وضوابط مناسبة لضمان استخدام أموال المشروع بكفاءة وفعالية للأغراض المقصودة.

130. **المخاطر البيئية والاجتماعية (ملحوظة).** يرتبط المشروع بمخاطر بيئية واجتماعية ملحوظة. للتخفيف من هذه المخاطر، تم إعداد الأدوات التالية والتصديق عليها والإفصاح عنها من قبل مجلس الإنماء والإعمار من خلال الصندوق الاقتصادي والاجتماعي للتنمية. خطة الالتزام البيئي والاجتماعي، وخطبة إشراك أصحاب المصلحة، وإطار إعادة التوطين، وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية، وإجراءات إدارة العمالة. قامت شركة كفالات بتحديث نظام الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي لضبط وتحديد وتقييم وإدارة ومراقبة المخاطر والأثار البيئية والاجتماعية لمشاريعها الفرعية الشاملة بشكل مستمر طوال فترة تنفيذ المشروع. تمت الموافقة على نظام الإدارة البيئية والاجتماعية والإعلان عنه على الموقع الإلكتروني لكل من شركة كفالات والبنك الدولي. تمت الموافقة على إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار إعادة التوطين وإجراءات إدارة العمالة وخطبة الالتزام البيئي والاجتماعي والإعلان عنها على الموقع الإلكتروني لكل من المقترض والبنك الدولي.⁴⁷

47 الموقع الإلكترونية للمقترضين: <https://kafalat.com.lb> و <https://esfd.cdr.gov.lb/publications>

الموقع الشبكة للبنك الدولي: خطة الالتزام البيئي والاجتماعي: <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099052923200536959/p18033408330220c0b6a70baad037e8185>;

خطبة إشراك أصحاب المصلحة: <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099050223181534770/p1803340fb3dee02097150d4c2af5a3bc8>

إجراءات إدارة العمالة: <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099042923122534959/p1803340648dd70409c93045e6db060321>; إطار الادارة البيئية والاجتماعية: <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099042923122521609/p180334052604e0b0a498046f36f8ba196>

إطار إعادة التوطين: <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099042923130018476/p180334015fce1050af0504025a13fe2b1>; نظام الإدارة البيئية والاجتماعية: <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099052323172527928/p1803340542efb0008cc004b1978e83455>



إطار النتائج
الدولة: لبنان

مشروع التحول الأخضر للأغذية الزراعية في سبيل التعافي الاقتصادي في لبنان

الأهداف الإنمائية للمشروع

يكلمن الهدف الإنمائي للمشروع في تحسين مردودية المزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الأغذية الزراعية في لبنان.

مؤشرات الهدف الإنمائي للمشروع

المستهدف النهائي	المستهدف على المدى المتوسط				الأساس	عقود قائمة على الأداء	اسم المؤشر
	4	3	2	1			
تحسين قدرة التصدي لدى المزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في قطاع صناعة الأغذية الزراعية في لبنان							
12,000.00	9,000.00	7,000.00	3,000.00	0.00	0.00	عدد المزارعين الذين يتبنون تقنيات زراعية ذكية مناخياً (عدد)	
3,000.00	2,500.00	1,500.00	500.00	0.00	0.00	عدد المزارعات اللواتي يستخدمن تقنيات زراعية ذكية مناخياً (عدد)	
8,000.00	4,267.00	2,133.00	1,067.00	533.00	0.00	منطقة مزودة بخدمات ري أو صرف جديدة/محسنة (هكتار)	



المستهدف النهائي	المستهدف على المدى المتوسط				الأساس	عقود قائمة على الأداء	اسم المؤشر
	4	3	2	1			
110.00	90.00	60.00	20.00	0.00	0.00		عدد البلديات التي تستفيد من خدمات محسنة (مثل التفاصيل، الصلبة، ومياه الصرف الصحي، والطرق الريفية) (عدد)
20.00	15.00	10.00	5.00	0.00	0.00		زيادة قيمة مبيعات الأغذية الزراعية لدى المستفيدين المشاركون في البرنامج (نسبة مؤدية %)
20.00	15.00	10.00	5.00	0.00	0.00		زيادة قيمة مبيعات الأغذية الزراعية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المملوكة من النساء أو التي تقودها نساء والتعاونيات في البرنامج (نسبة مؤدية %)

مؤشرات النتائج المتوسطة حسب المكونات

المستهدف النهائي	المستهدف على المدى المتوسط				الأساس	عقود قائمة على الأداء	اسم المؤشر
	4	3	2	1			
							المكون 1



450.00	450.00	400.00	250.00	50.00	0.00	عدد مجموعات المزارعين التي تتفق منحًا مماثلة لتنفيذ خطط أعمال مراعية للمناخ (عدد)
80.00	75.00	60.00	35.00	10.00	0.00	عدد مجموعات المزارعين التي تقودها نساء والتي تتفق منحًا مماثلة لتنفيذ خطط أعمال مراعية للمناخ (عدد)
150.00	150.00	100.00	50.00	0.00	0.00	عدد مجموعات المزارعين التي تم ربطها بنجاح بمشترىن أو شركات الأغذية الزراعية وحافظوا على العلاقة لأكثر من عام واحد (عدد)
40.00	30.00	20.00	0.00	0.00	0.00	عدد مجموعات المزارعين التي تقودها نساء والتي تم ربطها بنجاح بمشترىن أو شركات الأغذية الزراعية وحافظوا على العلاقة لأكثر من عام واحد (عدد)
390.00	390.00	360.00	525.00	25.00	0.00	عدد قروض التي تم الموافقة عليها لمشاريع صغيرة ومتوسطة (عدد)
59.00	59.00	54.00	49.00	4.00	0.00	عدد القروض التي تمت الموافقة عليها لمشاريع صغيرة ومتوسطة التي تملكها أو تقودها نساء (عدد)
52,300,000.00				3,250,000.00	0.00	إجمالي حجم القروض التي تم صرفها لمشاريع صغيرة ومتوسطة (المبلغ بالدولار)



							الأمريكي))
7,912,051.00				487,500.00	0.00		إجمالي حجم القروض التي تم صرفها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تملكها أو تقرد لها نساء (المبلغ (بالدولار الأمريكي))
7.00	7.00	7.00	7.00	7.00	0.00		نسبة قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممتعثرة (نسبة منوية %)
المكون 2							
400,000.00	300,000.00	200,000.00	100,000.00	0.00	0.00		عدد أيام العمل المولدة في ظل ظروف عمل لائقية. (أيام)
200,000.00	180,000.00	150,000.00	100,000.00	20,000.00	0.00		عدد أيام العمل التي ولدتها العاملات في ظروف عمل لائقية. (أيام)
200,000.00	180,000.00	150,000.00	100,000.00	20,000.00	0.00		عدد أيام العمل التي ولدتها العمال الذكور في ظروف عمل لائقية. (أيام)
40.00	40.00	35.00	30.00	10.00	0.00		طول الطرق الريفية المعاد تأهيلها (كيلومترات)
25.00	25.00	20.00	10.00	3.00	0.00		عدد الخزانات / البحيرات الاصطناعية التي تم إنشاؤها/ إعادة تأهيلها (عدد)
35,000.00	30,000.00	20,000.00	10,000.00	5,000.00	0.00		زيادة القراءة اليومية لمعالجة مياه الصرف الصحي (طن متري)
المكون 3							
5.00	4.00	3.00	2.00	1.00	0.00		عدد المسوح المواضيعية للنطاد الزراعي التي أجريت ونشرت (عدد)



9,000.00	8,500.00	6,500.00	4,000.00	1,000.00	0.00	عدد المزارعين وعمال المزارع الذين ينلقون تدريباً على ممارسات الإنتاج الذكية مناخياً (عدد)
9,000.00	8,500.00	6,500.00	4,000.00	1,000.00	0.00	عدد المزارعات وعاملات المزارع اللبنانيات اللواتي تلقين تدريباً على ممارسات الإنتاج الذكية مناخياً (عدد)
6,000.00	5,500.00	4,000.00	2,000.00	300.00	0.00	عدد المزارعين وعمال المزارع الذين تلقوا تدريباً على ممارسات الإنتاج الذكية مناخياً (عدد)
100.00	100.00	100.00	100.00	50.00	0.00	عدد المرشدين الزراعيين الذين تم تدريبهم (عدد)
50.00	50.00	50.00	50.00	25.00	0.00	عدد المرشدات الزراعيات اللواتي تم تدريبهن (عدد)
80,000.00	70,000.00	50,000.00	30,000.00	0.00	0.00	عدد المزارعين الذين ينلقون بانتظام خدمات الإرشاد الإلكتروني (عدد)
20,000.00	15,000.00	10,000.00	5,000.00	0.00	0.00	عدد المزارعات اللواتي ينلقين بانتظام خدمات الإرشاد الإلكتروني (عدد)
80.00	80.00	80.00	70.00	60.00	0.00	النسبة المئوية للمزارعين الراغبين عن الخدمات الإرشادية التي تلقواها (نسبة مئوية)
80.00	80.00	80.00	70.00	60.00	0.00	النسبة المئوية للمزارعات الراغبات عن الخدمات الإرشادية التي تلقواها (نسبة مئوية)
100.00	90.00	70.00	30.00	10.00	0.00	الزيادة في الإصدار السنوي لشهادات



							المنشأ/التصدير، وشهادات الصحة البيطرية، وشهادات الصحة والصحة النباتية (النسبة المئوية)
نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	عرض مشروع تعديل المادة السابعة من قانون العمل لتوسيع نطاقها لتشمل العمال الزراعيين على مجلس النواب للمصادقة عليه. (نعم/لا)
3.00	3.00	3.00	2.00	1.00	0.00		وضع برامج لرصد المخلفات والملوثات (وتنفيذها). (عدد)
4.00	4.00	3.00	2.00	1.00	0.00		عدد حملات التطعيم (عدد)
المكون 4							
90.00	90.00	90.00	90.00	90.00	0.00		النسبة المئوية للتعلقيات واللاحظات التي تمت معالجتها والرد عليها في غضون 30 يوماً (نسبة مئوية)

خطة الرصد والتقييم: مؤشرات الهدف الإنمائي للمشروع

اسم المؤشر	التعريف/الوصف	التواتر	مصدر البيانات	منهجية جمع البيانات	مسؤولية جمع البيانات
عدد المزارعين الذين يتبنون تقنيات زراعية ذكية مناخياً	يقيس هذا المؤشر عدد المزارعين الذين تبنوا التقنيات الزراعية المحسنة والذكية مناخياً التي يروج لها المشروع الاعتماد: يشير إلى تغيير في الممارسة أو تغيير في استخدام التكنولوجيا التي قدمها المشروع أو روج لها.	منتصف المدة ونهاية المشروع	نتائج الاستطلاع	<ul style="list-style-type: none"> أخذ عينة تمثيلية بناءً على قائمة المستفيدين الذين يتلقون خدمات الإرشاد. إجراء مسح على عينة من المزارعين استخلاص أرقام 	وحدة تنسيق المشروع



	الاعتماد بناءً على نتائج العينة التمثيلية			التكنولوجيا: تتضمن تغييرًا في الممارسات مقارنة بالممارسات أو التقنيات المستخدمة حالياً (إعداد البذور، وقت الزراعة، جدول التغذية، ومكونات التغذية، والتخزين/المعالجة بعد الحصاد، إلخ). إذا كان المشروع يقدم أو يروج حزمة كم أدوات التكنولوجيا تقوم فائدتها على تطبيق الحزمة بأكملها (على سبيل المثال، مجموعة من المدخلات مثل أنواع جديدة من البذور وتقييم المنشورة بشأن الممارسات الزراعية مثل إعداد التربة والتغييرات في أوقات زرع البذور، جدول الأسمدة، وحماية النبات، إلخ)، يعتبر هذا بمثابة تكنولوجيا واحدة.	
				المزارعون: هم الأشخاص الذين يعملون في زراعة المنتجات الزراعية أو أعضاء في مؤسسات تجارية ذات صلة بالزراعة (مصنفة حسب الرجال والنساء) الذين يستهدفهم المشروع.	عدد المزارعات اللواتي يستخدمن تقنيات زراعية ذكية مناخياً
وحدة تنسيق المشروع	يعتمد احتساب المساحة الإجمالية على مراجعة (1) تقارير المقاول؛ (2) تقارير مشغل شبكة الري، (3) الزيارات الميدانية.	تقارير إنهاء أعمال إعادة تأهيل الصادرة عن المقاول، تقارير مشغل شبكة الري	سنويًا	يقيس هذا المؤشر المساحة الإجمالية للأراضي المزروعة بخدمات الري والصرف في إطار المشروع، بما في ذلك (1) المنطقة المزروعة بخدمات الري والصرف الجديدة، (2) المنطقة المزروعة بخدمات الري والصرف المحسنة، ويعبر عنها بالهكتار.	منطقة مزروعة بخدمات الري أو الصرف الجديدة/المحسنة
وحدة تنسيق المشروع	مراجعة (أ) تقارير إتمام الاستثمار البلدي (المكون 2)؛ (ب) التقارير التشغيلية لدعم	تقارير إتمام الاستثمار البلدي؛ مجموعة من الصور الجغرافية المرجعية للطرق الريفية	منتصف المدة ونهاية المشروع	يقيس العدد الإجمالي للبلديات التي يدعمها المشروع (المكون 2)، حيث تبلغ الإنجازات الإجمالية في مجال	عدد البلديات التي تقدم خدمات محسنة (مثل الغابات الصلبة، ومبان الصرف الصحي، والطرق الريفية)



	مرافق الصرف الصحي والنفايات الصلبة في إطار المكون 2؛ (3) الزيارات الميدانية.				تحسين تقديم الخدمات 75٪ على الأقل من الأهداف المحددة.	
وحدة تنسيق المشروع	تعتمد عملية الاحتساب على (1) مسح لجميع المستفيدين من المنح والقرفونس المماثلة.	مسح المستفيدين	سنويًا	يقيس القيمة الإجمالية السنوية لمبيعات المنتجات الغذائية الزراعية من قبل جميع التعاونيات المدعومة من المشروع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تلقت الدعم من خلال منح أو قروض مماثلة. يشير مصطلح "المستفيدين" إلى التعاونيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	زيادة قيمة مبيعات الأغذية الزراعية من قبل المستفيدين المشاركون في البرنامج	
		مسح المستفيدين	سنويًا	تعني عبارة "تقدوها النساء" أن يكون الرئيس التنفيذي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة أو رئيس مجلس الإدارة/الرئيس امرأة.	زيادة قيمة مبيعات الأغذية الزراعية من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات في البرنامج المملوكة من النساء أو التي تقدوها النساء	

خطة الرصد والتقييم: مؤشرات النتائج الوسيطة

اسم المؤشر	التعريف/الوصف	التواтер	مصدر البيانات	منهجية جمع البيانات	مسؤولية جمع البيانات
عدد مجموعات المزارعين التي تتقى من خارج مماثلة لتنفيذ خطط أعمال مراعية للمناخ	يقيس العدد الإجمالي لمجموعات/جمعيات/تعاونيات المزارعين التي أكملت بنجاح عملية تقديم الطلب، والفرز والاختيار لمنحة	نصف سنوي	نسخة من خطاب الموافقة على المنحة المرسل إلى منظمة/تعاونية المزارعين	جمع جميع خطابات الموافقة على المنح	وحدة تنسيق المشروع



					مماثلة (من خلال المشروع) لتمويل خطأ أعمالهم.	
وحدة تنسيق المشروع	تجمیع (1) نسخ الاتفاقيات التي تم تيسيرها من خلال المشروع والموقعة من كلا الطرفین (2) إيصالات تسليم المنتجات لكل عقد شراء.	الاتفاقيات بين المنتجين والمشترين والمزارعين وإيصالات تسليم المنتجات من قبل المزارعين	سنويًا	يقيس العدد الإجمالي للاتفاقيات الجديدة الموقعة بين المنتجين (أي مجموعات المزارعين) والمشترين (أي شركات الأغذية الزراعية) الميسرة من قبل المشروع والتي لا تزال قائمة بين الطرفين بعد عام واحد من عملية الشراء الأولى للمنتج	عدد مجموعات المزارعين التي تقدّمها نساء والتي تتلقى منحًا مماثلة لتنفيذ خطط أعمال مراعية للمناخ	
كفالات	توفر شركة كفالات نسخة من اتفاقية القرض الموقعة حديثًا مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	وثيقة اتفاقية القرض الموقعة	نصف سنوي	في الاتفاق المبرم بين المزارعين (الموردين) والمشترين يتقدّم مقدمًا على شروط وأحكام إنتاج وتسويق المنتجات الزراعية. وتحدد هذه الشروط عادة السعر الذي يجب دفعه للمزارع، وكمية ونوعية المنتج الذي يطلبها المشتري، وتاريخ التسلیم للمشترين. في بعض الحالات، قد يتضمن العقد أيضًا معلومات أكثر تفصيلاً حول كيفية تنفيذ الإنتاج أو إذا كان المشتري سيقوم بدخلات مثل البنود والأسمدة والمشورة الفنية.	عدد مجموعات المزارعين التي تم ربطها بنجاح بمشترين أو شركات الأغذية الزراعية وحافظوا على العلاقة لأكثر من عام واحد	
كفالات	توفر شركة كفالات نسخة من اتفاقية القرض الموقعة حديثًا	وثيقة اتفاقية القرض الموقعة	نصف سنوي	يقيس عدد اتفاقيات القروض بين شركة كفالات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التي تلبي معايير الاختيار للمشاركة في البرنامج).	عدد قروض التي تم الموافقة عليها لمشاريع صغيرة ومتوسطة	
				يقيس المؤشر عدد القروض التي تمنحها كفالات للمؤسسات التي تملكها أو تقدّمها نساء.	عدد القروض التي تمت الموافقة عليها لمشاريع صغيرة ومتوسطة التي تملّكها أو تقدّمها نساء	



	مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.			تشير عبارة "تملكها نساء" إلى مؤسسة صغيرة ومتعددة مملوكة قاتلناً من نساء؛ تشير عبارة "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها نساء" إلى مؤسسات صغيرة ومتعددة ترأسها رئيسة تنفيذية أو مديرية عامة.	
كفالات	تقدم شركة كفالات تحديثات نصف سنوية لوحدة تنسيق المشروع عن التقدم المحرز في أرقام مدفوعاتها المصنفة حسب إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتلك التي تقودها النساء.	سجلات الدفع من شركة كفالات لبرنامج خطابات الاعتماد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعوم من المشروع؛ البيانات المالية السنوية المدققة لشركة كفالات.	نصف سنوي	يقيس المؤشر حجم القروض التي تمنحها كفالات	اجمالي حجم القروض التي تم صرفها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة
كفالات	تقدم شركة كفالات تحديثات نصف سنوية لوحدة تنسيق المشروع عن التقدم المحرز في أرقام مدفوعاتها المصنفة حسب إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتلك التي تقودها النساء.	سجلات الدفع من شركة كفالات لبرنامج خطابات الاعتماد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المدعوم من المشروع.	نصف سنوي	يقيس المؤشر حجم القروض التي تمنحها شركة كفالات للمؤسسات التجارية التي تملكها أو تقودها نساء. تشير عبارة "مؤسسة مملوكة من نساء" بأنها مؤسسة مملوكة من امرأة واحدة على الأقل، وتشير عبارة "مؤسسة تقودها نساء" إلى وجود امرأة واحدة على الأقل في منصب إداري أو قيادي	اجمالي حجم القروض التي تم صرفها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تملكها أو تقودها نساء
كفالات	تقدم شركة كفالات تحديثات نصف سنوية لوحدة تنسيق المشروع عن التقدم المحرز في مدفوعاتها	سجلات السداد من شركة كفالات	نصف سنوي	يقيس المؤشر نسبة قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتاخرة السداد أو التي من غير المحتمل أن يسددها المقترض. ومن المتوقع أن تكون هذه النسبة أقل من 7٪.	نسبة قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتأخرة
وحدة تنسيق المشروع	مراجعة الأدلة الداعمة المدرجة تحت عمود مصادر البيانات	(أ) إطار السلامة والصحة المهنية لدى أصحاب العمل في القطاع العام؛ (ب) فحص سجلات معايير السلامة والصحة المهنية في موقع عمل أصحاب العمل؛ (ج) عينة من الأدلة بين الموظفين لـ (1) العقود المكتوبة (2) الدفع الفعلي للحد الأدنى للأجر البالغ 10 دولارات أمريكية في اليوم.	سنويًا	يقيس العدد الإجمالي لأيام العمل بدوام كامل الناتجة عن استثمارات البلدية المملوكة في إطار المكون 2. تشير عبارة "ظروف عمل لائقة" إلى ترتيبات التوظيف حيث (1) يلتزم صاحب العمل بمعايير السلامة والصحة المهنية و(2) عقد مكتوب و/أو دفع الحد الأدنى للأجر البالغ 10 دولارات يومياً بما في ذلك النقل.	عدد أيام العمل المولدة في ظل ظروف عمل لائقة



						عدد أيام العمل التي ولدتها العاملات في ظروف عمل لائقية
						عدد أيام العمل التي ولدتها العمال في ظروف عمل لائقية.
المشروع الأخضر	مراجعة السجلات والزيارات الميدانية	سجلات المشتريات البلدية والصور الجغرافية المرجعية	سنويًا	يقيس المؤشر عدد كيلومترات الطرق الريفية التي أعيد تأهيلها أو تحسينها من خلال العمليات المدعومة من البنك الدولي.	طول الطرق الريفية المعاد تأهيلها	
المشروع الأخضر	مراجعة السجلات والزيارات الميدانية	سجلات المشتريات البلدية والصور الجغرافية المرجعية	سنويًا	يقيس العدد الإجمالي للبحيرات الصناعية أو هيكل تخزين المياه المكافحة التي تم إنشاؤها بدعم من المشروع لتحسين توافر مياه الري في الوقت المناسب في المجتمعات المحيطة.	عدد الخزانات / البحيرات الصناعية التي تم إنشاؤها إعادة تأهيلها	
وحدة تنسيق المشروع	مراجعة السجلات والزيارات الميدانية	السجلات التشغيلية لمنشآت معالجة مياه الصرف الصحي	سنويًا	يقيس السعة الإضافية لمعالجة مياه الصرف الصحي (بالمتر المكعب/في اليوم) في محطة معالجة مياه الصرف الصحي التي أعاد المشروع تأهيلها أو تهيئها مقارنة بخط الأساس.	زيادة القدرة اليومية لمعالجة مياه الصرف الصحي	
وحدة تنسيق المشروع	تنزيل المنشورات وبيانات الأسر	بيانات الأسر المزارعة، إطار العينة؛ ونشرات وزارة الزراعة الإلكترونية	سنويًا	يقيم إذا تم إجراء ونشر إحصاء زراعي تمثيلي جديد على مستوى الدولة، وأربعة مسوح موضوعية، وأنجحت التحليلات والتنتائج من خلال نشر (عبر الإنترنت) بما في ذلك البيانات الأساسية للأسر.	عدد الإحصاءات الزراعية والمسوح الموضوعية التي أجريت ونشرت	
وحدة تنسيق المشروع	مراجعة تقارير إتمام التدريب وقائمة المشاركيـن.	قائمة المزارعين وعمال المزارع الذين أكملوا التدريب مع معلومات الاتصال.	سنويًا	يقيس العدد الإجمالي للمزارعين وعمال المزارع الذين أكملوا برنامج تدريب على الممارسات والتقييمات الزراعية الذكية مناخياً	عدد المزارعين وعمال المزارع الذين تلقوا تدريباً على ممارسات الإنتاج الذكية مناخياً	
وحدة تنسيق المشروع	مراجعة الأدلة الداعمة الواردة من خدمات الإرشاد	جدول أعمال البرنامج التدريبي والمواد التعليمية للبرنامج وقائمة	سنويًا	يقيس العدد الإجمالي للعاملين في مجال الإرشاد الذين تخرجوا من برنامج	عدد المزارعين وعمال المزارع الذين تلقوا تدريباً على ممارسات الإنتاج الذكية مناخياً	
وحدة تنسيق المشروع	مراجعة الأدلة الداعمة الواردة من خدمات الإرشاد				عدد المرشدين الزراعيين الذين تم تدريفهم	



		بالمشاركين مع الأسماء ومعلومات الاتصال (بما في ذلك أوراق تسجيل الحضور).			تدريب مدته 3-5 أيام حول (1) استخدام التقنيات المناخية الذكية، (2) أنظمة ومعايير السلامة والصحة المهنية، (3) الامتثال لمعايير الصحة العامة والصحة النباتية	عدد المرشادات الزراعيات اللواتي تم تدريبن
تقوم وحدة تنسيق المشروع بتكليف مسح خارجي	مسح عينة تمثلية للمزارعين في لبنان (صغر المزارعين).	نسخ من الرسائل المرسلة وبيانات تسجيل المزارعين.	سنويًا	يقيس عدد المزارعين المسجلين في منصة إلكترونية للإرشاد الذين يتلقون ما لا يقل عن 5 رسائل نصية/تنبيهات سنويًا مع نصائح حول الممارسات الزراعية والأفاث والأمراض والأسمدة والمدخلات الأخرى وتنبيهات حول الطقس ومعلومات عن السوق.	عدد المزارعين الذين يتلقون بانتظام خدمات الإرشاد الإلكتروني	
تقوم وحدة تنسيق المشروع بتكليف مسح خارجي	مسح عينة تمثلية للمزارعين في لبنان (صغر المزارعين).	نتائج الاستطلاع	الأساس والعام الخامس	يقيس نسبة المزارعين الراضين بشكل عام عن أهمية وجودة وتوسيع خدمات الإرشاد العامة التي يتلقونها سيتم استخدام نتائج الدراسات الاستقصائية ذات الصلة، لا سيما تلك الخاصة بالمسوح الأساسية ومسوح منتصف المدة، لتصميم خطط عمل لمعالجة الملاحظات التي تم جمعها بشأن تقديم خدمات الإرشاد. سيقوم فريق المشروع بإبلاغ المستفيدين بكيفيةأخذ تعليقاتهم في الاعتبار.	النسبة المئوية للمزارعين الراضين عن الخدمات الإرشادية التي تلقواها	
وحدة تنسيق المشروع	مراجعة السجلات والزيارات الميدانية للتحقق	سجلات شهادة الصحة والصحة النباتية والقائمة السنوية لـ (1) شهادة المنشأ و(2) شهادة الفواعير المتعلقة بالسلع المصدرة الصادرة للمنتجات الغذائية الزراعية.	سنويًا	يقيس النسبة المئوية للزيادة في العدد الإجمالي السنوي لشهادات المنشأ/التصدير، وشهادات الصحة البيطرية وشهادات الصحة والصحة النباتية الصادرة من السلطات المختصة	الزيادة في الإصدار السنوي لشهادات المنشأ/التصدير وشهادات الصحة البيطرية وشهادات الصحة والصحة النباتية	



وحدة تنسيق المشروع	مراجعة مسودة التعديل وسجل الوثيقة	- مشروع تعديل قانون العمل وإثبات ذلك التعديل كما طرحت مجلس النواب	سنويًا	يهدف هذا المؤشر إلى تقييم الجهود التنظيمية التي تبذلها وزارة الزراعة بالتعاون مع الوزارات ذات الصلة لإلغاء استثناء عمال الزراعة من الاستفادة من أحكام قانون العمل.	عرض مشروع تعديل المادة السابعة من قانون العمل لتوسيع نطاقها لتشمل العمال الزراعيين على مجلس النواب للمصادقة عليه.
وحدة تنسيق المشروع	التقارير المنسقية السنوية	وزارة الزراعة	سنويًا	يقيس المؤشر عدد برامج رصد المخالفات والملوثات التي تم وضعها وتنفيذها.	وضع برامج لرصد المخالفات والملوثات وتنفيذها.
مجلس الإنماء والإعمار	السجلات الميدانية	وزارة الزراعة	سنويًا	يجب أن تدعم حملة التطعيم السنوية ما لا يقل عن 9900 من مزارعي الماشية الصغار والمتوسطين.	عدد حملات التطعيم
وحدة تنسيق المشروع	مراجعة السجلات الموئمة في آلية معالجة المظالم الخاصة بالمشروع	آلية معالجة المظالم الخاصة بالمشروع	نصف سنوي	يقيس الاستجابة المناسبة وفي الوقت المناسب للطلبات التي يتلقاها أصحاب المصلحة في المشروع.	النسبة المئوية للتعليقات والملحوظات التي تمت معالجتها والرد عليها في غضون 30 يوماً



المرفق 1: ترتيبات التنفيذ

1. **سيقوم مجلس الإنماء والإعمار بتنفيذ المشروع من خلال وحدة تنسيق المشروع.** تأسس مجلس الإنماء والإعمار منظمة حكومية في العام 1977 خلال الحرب الأهلية اللبنانية، وقد اضطلع بدور كبير في إعادة إعمار البنى التحتية المتضررة في البلاد. خلال سنوات عدّة، نفذ المجلس نيابة عن الحكومة اللبنانية عدّاً كبيراً من المشاريع بتمويل من البنك الدولي وجهات مانحة دولية أخرى وأظهر أداءً مرضياً. لكن، تدهور الأداء لاحقاً إلى مستوى المرضي على نحو معندي بسبب الأزمة الاقتصادية. وسيكون مجلس الإنماء والإعمار مسؤولاً عن تنفيذ المشروع من خلال وحدة تنسيق المشروع وفقاً لقوانين ولوائح المفترض، بما ذلك التوريدات، والإدارة المالية، والضمادات، والرصد والتقييم بالنسبة إلى جميع المكونات باستثناء المكون الفرعي 1.2، الذي سينفذ من خلال اتفاق فرعي سيجري توقيعه بين مجلس الإنماء والإعمار ومشروع كفالات، والمكون الفرعي 2.1، الذي سينفذ من خلال اتفاق فرعي سيجري توقيعه بين مجلس الإنماء والإعمار والمشروع الأخضر.
2. **ستنشأ لجنة توجيهية للمشروع للإشراف على تنفيذ الأنشطة وحل أي إشكالات على مستوى السياسات والتي قد تبرز خلال فترة تنفيذ المشروع.** كما ستقوم وحدة تنسيق المشروع بتنفيذ المشروع تحت الإدارة الفنية للوزارات والمنظمات المتخصصة. وسيوقع المجلس على مذكرة تفاهم مع الوزارات المختصة لتوفير المنشورة الفنية بشأن الأدوار والمسؤوليات المترتبة على كل منها. وسيحصل أيضاً في الدليل التشغيلي للمشروع. وستكون اللجنة التوجيهية للمشروع مسؤولة عن الموافقة على مشروع خطة العمل السنوي للمشروع وميزانيته، ويتوخّج عليها استشارة أعضائها والتتنسيق معهم من أجل تخطي أي حواجز تعرّق تنفيذ المشروع. وسيرأس الوحدة وزير الزراعة ووزير الاقتصاد والتجارة والمياه على أن يشمل أعضاؤها كلاً من وزير المال، وزيراً الصناعة، وزيراً البيئة، وزيراً السياحة، ورئيس مجلس الإنماء والإعمار.
3. **ترتبط وحدة تنسيق المشروع مباشرةً برئيس مجلس الإنماء والإعمار.** سيرأس منسق المشروع وحدة تنسيق المشروع التي تتضم الموظفين التاليين كحد أدنى: مدير مالي وإداري، ومحاسب أول، ومحاسب مالي، ومسؤول التوريدات، ومتخصص زراعي أول، ومتخصص أول في مجال الري وإدارة المياه، ومتخصص في البيئة والمعايير الاجتماعية، ومتخصص في النوع الاجتماعي، ومتخصص في الرصد والتقييم، ومتخصص في التواصل.
4. **سيؤدي المشروع أيضاً إلى إنشاء منصة للتنسيق، وهي لجنة توجيهية، ترأسها وزارة الزراعة، ووزارة الطاقة والمياه، ووزارة الاقتصاد والتجارة وستكون مفتوحة على شراكة شركاء آخرين والمجتمع الدولي بهدف دعم العمليات التشاورية الدورية والجوية مع أصحاب المصلحة بشأن جوانب عدة لقطاع زراعة الأغذية وكيفية ارتباطه بالقطاعات الأخرى.**

المكون 1: الاستثمارات الذكية مناخياً في سلاسل القيمة الخاصة بالأغذية الزراعية

5. **المكون الفرعي 1.1: تطوير سلاسل قيمة ذكية مناخياً:** سيُخضع المكون على المستوى الفني لإدارة المديرية العامة للتعاونيات التابعة لوزارة الزراعة وستتّهم وحدة تنسيق المشروع بتنفيذ هذه المهام. كما أنها ستكون مسؤولة عن إدارته المالية، والتوريدات، والرصد والتقييم، والتواصل، والأنشطة المرتبطة بالبيئة والمعايير الاجتماعية. وسيشكل لجنة اختيار تضم ممثليين عن مديريات وزاراة الزراعة المختصة، فضلاً عن وزارة البيئة ووزارة الطاقة والمياه. ويعين مجلس الإنماء والإعمار الخبراء الاستشاريين لدعم تنفيذ المكون الفرعي وإدارته.



6. **المكون الفرعية 1.2:** دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الأغذية الزراعية. ستوكل حكومة لبنان شركة كفالات بإدارة هذا المكون الفرعية من خلال اتفاق فرعى من المقرر إبرامه بين مجلس الإنماء والإعمار ومشروع كفالات. ويشكل ترتيب التنفيذ المقترن بموجب هذا المكون الفرعى تدبيراً طارئاً في ظل غياب قطاع مصرفي يعمل على نحو طبيعى.

7. **لجنة الائتمان:** من المقرر تشكيل لجنة ائتمان لإدارة القروض المتاحة بموجب هذا المكون الفرعى، وذلك من خلال الاعتماد على لجنة الائتمان الموجودة أساساً في مشروع كفالات، مع اعتماد وثائق اختصاص وهيكلية عضوية مقبولة من البنك الدولى. وستقوم هذه اللجنة بتقييم الطلبات المقترنة على نحو شفاف، بناءً على المبادئ التجارية، وعلى مبدأ "المستفيد هو أول الوالصلين" مع مراعاة الأهلية، والسجل الائتمانى/الجدارة الائتمانية، والجذوى المالية للمشروع، وتحليل التدفقات النقدية، والقدرة على السداد، وتقييم الضمانات. ثم، تقوم لجنة الائتمان بالموافقة على طلبات القروض والبالغ المقدار لها، وتحدد الشروط، وفقاً للدليل التشغيلي للمشروع. ومن المتوقع أن يستفيد 390 مشروعاً من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من هذه القروض. وسيبدأ صرف القروض حصراً عن التعجيل الكامل لوظيفة الإقراض المناطقة بكفالات.

المربع 1: كفالات ش.م.ل.

تأسست شركة كفالات ش.م.ل. في عام 1999، وهي مؤسسة مالية تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال تزويدها بالكفالات المطلوبة للاقتراض، لتقوم بذلك بخدمة المصلحة العامة من خلال نهج منشأة بإدارة خاصة. كما أن شركة كفالات ش.م.ل. هي شركه مساهمة تأسست تحت رقم التسجيل 75000 عقب إصدار القانون رقم 24 الذي أتاح للمؤسسة الوطنية لضمان الودائع بالمشاركة في إنشاء شركه مساهمة لبنانية وتعمل كمؤسسة مالية بموجب القانون اللبناني، المسجلة تحت رقم 27 على لائحة مصرف لبنان للمؤسسات المالية. كما أنها تخضع للوائح مصرف لبنان وللجنة الرقابة على المصارف وتشكل هيكليات ملكيه كفالات وهيكليتها الإدارية على النحو التالي: 75.1% في المئة من الأسهم تعود للمؤسسة الوطنية لضمان الودائع والأسهم المتبقية (24.9%) تعود ملكيتها إلى 39 مصرفًا خاصًا تشكل أكثر من 90% من هذا القطاع.

ومع إنشاء كفالات لقد تمكنت من التعاون مع أكثر من 14,000 مشروع صغير ومتوسط ومشروع ناشئ لما كانت لاحظى بفرصه التمويل المصرفي لتمويل أنشطتها لولا كفالات التي وفرت قروضاً إجمالية بقيمة تفوق 1.6 مليار دولار أمريكي.

كما تتبع كفالات مبادئ الحكومة الرشيدة وتتمتع بموظفين وإدارة يتمتعون بالقدرات التقنية المطلوبة. كما أنها مستقلة من الحكومة على مستوى العمليات والوضع المالي.

تعاون كفالات كوكالة لتنفيذ المشاريع مع البنك الدولي في تنفيذ مشروعين من تمويله وأثبتت سجل أداء مرض في إدارة المشاريع: (أ) مشروع دعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (P127306) والهدف إلى مستوى إمداد الشركات الابتكارية بالتمويل المبكر من خلال منح تطوير المفاهيم والاستثمارات المشتركة في الأسهم، (ب) صندوق إعادة إعمار مؤسسات الأعمال في بيروت على نحو أفضل (P176013) والهدف إلى دعم تعافي بعض المؤسسات الصغرى والمتوسطة المستهدفة بعد أن تضررت نتيجة الانفجار وضمان استمرار عمليات مؤسسات التمويل المصغر المؤهلة من خلال المنح.

8. **ستقوم كفالات بإنشاء وحدة لإدارة المشروع وتتضمن استمرار عملها طوال فترة تنفيذه.** سيكون تمويل هذه الوحدة و اختيار الموظفين فيها متواافقين على نحو كامل مع الاختصاص الذى يرضى البنك الدولي. وستشمل كحد أدنى الموظفين التاليين: مدير المشروع أو مدير الائتمان، ومسؤول ائتمان مخضرم، ومسؤول المخاطر، ومسؤول عن البيئة والإدارة الاجتماعية، ومسؤول عن الإدارة المالية، ومحاسب، ومسؤول التوريدات، ومسؤول ميداني. وعند الإمكان، ستعتمد وحدة إدارة المشروع على الطاقات الموجودة في كفالات.



المكون 2. البنية التحتية والخدمات الذكية مناخياً من أجل تطوير قطاع الأغذية الزراعية.

9. سيكون المشروع الأخضر مسؤولاً عن تنفيذ المكون الفرعي 2.1 بتنسيق وثيق مع اتحادات البلديات/البلديات المعنية وزرارة الزراعة. وستقع مسؤولية التشغيل والصيانة على عاتق اتحادات البلديات/البلديات، التي ستعمل أيضاً إلى جانب بعض أصحاب المصلحة المعنيين على إعداد مقترنات الاستثمار والترويج لها (مشاريع فرعية على مستوى البنية التحتية المجتمعية) للحصول على الدعم والتمويل من المشروع. وسيراعي تخصيص الأموال التوازن بين المناطق وسيحسم أولوياته ويحددها من خلال عملية تنافسية وشراكة شاملة، إلى جانب وجود مشاريع فرعية مقدمة انتلاقاً من مجموعة من معايير الأهلية والاختيار، ستكون محددة أيضاً في الدليل التشغيلي للمشروع.
10. ستتصدر دعوات تقديم المقترنات الموجهة إلى اتحادات البلديات على مستوى المحافظات، بدعم من حملة تواصل مكثفة خلال السنوات الثلاثة الأولى. وسيقوم المشروع الأخضر بفحص مسبق للمقترحات المقدمة ويختار المناسب منها بالتعاون مع المجتمعات المحلية. كما ستقوم لجنة تقييم فنية، ملزمة من ممثلين من وزارة الزراعة، والمحافظات، والمزارعين، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، باستعراض قائمة المشاريع النهائية واعتمادها.
11. سينشي المشروع الأخضر وحدة لإدارة المشروع وسيحرص على استمرار عملها طوال فترة تنفيذه. سيكون تمويل هذه الوحدة و اختيار الموظفين فيها متوفيقين على نحو كامل مع الاختصاص المقبول من البنك الدولي. وقد تشمل الوحدة الموظفين التاليين: مدير المشروع، ومهندس مخضرم في مجال بناء البحيرات الواقعة على التلال والهيدرولوجيا، ومهندس يتمتع بخبرة بارزة في مجال إعادة تأهيل الطرق، ومسؤول عن المعايير البيئية والاجتماعية، ومسؤول عن الإدارة المالية، ومحاسب، ومسؤول التوريدات. وعند الإمكان، ستعتمد وحدة إدارة المشروع على الطاقات الموجودة في وزارة الزراعة، والوزارات التنفيذية الأخرى.
12. المكون الفرعي 2.2. استعادة الوصول إلى البنية التحتية والخدمات التي يقوم عليها القطاع الزراعي وتديرها الوكالة. سيقوم مجلس الإنماء والإعمار بتنفيذ هذا المشروع بتعاون وثيق مع البلديات المعنية واتحادات البلديات والوزارات القطاعية. تشمل هذه الوزارات وزارة البيئة، ووزارة الطاقة والمياه⁴⁸، ووزارة الزراعة، والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني، وشركات المياه المعنية. يتضمن المرفق 2 التفاصيل الكاملة بشأن الأدوار والمسؤوليات (بما في ذلك التشغيل والصيانة) المنطة بالمؤسسات المتنوعة المسؤولة عن الاستثمارات العامة التي ستصرف.
13. المكون 3. تحسين البنية المعنية واستعادة خدمات الدعم من أجل تطوير قطاع الأغذية الزراعية. ستكون وحدة تنسيق المشروع مسؤولة عن تنفيذ المكون 3.1: تعزيز الوصول إلى الممارسات والبيانات والمعارف الزراعية الذكية مناخياً، فضلاً عن المكون الفرعي 3.2: تدعيم سلامة الغذاء وقابلية التتبع، تحت الإشراف الفني لوزارة الزراعة ووزارة الصناعة⁴⁹. وستتفق أنشطة بناء القدرات في إطار المكون الفرعي 3.1 عبر المراكز الإقليمية لوزارة الزراعة بدعم من مديرية الدراسات والتنسيق والمعهد اللبناني للبحوث الزراعية.⁵⁰ أما بالنسبة إلى المكون الفرعي 3.3: تعزيز عملية الترويج الصادرات الأغذية الزراعية وأنظمة التسويق الخاصة بها، فستنفذ وحدة تنسيق المشروع بإشراف فني من وزارة الاقتصاد والتجارة⁵¹. وتشمل مسؤولية التنفيذية المنطة بوحدة تنسيق المشروع بموجب المكون 3، الإدارة المالية، والمعايير البيئية والاجتماعية، والتواصل، وأنشطة الرصد، والتقييم.

⁴⁸ تنظيم وزارة الطاقة والمياه إدارة قطاع الطاقة والمياه في لبنان.

⁴⁹ إن وزارة الصناعة هي المسئولة عن السياسات الصناعية في البلاد في ما ذلك تلك المتعلقة بصناعات الأغذية الزراعية.

⁵⁰ يعمل المعهد اللبناني للبحوث الزراعية على دعم البحوث الزراعية ويوفر خدمات عامة مثل التحاليل المخبرية والإذار المبكر بتشخيص الآفات، والأمراض، وبشأن الأحداث المناخية.

⁵¹ تعد وزارة الاقتصاد والتجارة مسؤولة عن الانفاق التجارية، والمشاركة الرائدة، وتنظيم المعارض التجارية، وضوابط أسعار التجزئة، وحماية المستهلك، وتأمين الأمن الغذائي الوطني من خلال تسهيل استيراد الحبوب وواردات السلع الاستراتيجية.



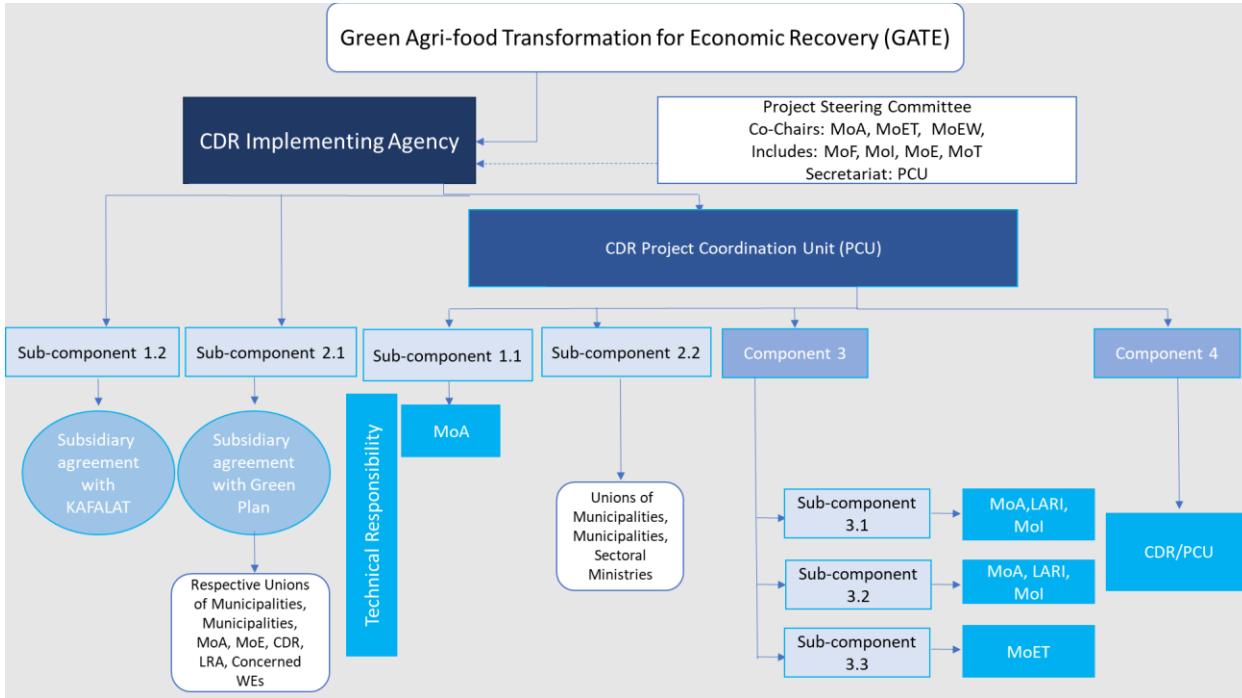
14. **المكون 4: إدارة المشروع والمعارف.** يشمل المكون 4 تكاليف الوكالات المنفذة المقترنة بإدارة المشروع، مثل الأنشطة المتعلقة بالتنسيق، والإدارة المالية، والتوريدات، ومراقبة الجوانب البيئية والاجتماعية للمشروع، والاتصالات، والرصد والتقييم بشكل عام. ستبلغ وحدة تنسيق المشروع وزارة البيئة بشأن المنافع المشتركة للمناخ للامتثال لمتطلبات الإبلاغ في اتفاقية باريس. فضلاً عن ذلك، سيبلغ المشروع عن الكمية السنوية لجمع المياه (السعة بالمتر المكعب أو اللتر)، وعدد شبكات ضخ المياه الكهروضوئية المملولة، وما يرتبط بذلك من استخدام فعلي خلال استعراض منتصف المدة واستعراض الاستكمال. كما سيتولى هذا المكون آلية للمراقبة من طرف ثالث فضلاً عن إنشاء آلية للمظالم وضمان استمراريتها. كما ستكون وحدة تنسيق المشروع مسؤولة عن جميع التوريدات والأنشطة المالية في جميع المكونات الفرعية للمشروع باستثناء المكون الفرعي 1.2، الذي سيفوض على نحو كامل إلى كفالات من خلال اتفاق فرعي يجري إبرامه بين مجلس الإنماء والإعمار وكفالات، والمكون الفرعي 2.1 الذي سيفوض على نحو كامل إلى المشروع الأخضر بموجب اتفاق فرعي بينه وبين مجلس الإنماء والإعمار.
15. **المكون 5: مكون الاستجابة المنشورة لحالات الطوارئ.** سيشمل المشروع أيضاً مكوناً غير ممول للاستجابة المنشورة لحالات الطوارئ.
16. **الدليل التشغيلي للمشروع.** يصف الدليل التشغيلي للمشروع ترتيبات تنفيذ المشروع بشكل مفصل، حيث إنه سيفصّل الإجراءات التنظيمية والتكنولوجية التي ستحكم عملية التنفيذ. وسيتضمن هذا الدليل خطة مفصلة لتنفيذ المشروع إضافة إلى الإجراءات الإدارية، والمالية، وتلك الخاصة بالتوريدات، والمحاسبة، والرصد، والتقييم. كما سيصف الدليل الأدوار، والمسؤوليات، والعلاقات على مستوى كل وحدة تنفيذية. أما مذكرات التفاصيم البرمجة مع كل وزارة فتتوفر الإرشادات التقني بشأن الأدوار والمسؤوليات المحددة ضمن كل نشاط وستكون مضمونة في الدليل التشغيلي للمشروع. ويوضح الدليل كذلك اختصاص كل هيكليّة ستكون معنية بتنفيذ المشروع والموظفين المنخرطين في إدارته. وسيجري إنجاز الدليل على نحو فعال بهدف اعتماده من جانب البنك الدولي. كما سيشمل الدليل التشغيلي للمشروع في الوقت المناسب دليلاً إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي ستعده كفالات كشرط للإنفاق. يتضمن الجدول 1.1 والرسم 1.1 الترتيبات المقترنة لعملية التنفيذ:
17. **قبل إغلاق المدة المحددة للمشروع بستة أشهر كحد أقصى، ستتصدر وحدة تنسيق المشروع تفويضاً بإنجاز تقييم نهائي له.** خلال التقييم النهائي، يهدف تقرير الإنجاز الصادر عن الجهة المقترضة، من بين جملة أمور، إلى تقييم الأداء في التنفيذ، ومستوى التحقيق مقارنة بالأهداف، والآثار غير المتوقعة، والتحديات، والدروس المتعلمة.

الجدول 1.1. ترتيبات تنفيذ المشروع

المكون/النشاط	الوكالة/الشريك(ة) المنفذة(ة)	الأنشطة الاستثمارية، والتوريدات، والمعايير البيئية والاجتماعية
المكون 1: الاستثمارات الذكية مناخياً في سلاسل قيمة الأغذية الزراعية		
المكون الفرعي 1.1: تطوير سلاسل القيمة الذكية مناخياً	وحدة تنسيق المشروع بإشراف من وزارة الزراعة	وحدة تنسيق المشروع: يتوجب على المستفيدين من المنح المقابلة المقدمة من خلال المشروع إنجاز التوريدات وفقاً للممارسات التجارية الخاصة بهم.
المكون الفرعي 1.2: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الأغذية الزراعية	كفالات	كفالات: من المقرر إبرام اتفاق فرعي بين مجلس الإنماء والإعمار وكفالات. ويجب أن تبقى شركة كفالات ملتزمة بلوائح البنك الدولي بشأن التوريدات. ويجب أن تجز



الشركات المستفيدة من المشروع التوريدات وفقاً للممارسات التجارية الخاصة بها.		المكون 2: البنى التحتية والخدمات الذكية مناخياً من أجل تنمية قطاع الأغذية الزراعية
المشروع الأخضر من خلال اتفاق فرعي مبرم مع مجلس الإنماء والإعمار. يتوجب على المشروع الأخضر الالتزام بلوح التوريدات الخاصة بالبنك الدولي.	المشروع الأخضر بتعاون وثيق مع: اتحاد البلديات والبلديات المعنية، ووزارة الزراعة، ووزارة الطاقة، والمياه.	المكون الفرعي 2.1 تحسين البنى التحتية الريفية المجتمعية خدمة للزراعة
وحدة تنسيق المشروع	2.2 وحدة تنسيق المشروع بتعاون وثيق مع: وزارة البيئة، ووزارة الطاقة والمياه، واتحاد البلديات المعنية، والبلديات المعنية، ومجلس الإنماء والإعمار، والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني، ومؤسسات المياه.	المكون الفرعي 2.2: استعادة الوصول إلى البنى التحتية والخدمات التي يقوم عليها القطاع الزراعي وتديرها الوكالات
المكون 3: تحسين البيئة المعينة واستعادة خدمات الدعم من أجل تطوير الأغذية الزراعية		
وحدة تنسيق المشروع	وحدة تنسيق المشروع بإشراف فني من وزارة الزراعة، ووزارة الصناعة	المكون الفرعي 3.1: تعزيز الوصول إلى الممارسات، والبيانات، والمعارف الذكية مناخياً.
وحدة تنسيق المشروع	وحدة تنسيق المشروع بإشراف فني من وزارة الزراعة، ووزارة الصناعة	المكون الفرعي 3.2: تدعيم سلامة الغذاء
وحدة تنسيق المشروع	وحدة تنسيق المشروع بإشراف من وزارة الاقتصاد والتجارة	المكون الفرعي 3.3: تعزيز عملية الترويج لصادرات الأغذية
وحدة تنسيق المشروع	وحدة تنسيق المشروع	المكون 4: إدارة المشروع والمعارف



الرسم ١.١. الترتيبات التنفيذية

محتوى الرسم:

مشروع التحول الأخضر لقطاع الأغذية الزراعية في سبيل التعافي الاقتصادي (مشروع غايت)

الوكالة التنفيذية لمجلس الإنماء والإعمار

اللجنة التوجيهية للمشروع: الرؤساء المشاركون: وزارة الاقتصاد والتجارة، ووزارة الزراعة ووزارة الطاقة والمياه

تشمل اللجنة: وزارة المال، ووزارة الداخلية، ووزارة البيئة، ووزارة النقل.

الأمانة: وحدة تنسيق المشروع

وحدة تنسيق المشروع التابعة لمجلس الإنماء والإعمار

المكون الفرعى ١.٢: اتفاق فرعى مع كفالات



المكون الفرعي 2.1: اتفاق فرعي مع المشروع الأخضر (اتحاد البلديات المعنية، البلديات المعنية، وزارة الزراعة، وزارة الإنماء والإعمار، والمصلحة الوطنية لنهر الليطاني، مؤسسات المياه المعنية).

المكون الفرعي 1.1: وزارة الزراعة
مسؤولية فنية

المكون الفرعي 2.2: اتحادات البلديات، البلديات، الوزارات القطاعية

المكون 3: المكون الفرعي 3.1 (وزارة الزراعة، المعهد البصري للبحوث الزراعية، وزارة الداخلية)، المكون الفرعي 3.2 (وزارة الزراعة، المعهد البصري للبحوث الزراعية، وزارة الداخلية)، المكون الفرعي 3.3 (وزارة الاقتصاد والتجارة)
المكون 4: مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع.

الإدارة المالية

18. من المقرر تنفيذ المشروع المقترن على نحو متواافق مع سياسات البنك الدولي الموحدة على مستوى المشاريع المتفقة، بما في ذلك "إطار التوريدات" الصادر في يونيو/تموز 2016 والمحدث في نوفمبر/تشرين الثاني 2020. وسيقوم مجلس الإنماء والإعمار بتنفيذ المشروع من خلال وحدة تنسيق المشروع. وبالنسبة إلى المكون الفرعي 1.2 من المشروع، ستوكيل مهمة التنفيذ إلى كفالات من خلال اتفاق فرعي مبرم مع مجلس الإنماء والإعمار. أما بالنسبة إلى المكون الفرعي 2.1، فسيوكيل التنفيذ إلى المشروع الأخضر، وهو عبارة عن وكالة تتمتع بالاستقلالية الذاتي وترتبط لوزارة الزراعة، وذلك من خلال اتفاق فرعي يسمح للمشروع الأخضر الحصول على تمويل من مجلس الإنماء والإعمار من أجل تمويل بعض من تكاليفه التشغيلية وخدماته الاستشارية. أما جميع الدفعات الأخرى المرتبطة تحديداً باشغال البنية التحتية وشراء أي سلع أو خدمات أخرى، فستستفيد من دعم فني مباشر من المشروع الأخضر، إلا أن الدفعات ستوجه مباشرة إلى مجلس الإنماء والإعمار.

19. يتمتع مجلس الإنماء والإعمار بخبرة ملحوظة في مجال تنفيذ المشاريع المملوكة من البنك الدولي. وستكون وحدة تنسيق المشروع التابعة لمجلس الإنماء والإعمار والمزودة بطاقة من الموظفين المتمتعين بالخبرات المطلوبة، مسؤولة عن إدارة التفاصيل اليومية لعملية التنفيذ، فضلاً عن التنسيق والمراقبة. كما تتمتع شركة كفالات بخبرة ملحوظة في تنفيذ مشاريع مملوكة من البنك الدولي. ويتمتع المشروع الأخضر بخبرة سابقة في تنفيذ مشاريع مملوكة من البنك الدولي.

20. سيكون مجلس الإنماء والإعمار مسؤولاً عن الترتيبات الإجمالية للإدارة المالية للمشروع. ويتضمن ذلك إنشاء وحدة مكرسة لتنسيق المشروع كشرط لإنفاذه. كما سيزود البنك الدولي هذه الوحدة بالتوجيهات المطلوبة والدعم العملي من أجل تنفيذ أنشطة الإدارة المالية. وستقوم كفالات كما المشروع الأخضر بتعيين فريق (يعلم كوحدة تنسيق المشروع) من أجل الاهتمام بالجزء الذي يعنيهما من المشروع.

21. ستصرف الأموال المحددة للمشروع بالدولار الأميركي وسيرسلها البنك الدولي إلى حساب مخصص لغرض معين بالدولار الأميركي سيجري فتحه في المصرف المركزي تحت اسم مجلس الإنماء والإعمار. أما التمويل المخصص للمكون الفرعي 1.2، فسيصدر من الحساب المذكور إلى حساب مصرفي منفصل باسم كفالات في المصرف المركزي على أن يستخدم حصراً لتسديد الدفعات المرتبطة بالمشروع وتحديداً الجزء الذي ستتفذه شركة كفالات. وبالنسبة إلى الأموال المخصصة للمكون الفرعي 2.1، فستصدر من الحساب المخصص إلى حساب مصرفي منفصل باسم المشروع الأخضر في المصرف المركزي، على أن تستخدم حصراً لسداد الدفعات المرتبطة بالمشروع عن الجزء الذي سينفذه المشروع الأخضر. بالإضافة إلى ذلك، سيستفيد المشروع من الطرق المباشرة للدفع وتسديد من خلال عمليات السحب المسوجة بالوثائق الداعمة المطلوبة. وستتبع عمليات الدفع الإجراءات المرعية الإجراء ودليل عمليات الدفع الخاص بالبنك الدولي.

تقييم الإدارة المالية



22. يظهر تقييم الإدارة المالية الخاصة بمجلس الإنماء والإعمار وكفالات والمشروع الأخضر أن خطر الإدارة المالية، كمكون من المخاطر الاستثمارية، مرتفع. لكن من خلال تدابير التخفيف المقترحة، ستمكن مجلس الإنماء والإعمار، وكفالات، والمشروع الأخضر من تلبية شروط الإدارة المالية للبنك الدولي والتوصل إلى نظام مقبول للإدارة المالية، حيث يصنف الخطر المتبقى على مستوى الإدارة المالية على أنه جوهري.

23. في ما يلي، الأخطار المرصودة:

- مدركات الفساد الإجمالية مرتفعة في لبنان نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي؛
- ينطوي المشروع على عدد كبير من الحالات (الموجهة إلى أفراد ومشاريع صغيرة ومتوسطة) فضلاً عن انخراط عدد كبير من أصحاب المصلحة لتعقد سلسلة القيمة ما يزيد من خطر تحويل استخدام أموال المشروع وإساءة استخدامه؛
- قد تجعل مشاركة وكالات ثلاثة في التنفيذ (مجلس الإنماء والإعمار من خلال وحدة تنسيق المشروع، وكفالات، والمشروع الأخضر) عملية التنسيق وتوحيد سجلات المشروع محفوفة بالتحديات؛
- على الرغم من أن مجلس الإنماء والإعمار يتمتع بتجربة سابقة في تنفيذ مشاريع ممولة من الصندوق، إلا أنه يتمتع بقدرة محدودة على مستوى الرصد والرقابة على هذا النوع من المشاريع التي تتضمن عدداً كبيراً من الحالات الموجهة إلى المستفيدين، إضافة إلى تلك المخصصة لأعمال البنى التحتية؛
- قد يؤثر التراجع المستمر في قيمة العملة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي على قيمة التحويلات الموجهة إلى المستفيدين المحليين في حال تسديد الدفعات من الحساب المخصص لغرض معين في المصرف المركزي حصل بالليرة اللبنانية؛
- يعتمد مجلس الإنماء والإعمار برنامج محاسبة (اسمه روك وايز) لتسجيل عمليات المشروع وإصدار التقارير المالية. وقد جرى تطوير البرنامج لغايات المشاريع الممولة من البنك الدولي. لكن يجب تعديل الإعدادات المتاحة في البرنامج على الطلب لإتاحة عملية توحيد البيانات وإصدار التقارير المفصلة؛
- تتمتع شركة كفالات بتجربة سابقة ملحوظة في العمل على مشاريع البنك الدولي ولديها أنظمة معتمدة ملائمة لتنفيذ مشاريع الصندوق، لكن نظراً إلى طبيعة النشاط الموكّل إلى كفالات (المكون الفرعي 1.2)، ينبغي الالتفاق على إجراءات المراقبة والرصد المطلوبة مع الشركة لضمان استخدام الأموال للغايات المحددة لها؛
- لا يتمتع المشروع الأخضر بتجربة مرتبطة بتنفيذ مشاريع ممولة من البنك الدولي؛
- لا تتمتع الجهة الرقابية الرسمية في لبنان، أي ديوان المحاسبة، والتي تراجع المال العام، بالقدرات المطلوبة لمراجعة حسابات المشروع، ما من شأنه أن يوفر تطمئنات محددة حول استخدام الأموال.

24. في ما يلي، التدابير التخفيفية الواجب تطبيقها:

25. سيكرس مجلس الإنماء والإعمار فريقاً كاملاً ليهتم بتنفيذ المشروع من خلال وحدة تنسيق المشروع. وستضم الوحدة مسؤولاً مالياً مخضراً يعمل بدوام كامل وبهتم جميع الوظائف المرتبطة بالإدارة المالية. كما سيوفر البنك الدولي التدريب والدعم العملي الوثيق خلال السنة الأولى من التنفيذ. وستقوم شركة كفالات كما المشروع الأخضر بتعيين مسؤول مالي يدير شفهما من المشروع.



26. ستقوم وحدة تنسيق المشروع بناءً على مساهمات كفالات والمشروع الأخضر بإعداد الدليل التشغيلي للمشروع الذي سيتضمن تفصيلاً بجميع الأدوار والمسؤوليات. إضافة إلى ذلك، سيجري تطوير ترتيبات رقابية محددة لكل مكون من مكونات المشروع (أنظر إلى القسم الخاص الإجراءات الرقابية الداخلية للمزيد من التفاصيل). وسيشكل الدليل شرطاً من شروط الفعالية.

27. ستكون وحدة تنسيق المشروع مسؤولة عن إعداد التقارير المالية المؤقتة الموحدة. وستعتمد برنامج المحاسبة المستخدم لدى مجلس الإنماء والإعمار لتسجيل العمليات اليومية وإصدار التقارير المالية. وكما سيجري تعديل إعدادات البرنامج لتتضمن توحيد البيانات الصادرة عن وكالات أخرى وإصدار التقارير المفصلة بشأن المستفيدين. كما سيعتمد كل من كفالات والمشروع الأخضر على جداول إكسيل وسيقدمان المدخلات المطلوبة إلى وحدة تنسيق المشروع. أما صيغة التقارير المالية المؤقتة ومحوها، فسيجري الاتفاق عليها مع البنك الدولي على أن تعد كل ربع سنة.

28. ستتصدر الدفعات المقاطعة من الحساب المخصص لغرض معين إضافة إلى دفعات المقاطعة من حسابي كفالات والمشروع الأخضر بالدولار الأميركي بالنسبة إلى جميع الأنشطة المتصلة بالمشروع بهدف الحفاظ على قيمة الأموال.

29. ستقوم وحدة تنسيق المشروع بتوظيف وكالة مراقبة من طرف ثالث ومدقق تقني بناءً على اختصاص مقبول بالنسبة إلى البنك الدولي من أجل استعراض الأنشطة المنفذة في سياق المكون الفرعي 1.1 والمكون 2 على التوالي والمصادقة عليها. كما ستقام شركة كفالات بتعيين وكالة مراقبة من طرف ثالث للعمل على المكون الفرعي 1.2. وسيقوم الوكيلان الخارجيان إلى جانب المدقق الفتني بالتحقق من جميع الأنشطة المنجزة والدفعات المسددة إلى المستفيدين المتعدين بالأهلية.

30. ستقوم وحدة تنسيق المشروع بتوظيف مدقق خارجي مستقل بناءً على اختصاص مقبول بالنسبة إلى البنك الدولي من أجل مراجعة البيانات المالية الموحدة للمشروع. كما سيقاطع المدقق البيانات الموجودة في التقارير المالية المؤقتة والموحدة الصادرة عن وحدة تنسيق المشروع مع التقارير الصادرة عن وكالتي المراقبة من طرف ثالث من أجل التأكيد من أن البيانات متسبة وموثقة.

ترتيبات الإدارة المالية

31. **التوظيف:** سيتضمن فريق وحدة تنسيق المشروع مدير مالي وإداري، ومحاسب أول، ومحاسب مالي. وسيوفر البنك الدولي التدريب المطلوب على قواعد الإدارة المالية وإجراءاتها فضلاً عن الدعم العملي للفترة المتبقية من سنة تنفيذ المشروع. كما سيخصص كل من كفالات والمشروع الأخضر فريقاً (وحدة إدارة المشروع) يتضمن مسؤولاً مالياً للاهتمام بتنفيذ المشروع. كما سيتضمن مجلس الإنماء والإعمار تعيين فريق مكرس بالكامل كشرط لضمان فعالية المشروع.

32. **المحاسبة في المشروع:** ستستخدم وحدة تنسيق المشروع برنامج مشاريع البنك المركزي مع الإشارة إلى ضرورة تعديل إعدادات البرنامج ليتضمن إمكانية توحيد السجلات وإصدار التقارير المفصلة لكل جهة مستفيدة. كما ستعتمد وحدة تنسيق المشروع على المحاسبة النقدية وفقاً للمعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام من أجل تسجيل التعاملات اليومية وإنناج التقارير المالية المؤقتة للمشروع. أما كفالات والمشروع الأخضر، فسيعتمدان جداول إكسيل لتسجيل حصتها من العمليات وإصدار التقارير ربع السنوية التي سترسل إلى وحدة تنسيق المشروع في مهلة زمنية كافية تتيح للوحدة إنجاز توحيد هذه التقارير. كما ستكون وحدة تنسيق المشروع مسؤولة عن التسجيل الدقيق والكامل للبيانات المالية وعن توحيدها.

33. **التقارير المالية غير المراجعة والمؤقتة:** سترسل هذه التقارير، المعدة وفقاً للمعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام - على الأساس النقدي - إلى البنك الدولي في مهلة أقصى من 45 يوماً بعد نهاية كل ربع سنة. وسيجري الاتفاق على صيغة التقارير ومحوها مع وحدة تنسيق المشروع التي ستسنم بدورها البيانات المالية من كفالات كل سنة وستحضر التقارير المالية المؤقتة على أن تتألف من: (أ) بيان بالإيسالات والدفعات النقدية بحسب كل فئة للسنة المنقضية، وكذلك على نحو تراكمي منذ تاريخ الإنشاء وحتى نهاية السنة المنقضية بما في ذلك الأموال المحصلة من أطراف ثالثة؛ (ب) سياسات المحاسبة والمذكرات التفسيرية التي تتضمن حاشية سفلية بشأن الإفصاح عن الجداول؛ (ج)



بيان بالحساب المخصص لغرض معين توقف بين رصيدي فترة الافتتاح والإغلاق؛ (د) بيان بالالتزامات المشروع يبيّن المبالغ التعاقدية المعقودة، والمدفوعة، وغير المدفوعة ضمن كل عقد مبرم بموجب المشروع؛ (ه) بيان بالتقدم المادي المحرز في أشغال البنى التحتية مقارنة بالتقدم المالي (المدفوعات)؛ (و) بيان بالنفقات عن كل فئة في ربع السنة وعلى أساس تراكمي؛ (ز) قائمة شاملة بالأصول الثابتة.

34. **الميزنة:** سيجري تطبيق المشروع بناءً على المبادئ التوجيهية للبنك الدولي، وسياساتاته، وإجراءاته الخاصة بالمشاريع الممولة. وسيجري إعداد مشروع خطة سنوية للميزانية والصرف وإدارتها من لدن وحدة تنسيق المشروع بناءً على خطة توريدات المشروع والجدول التنفيذي لضمان توفر الأموال في الوقت المطلوب. كما سيعد كل من كفالات والمشروع الأخضر ميزانية خاصة بجزء كل منها من المشروع وسيرسلانها إلى وحدة تنسيق المشروع في مهلة كافية لتتمكن من توحيدها وإحالتها إلى البنك الدولي. كما ستضع وحدة تنسيق المشروع للمسات الأخيرة على الميزانية الموحدة وترسلها إلى البنك الدولي بحلول ــ 15 من ديسمبر/كانون الأول من العام المنصرم. وستستخدم الميزانية كأداة فعالة للمقارنة بين النفقات المخططة والنفقات الفعلية، فضلاً عن متابعة الفروقات الموجودة.

35. **الصوابط الداخلية:** سيكون كل من كفالات، والمشروع الأخضر، ووحدة تنسيق المشروع مسؤولاً عن تنفيذ الضوابط والإجراءات الرقابية الداخلية وترتيبات الرصد الملائمة من أجل التخفيف من الأخطار والحرص على استخدام أموال المشروع على نحو فعال في سبيل الأغراض المحددة له. وستقوم وحدة تنسيق المشروع، مزودة بمساهمات من كفالات والمشروع الأخضر، بإعداد دليل تشغيلي مفصل للمشروع من أجل تحديد أدوار أصحاب المصلحة المعنيين بتنفيذ المشروع ومسؤولياتهم، فإحالة هذا الدليل إلى البنك الدولي للموافقة عليه. ويوافق البنك على الدليل التشغيلي للمشروع كشرط من شروط الفاعلية.

ترتيبات المراقبة المحددة

36. يتضمن المشروع الكثير من الأنشطة التي تتطلب على عدد كبير من العمليات؛ بعضها نقي ووجه للأفراد والبعض الآخر موجه إلى مجموعات/جمعيات بموجب المكون الفرعي 1.1، إضافة إلى قروض مرتبطة بموجب المكون الفرعي 1.2 وأشغال البنى التحتية بموجب المكون 2. ويطلب ضمان وجود المراقبة الصحيحة على الأموال، تطبيق الترتيبات المحددة التالية:

37. يتضمن المكون الفرعي 1.1 تسديد دفعات المنح المقابلة إلى الأفراد المزارعين تصل إلى حد 5.000 دولار أمريكي، وإلى مجموعات المزارعين تصل إلى حد 35.000 دولار أمريكي. وستقوم وحدة تنسيق المشروع بالتوقيع على اتفاق مع كل فرد من الأفراد المزارعين، وكل مجموعة من مجموعات المزارعين، يتضمن تفاصيل بشأن أدوار الجهة المتلقية للتمويل ومسؤولياتها، فضلاً عن أحكام الدفع، ومتطلبات الإبلاغ والنتائج المنشودة. وسيقوم كل مزارع أو منظمة مزارعين بفتح حساب مصرفي منفصلي لتنقي التمويل من المشروع. كما يمكن تسديد المدفوعات عبر مشغل خدمات تحويل الأموال في حال عدم التمكن من فتح حساب مصرفي. وبهدف ضمان الرقابة الفعالة على التمويل، ستقوم وحدة تنسيق المشروع بتسديد المدفوعات على شكل أقساط، على أن تحدد تفاصيلها لاحقاً في الدليل التشغيلي للمشروع. ولدى استحقاق كل قسط، ينبغي على المزارعين الأفراد وجموعات المزارعين تزويده وحدة تنسيق المشروع بوثائق كاملة تبين النفقات إضافة إلى التقرير المالي الذي يظهر الدفعات المنجزة والقدم المحرز من خلالها. وبناءً على موافقة مجلس الإنماء والإعمار على هذه الوثائق، يجري تسريح القسط المستحق. ويقوم وكيل المراقبة من طرف ثالث بمراجعة الإيصالات والمصادقة عليها للتأكيد من أنها تستوفي معايير المشروع ومن أن الأموال التي تلقتها الجهة المستفيدة قد استخدمت لغرض المحدد لها. ويجري توظيف هذا الوكيل في غضون 60 يوماً من دخول المشروع حيز التنفيذ الفعلى. كما أنه سيقوم باصدار تقارير ربع سنوية لتقديمها بعد 30 يوماً من نهاية كل ربع سنة.

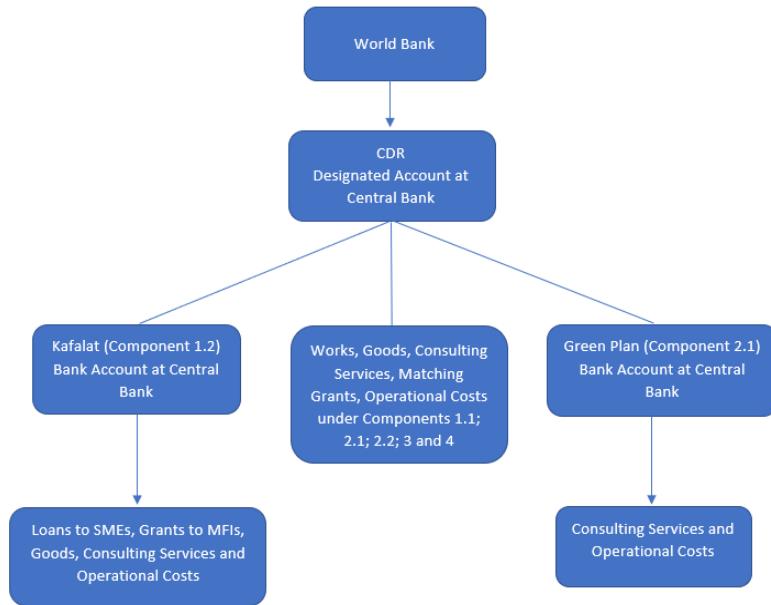
38. ستقوم شركة كفالات بتنفيذ المكون الفرعي 1.2 الذي سينطوي على قروض تصل إلى حد 400.000 دولار أمريكي مخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المؤهلة في قطاع الأغنية الزراعية من أجل تمويل استثماراتها و حاجاتها على مستوى رأس المال العامل، بما في ذلك شراء الآلات والتجهيزات، وتسديد النفقات المتكررة، وتغطية الخدمات الفنية. ستقوم كفالات بتوقيع اتفاقية مع كل مشروع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أن تتضمن تفاصيل بشأن أدوار المقرض ومسؤولياته، فضلاً عن أحكام



الدفع، ومستلزمات الإبلاغ، والنتائج المنشودة. ويقوم كل مشروع من هذه المشاريع بفتح حساب مصرفي منفصل للتقي التمويل من كفالات. وحرصاً على الرقابة الفعالة على القروض، ستقوم شركة كفالات بإصدار الدفعات على أقساط، على أن تحدد تفاصيل الأقساط والوثائق الداعمة لها المطلوبة في الدليل التشغيلي للمشروع. ولاستلام كل قسط، ستتوجب على المستفيد تزويد كفالات بوثائق كاملة بالنفقات إلى جانب تقرير مالي يظهر الدفعات المنجزة والنقد المحرز بواسطتها. وبناءً على موافقة كفالات على هذه الوثائق، يجري تسريح القسط المستحق. وسيجري توظيف وكيل مراقبة من طرف ثالث يتمتع باختصاص مقبول من البنك الدولي من أجل التحقق من أن جميع المشاريع الصغيرة والمتوسطة قد اختيرت بناءً على المعايير الأهلية وأنها استخدمت الأموال للغايات التي رصدها من أجلها. وينبغي توظيف وكيل المراقبة من طرف ثالث في غضون 60 يوماً من دخول المشروع حيز التنفيذ. كما أنه سعيد تقارير رب سنوية يتوجب عليه تقديمها بعد 30 يوماً من نهاية كل ربع سنة.

39. ينطوي المكون 2 على تمويل أشغال البنى التحتية والمساعدة الفنية المقدمة للاستثمارات المؤهلة. وحرصاً على الرقابة الفعالة وفاعلية العمل ونوعيته وضمان الإنفاق الكفاء من حيث الكلفة والتتاغم بين التقدم المادي أو الفعلي والتقدير المالي، ستقوم وحدة تنسيق المشروع بتوظيف مدقق فني متخصص يتمتع باختصاص مقبول من البنك الدولي من أجل التتحقق من أن العمل المنجز ذو نوعية مرضية، ومتঙق مع الاختصاص المحدد، وأن التقدم المادي يعكس حقيقة الالتزامات المالية والدفعات المسددة. وسيجري توظيف المدقق الفني في غضون 60 يوماً من دخول المشروع حيز التنفيذ وسيقوم بإصدار تقارير رب سنوية يقدمها بعد 30 يوماً من نهاية كل ربع سنة.

40. **تدفق التمويل:** سيقوم البنك الدولي بارسال الأموال إلى حساب منفصل مخصص لغرض معين تحت اسم مجلس الإنماء والإعمار والمشروع وذلك بالدولار الأميركي في المصرف المركزي. كما سيستخدم المجلس هذا الحساب لدفع النفقات المؤهلة والمرتبطة بأنشطة المكونات المملوكة من خلال المشروع. وسيقوم كل من كفالات والمشروع الأخضر بفتح حساب مصرفي منفصل بالدولار الأميركي في المصرف المركزي لتلقي الأموال من مجلس الإنماء والإعمار من أجل تمويل حصتها من الأنشطة. وستتحول الأموال إلى كفالات والمشروع الأخضر بناءً على تقديم الاتفاقيات الفرعية. ثم، سستخدم كفالات الأموال لتمويل القروض المعطاة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة. كما سيستخدم المشروع الأخضر الأموال لتمويل الخدمات الاستشارية والتكاليف التشغيلية بشكل أساسي. في ما يلي جدول تدفق التمويل:



41. الشكل 1.2. تدفق التمويل

محتوى الرسم:
البنك الدولي – مجلس الإنماء والإعمار (حساب مصرفي مخصص لغرض معين في المصرف المركزي)
كفالات (المكون 1.2) حساب مصرفي في المصرف المركزي) – قروض منسوجة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قروض منسوجة إلى مؤسسات التمويل المصغر، خدمات استشارية وتكليف تشغيلية.
الأشغال، والسلع، والخدمات الاستشارية، والمنح مقابلة، وتكليف التشغيلية بموجب المكونات الفرعية 1.1، و2.1، و2.2، و3، و4.
المشروع الأخضر (المكون الفرعي 2.1) حساب مصرفي في المصرف المركزي
خدمات استشارية وتكليف تشغيلية



42. **البيانات المالية للمشروع:** تعد وحدة تنسيق المشروع البيانات المالية للمشروع بإسهام من كفالات والمشروع الأخضر وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام – على أساس نفدي – على أن تتضمن المعلومات نفسها الموجودة في البيانات المالية المؤقتة الصادرة كل ربع سنة لكنها تشمل الفترة السنوية كلها. وستخضع البيانات المالية للمشروع إلى مراجعة سنوية وتقدم إلى البنك الدولي في مهلة أقصاها ستة أشهر بعد نهاية كل سنة مالية⁵² (أنظر ترتيبات المراجعة الخارجية أدناه).

43. **المراجعة الخارجية للحسابات:** ستخضع البيانات المالية للمشروع إلى مراجعة يقوم بها مراجع خارجي خاص يتمتع باختصاص مقبول من البنك الدولي. ويجري تمويل المراجع الخارجي من التمويل المخصص للمشروع. وستشمل المراجعة جميع أنشطة المشروع المملوكة وتستعرض فعالية النظام الداخلي للمراقبة، والامتثال لاتفاقية التمويل. إضافة إلى ذلك، يقوم المراجع الخارجي بمقاطعة البيانات المدرجة في تقارير وكيل المراقبة من طرف ثالث مع التقارير المالية المؤقتة الصادرة عن وحدة تنسيق المشاريع من أجل الحرص على أن البيانات موثوقة ومتسقة على مستوى الأنشطة كلها. وتتفذ عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. ويجري تقديم تقرير مراجعة الحسابات والبيانات المالية للمشروع وخطاب الإدارة إلى البنك الدولي في غضون مدة أقصاها ستة أشهر بعد نهاية كل سنة مالية. كما يجب أن يتضمن خطاب الإدارة تقييم المراجع الخارجي للحسابات بشأن الضوابط الداخلية، ونظام المحاسبة، ومستوى الالتزام بالمواثيق المالية في اتفاقية القرض. ومن المتوقع توظيف المراجع الخارجي في غضون ستة أشهر من دخول المشروع حيز التنفيذ.

ترتيبات الصرف

44. سيجري صرف عائدات القرض وفقاً للمبادئ التوجيهية للبنك الدولي بشأن الصرف في سياق المشاريع وكما هو محدد في خطاب الصرف. وسيجري اعتماد الصرف عبر العمليات المالية في سياق هذا المشروع. إذ سيجري صرف سلفة إلى الحساب المخصص بغرض معين بالدولار الأميركي المفتوح في المصرف المركزي باسم المشروع وإدارة مجلس الإنماء والإعمار. ويجري تقديم طلبات الدفع من القرض باستخدام طلبات السحب إما لأغراض السلفات، أو السداد، أو الدفعات المباشرة، أو تجديد موارد الحساب المخصص لغرض معين. ويتحقق الصرف بناءً على توقيع النفقات لفترة ستة أشهر على أن تقدم وفقاً لكل طلب سحب. وسيعتمد إعداد التقارير والوثائق على التقارير المالية المؤقتة التي يجب أن ترافق كل طلب مقدم من طلبات السحب. وستضاف الصيغة المحددة للنفقات والتقارير المالية المؤقتة إلى الخطاب المتضمن لمعلومات الصرف والمعلومات المالية.

45. ستقسم عائدات القرض وفقاً للفئات التالية من النفقات (الجدول 1.2):

الجدول 1.2. فئات النفقات.

الفئة	قيمة الحصة العادية من القرض المخصص (بالدولار الأميركي)	نسبة النفقات المطلوب تمويلها (الصريحة مشمولة) من الحصة العادية من القرض
(1) مجلس الإنماء والإعمار: السلع، والأشغال، والخدمات غير الاستشارية، والخدمات الاستشارية ضمن المشروع، والتكاليف التشغيلية غير تلك الخاصة بالقسمين 1.2 و 2.1 من المشروع	102,000,000	% 100

⁵² تنتهي كل سنة مالية في 31 ديسمبر/كانون الأول.



%100	18,500,000	(2) مجلس الإنماء والإعمار: المنح المقابلة بموجب القسم 1.1 (ج) من المشروع
% 100 يدفع المبلغ وفقاً للقسم 2.07 (أ) من الشروط العامة	47,600,000	(3) كفالات: القروض الفرعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بموجب القسم 1.2 من المشروع؛
% 100	3,400,000	(4) كفالات: السلع، والأشغال، والخدمات غير الاستشارية، والخدمات الاستشارية، والتكليف التشغيلية ضمن القسم 1.2 من المشروع.
% 100	28,000,000	(5) المشروع الأخضر: السلع، والأشغال، والخدمات غير الاستشارية، والخدمات التشغيلية ضمن القسم 2.1 من المشروع.
	0	(6) النفقات الطارئة ضمن القسم 5 من المشروع.
يدفع المبلغ وفقاً للقسم 2.03 من هذه الاتفاقية ووفقاً للقسم 2.07 (ب) من الشروط العامة.	500.000	(7) العمولة الأولية
يدفع المبلغ وفقاً للقسم 4.05 (ج) من الشروط العامة		(8) سقف سعر الفائدة أو العلاوة المحددة لهامش سعر الفائدة
	200,000,000	القيمة الإجمالية

46. تحدد طرق الصرف بالدفع سلفاً وتجدد الموارد لصالح الحساب المخصص لغرض معين بناءً على توقيع بالنفقات لستة أشهر، إلى جانب الدفعات والسداد على نحو مباشر. تحدد القيمة الدنيا لطلب السحب من خلال الدفعات والسداد على نحو مباشر بـ 200.000 دولار أمريكي. ويوثق خطاب الصرف المبادئ التوجيهية حول الصرف في سياق المشروع. ويتوارد على وحدة تنسيق المشروع الاحتفاظ بجميع الوثائق التي تظهر النفقات وإتاحتها أمام البنك الدولي ومماثلها لأغراض مراجعة الحسابات، عند الطلب.
47. يلتزم البنك الدولي بتغطية جميع النفقات المؤهلة المصروفة، والخدمات المنجزة، والسلع المسلمة بحلول موعد انتهاء المشروع. وسيجري منح فترة سماح من أربعة أشهر للمساح بدفع أي نفقات مؤهلة مصروفة (أي النفقات الخاصة بالخدمات، والسلع أو الأشغال، والمستلمة أو المقبولة) قبل التاريخ المحدد لنهاية القرض.



48. **المفوضون بالتوقيع:** سيقوم مجلس الإنماء والإعمار بتنمية المفوضين بالتوقيع على طلبات السحب. وسيجري تزويد البنك الدولي بأسمائهم وعينة عن توقيعهم قبل استلام طلب الصرف الأول (المدفوع سلفاً إلى الحساب المخصص لغرض معين). ويتعين على المفوضين بالتوقيع الموافقة على كل طلب سحب والتوفيق عليه.

خطة العمل الخاصة بالإدارة المالية

الجدول 1.3. خطة العمل الخاصة بالإدارة المالية.

تاريخ الاستحقاق	الجهة المسئولة	الإجراء
لدى دخول الاتفاقية حيز التنفيذ	مجلس الإنماء والإعمار	تعيين فريق مكرس كامل بما في ذلك المدير المالي، والمحاسب الأول، ومسؤول التمويل لمتابعة تنفيذ المشروع
لدى دخول الاتفاقية حيز التنفيذ	مجلس الإنماء والإعمار باسهام من كفالات المشروع الأخضر	إعداد دليل تشغيلي للمشروع بما في ذلك فصل مفصل عن الإدارة المالية
بعد 60 يوماً من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ	وحدة تنسيق المشروع	توظيف وكيل مراقبة من طرف ثالث للعمل على المكون الفرعي 1.1 من المشروع
بعد 60 يوماً من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ	كفالات	توظيف وكيل مراقبة من طرف ثالث للعمل على المكون الفرعي 1.2 من المشروع
بعد 60 يوماً من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ	وحدة تنسيق المشروع	توظيف مدقق فني للعمل على المكون 2 من المشروع
بعد 6 أشهر من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ	وحدة تنسيق المشروع	توظيف مراجع خارجي مستقل للحسابات

49. **خطة الإشراف:** خلال السنة الأولى، ستتندأ أربع مهام إشرافية لضمان توفير الدعم العملي والمتابعة المتواصلة والتوجيه بشأن إجراءات الإدارة المالية. وتهدف مهمة الإشراف إلى ضمان مواصلة العمل وفقاً لأنظمة قوية على مستوى الإدارة المالية طوال مدة المشروع. وسيقوم موظفو البنك الدولي باستعراض التقارير المالية المؤتة على نحو دوري على أن تتبع مهام الإشراف متابعة العمل على نتائج الاستعراض وأي إشكالات ظهرت خلاله. كما ستختضع تقارير المراجعة المالية للاستعراض وستحدد الإشكالات وتتابع خلال المشروع. إضافة إلى ذلك، تشمل هذه المهام استعراض ترتيبات الإدارة المالية والصرف المطبق في المشروع (بما في ذلك مراجعة عينات عن المدفوعات والتحركات المالية للحساب المخصص لغرض معين)، وذلك حرصاً على الالتزام بالمستلزمات الدينية للبنك الدولي.

ترتيبات التوريدات



لمحة عامة. تشمل ترتيبات التنفيذ ثلاثة وكالات هي: مجلس الإنماء والإعمار وكوكالة منفذة أساسية، وشركة كفالات، والمشروع الأخضر بناءً على اتفاقي فرعين مبرمجين مع مجلس الإنماء والإعمار. ويتمتع المجلس المذكور بتجربة مثبتة في سياق تنفيذ مشاريع ممولة من جهات مانحة متعددة مع تحقيق أداء مرض على نحو معتدل بصورة عامة. وسيقوم المجلس باستضافة وحدة تنسيق المشروع التي يتوقع أن تكون قدرتها في مجال التوريدات ملائمة، وهي تتمنع بتجربة مكتففة في العمل الدولي في مجال التوريدات. وبالنسبة إلى المكون الفرعي 1.2، سيجري التوقيع على اتفاق فرعي بين مجلس الإنماء والإعمار وشركة كفالات ش.م.ل، وهي وكالة وطنية معنية بالكافالات الائتمانية تأسست بموجب قانون التجارة اللبناني، وهي مسجلة في السجل التجاري وتعمل كمؤسسة مالية وفقاً لقوانين اللبناني. تتضمن الأنشطة المرتبطة لكافالات اختيار مستشارين أفراد وشركات استشارية، اعتادت التعامل معهم. كما ستلتزم كفالات بلوائح التوريدات الخاصة بالبنك الدولي لدى تنفيذ المكون المحدد من المشروع بما في ذلك الحرص على تقاضي حالات تضارب المصالح، وفقاً لمواد لوائح التوريدات 3.14-3.17. وبالنسبة إلى المكون الفرعي 2.1، سيجري التوقيع على اتفاق فرعي بين مجلس الإنماء والإعمار والمشروع الأخضر، وهو جهاز حكوميتابع لوزارة التجارة. تتضمن أنشطة المشروع الأخضر الأشغال، والسلع، والخدمات الاستشارية، والخدمات غير الاستشارية المرتبطة بالدرجات الزراعية، وتطوير الأراضي والحفاظ عليها، وتحجيم المياه (متلأ من خلال البحيرات الواقعة على التلال)، وإدارة مستجمعات المياه، وبناء الطرق الزراعية، وإعادة التحريج، وتوزيع الشتلات. وتدرج أنشطة التوريدات المرتبطة للمشروع الأخضر ضمن ولايته. وتتحول أنشطة الأشغال الأساسية المتوقعة حول عقود صغيرة نسبياً مرتبطة ببحيرات التلال بسعة أقل من 100.000 متر مكعب والطرق الزراعية الفرعية. وبالنسبة إلى المكونات المتبقية (1.1، و2.2، و3.1، و3.2، و3.3، و4)، سيهتم مجلس الإنماء والإعمار بالأشغال، والسلع، والخدمات الاستشارية، والخدمات غير الاستشارية، بتعاون وثيق مع الوزارات والجهات المعنية التي ستشارك في عملية الاختيار من خلال جهات الاتصال التي تعينها. وتعلق الأشغال الأساسية بإعادة تأهيل قنوات الري، ومعامل معالجة مياه الصرف الصحي، وإدارة المياه الجوفية، وغيرها. ومن المقرر توفير المنح المقابلة إلى المزارعين أيضاً كما جاء في الدليل التشغيلي للمشروع.

يعتمد اختيار منشآت القطاع الخاص، والمستفيدون من القروض والمنح، على معايير الأخلاقية والاختيار كما هي محددة في الدليل التشغيلي للمشروع. وتنطبق الممارسات التجارية على توريدات السلع، والأشغال، والخدمات الاستشارية وغير الاستشارية التي تتم من خلال مشاريع القطاع الخاص، بما في ذلك المستفيدون من القروض والمنح المطابقة (أنظر لوائح التوريدات في المادة 6.46). ويحدد الدليل التشغيلي للمشروع المبادئ التوجيهية وإجراءات التوريدات الخاصة بالقطاع الخاص بالمقبولة لدى البنك الدولي. ويجب أن تشمل هذه المبادئ، من بين جملة أمور: (أ) الالتزام بمستلزمات الأهلية للبنك الدولي وفقاً للوائح التوريدات المضمنة في المواد 3.21-3.24، (ب) الالتزام بالمبادئ التوجيهية للبنك الدولي الخاصة بالفساد خلال عمليات التوريدات وخلال تنفيذ العقد، (ج) وضرورة الاحتفاظ بجميع السجلات التي قد يطلبها مراجعو البنك الدولي، عند الحاجة.

نطاق تطبيق قانون الشراء العام. يعتبر قانون الشراء العام رقم 244 لسنة 2021، والذي دخل حيز التنفيذ في يوليو/تموز 2022، قانوناً شاملًا ويجب أن يطبق على الجهات الحكومية. وقد أدى القانون إلى تحديث النهج المتبعة في التوريدات العامة، لا سيما، الجانب القانوني وجانب الرقابة على الحكومة. كما ينبغي اعتماد بوابة هيئة الشراء العام لنشر خطط الشراء، والإعلانات، ونتائج تأمين العقود. ويجب أن تتبع آلية الشكاوى الخاصة بالتوريدات إجراءات البنك الدولي، في ظل غياب آلية وطنية موثوقة. كما تسود لوائح التوريدات الخاصة بالبنك الدولي على أي لوائح أخرى في حال بروز أي تناقضات. وبشكل خاص، سيستخدم المستفيدون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص الممولين من المكون الفرعي 1.1 (مركز الإنماء والإعمار) والمكون الفرعي 1.2 (كافالات)، الممارسات التجارية للتوريدات الخاصة مع الامتثال لبنود المبادئ التوجيهية حول مكافحة الفساد. ينبغي أن تتطابق بقية التوريدات الخاصة بالمشاريع التي يضطلع بها كل من مجلس الإنماء والإعمار، وكفالات، والمشروع الأخضر، ولوائح البنك الدولي بشأن التوريدات، وأن تستخدم مستندات العطاء الصادرة عن البنك المذكور مع الامتثال لبنود المبادئ التوجيهية حول مكافحة الفساد.

يتعين كل من مجلس الإنماء والإعمار والمشروع الأخضر بتجربة سابقة في تنفيذ مشاريع ممولة دولياً. سيقوم مجلس الإنماء والإعمار بصفته الوكالة المنفذة الأساسية، بالتوقيع على اتفاقي فرعين مع كفالات والمشروع الأخضر. وتقوم اللجنة التوجيهية للمشروع بدعم عملية التعاون والتنسيق بين الوكالات المختلفة. كما أثبتت مجلس الإنماء والإعمار عن قدرته على إدارة المشاريع الكبيرة والمعقدة. وقد اعتمد مصفوفة لتنظيم عملية إدارة المشاريع من خلال إنشاء وحدة معنية بإدارة كل مشروع في كل قطاع. كما أثبتت شركة كفالات عن تمنعها بالتجربة في تنفيذ مشاريع ممولة من البنك الدولي ذات نطاق مشابه على مستوى اختيار المستشارين، وشراء السلع.



كما يتمتع المشروع الأخضر بتجربة عمل على مشاريع ممولة دولياً، بما في ذلك مشروع مشترك مع البنك الدولي في عام 2021، ومشروع بمشاركة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة.

54. يصنف خطر التوريدات على أنه مرتفع على الرغم من القدرة المرضية على نحو متعدل التي يتمتع بها مجلس الإنماء والإعمار في سياق تنفيذ مشاريع مماثلة.
- (أ) تشمل الأخطار المحددة: (1) التنسيق بين الوكالات التنفيذية المختلفة، (2) وجاهية السوق على مستوى توفر المستشارين والمعاقدين المؤهلين، (3) وتقلب أسعار الصرف وتشوهات الصرف، (4) والبيروقراطية المرتبطة بالعلاقة بين مجلس الإنماء والإعمار، وكفالات، ووكالات، وآصحاب مصلحة معينين آخرين، (5) وصعوبة دمج خطط التوريدات على مستوى قطاعات فرعية مختلفة، (6) وغياب عملية معتمدة لمعالجة التوريدات وصنع القرار بين الوكالات، (7) والقدرة على التوريدات لدى المشروع الأخضر على مستوى تطبيق لوائح البنك الدولي، (8) وغياب الاستدامة وسياسة التوريدات الخضراء.
- (ب) تتمثل تدابير التخفيف من هذه الأخطار المقترنة ما يلي: (1) التفعيل الفاعل للجنة التوجيهية للمشروع على مستوى الرصد وتوفير الدعم التنفيذي، (2) القيام ببحث فعال عن السوق قبل البدء باستدراج العروض واعتماد استراتيجية التواصل لجذب المعاقدين، (3) توفير المساعدة الفنية لأغراض التواصل الإقليمي بناءً على التمتع بتجربة مكثفة في تنفيذ مشاريع مماثلة في المناطق المتاخرة والمجتمعات المحلية، (4) تطبيق الشروط التعاقدية (صيغة التعديل، ودفع العملة) الكفيلة بحماية المعاقدين على نحو مقبول، (5) توكيل عملية تحديد الأجل الزمني للاستجابة بين قطاع الأعمال بين مجلس الإنماء والإعمار، وكفالات، والمشروع الأخضر، ووكالات أخرى والحرص على اعتماد التخطيط الوقائي الملائم، (6) وتطبيق عملية التخطيط لصيانة التوريدات وفقاً للغاية الواجبة بما في ذلك إدارة العقود، (7) وتعريف آليات معالجة التوريدات في الدليل التشغيلي للمشروع مع تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح، (8) وبناء قدرات الوكالات وتعيين/تعيينة موظفين يتمتعون بخبرة في مجال التوريدات، عند الحاجة، (9) وتوفير الدعم الفني إلى المشروع من أجل رصد عناصر الاستدامة والتوريدات الخضراء لدى تقييم العروض وإدارة العقود.

55. ترتيبات التوريدات المقترنة. يعتمد المشروع على تطبيق (أ) لوائح البنك الدولي بشأن التوريدات الخاصة بمفترضي تمويل مشاريع الاستثمار على مستوى السلع، والأشغال، والخدمات الاستشارية وغير الاستشارية، الصادرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2020 ("لوائح التوريدات")، (ب) والمبادئ التوجيهية حول مكافحة الفساد التابعة للبنك الدولي الصادرة في 15 أكتوبر/تشرين الأول، 2006، والمنقحة في يناير/كانون الثاني 2011 وفي الأول من يوليو/تموز، 2016. على هذا الأساس، نقترح طرق التوريدات التالية:

56. جرى تطوير استراتيجية توريدات المشروع الخاصة بالتنمية من أجل إنجاز الهدف الإنمائي للمشروع مع الالتزام بالفعالية من حيث القيمة ومعايير التوريدات الموجهة للغرض المحدد لها. سيقوم المشروع بتمويل إنشاء بحيرات واقعة على التلال (أقل من 100.000 متر مكعب)، وإعادة تأهيل الطرق الزراعية، وإعادة تأهيل قنوات الري، وإعادة تأهيل معامل معالجة مياه الصرف الصحي. تجدر الإشارة إلى أن معظم عقود الأشغال غير معقدة بطبعتها ومن المتوقع أن تكون قيمة العقود الفردية أقل من 10 مليون دولار أمريكي. ويبلغ متوسط المدة المحددة لتنفيذ مشاريع الباحيرات الواقعة على التلال ستة أشهر، فيما من المتوقع أن تتنفيذ عقود الأشغال الأكبر على مدة بين 12 و18 شهراً. ومن المتوقع حصول مشاركة تنافسية بين الشركات الوطنية. وفي حين أن القطاع العام يواجه تحديات الأزمة الاقتصادية والمالية، إلا أنه أعاد النظر في استراتيجيات الأعمال التي يتبعها. ويمكن اللجوء إلى المنافسة الدولية للحصول على الخدمات الاستشارية واستيراد السلع، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والتجهيزات الإلكترونية، عند الاقتضاء. كما اعتمدت خطة التوريدات الأولية على استراتيجية توريدات المشروع الخاصة بالتنمية للفترة الكاملة من عمر المشروع وحددت خيارات نهج السوق، وطرق الاختيار، والترتيبات التعاقدية، وحددت استعراضاً للبنك الدولي. وسيجري اعتماد نهج السوق المحلي والدولي، وفقاً للحاجة. كما ستعتمد خطة التوريدات الأولية للمشروع خلال المفاوضات وسترافق بالاتفاق القانوني. وفقاً لسياسة البنك الدولي، سيضمن شراء اللوحات الشمسية التخلص من العمل القسري، كما سيتوجب على المشاركون في المناقصات/الموردين الأوليين لسلسل التبريد العاملة بالطاقة الشمسية (ومواد أخرى، وفقاً للاقتضاء)، تقديم تصريحين: تصريح بالأداء بشأن العمل القسري (يعطي الأداء السابق)، وتصريح بشأن العمل القسري (يغطي الالتزامات المستقبلية بمنع أي شكل من أشكال العمل القسري، والالتزام بالرصد والإبلاغ، مع تنفيذ الشروط المحددة للمعاقدين من الباطن والموردين العاملين معهم). وبعداً من



يوليو/تموز 2023، وكما تنص سياسة البنك الدولي، يجب الاعتماد على معايير التقييم المصنفة بشأن توريدات الأشغال و/أو السلع، من أجل الحرص على تحقيق الغاية المتواخدة، وحرصاً على مبادئ الكفاءة من حيث القيمة، والاستدامة. وتهدف وثائق التوريدات المعيارية، والمواصفات الفنية، ووثيقة الاختصاص إلى تطبيق معايير الاستدامة في عملية إبرام العقود وتشغيل المرافق، وصيانتها، عند الاقتضاء. كما يلتزم المشروع "بهندسة التتبع النظامي للتبادلات" (STEP)، في مجال التخطيط لعمليات التوريدات، وتسجيلها، وتنبيتها، ولأغراض إدارة العقود. وستتضمن هندسة التتبع النظامي للتبادلات استقلال الوكالات المنفذة الثلاثة (مجلس الإنماء والإعمار، والمشروع الأخضر، وكفالات) فيما تضمن قنوات تدفق المعلومات، عند الملائمة.

57. وفقاً لخلاصات استراتيجية التوريدات الخاصة بالمشروع لأغراض التنمية ، يجب أن تطبق طرق التوريدات على: (أ) الأشغال: (1) استدراج العروض في الأسواق الوطنية، (2) وطلب عروض الأسعار، (3) وإبرام العقود المباشرة؛ (ب) السلع والخدمات الاستشارية: (1) استدراج العروض في الأسواق الدولية والوطنية، (2) وطلب عروض الأسعار، (3) وإبرام العقود المباشرة؛ (ج) المستشارين: (1) عملية اختيار قائمة على النوعية والتكلفة، (2) وعملية اختيار بناءً على ميزانية ثابتة (اختيار قائم على ميزانية ثابتة أو QBS)؛ (3) وعمليات اختيار قائمة على التكلفة الأدنى (QCBS)؛ (4) وعملية اختيار قائمة على مؤهلات المستشارين (CQBS)؛ و اختيار قائم على النوعية (QBS)؛ (5) الاختيار المباشر؛ (6) واختيار المستشارين الأفراد. أخيراً، يسمح بالمارسات التجارية في الأنشطة الموردة من خلال شركات ومنشآت خاصة تستفيد من قروض المشروع ومنحه.

خطة دعم التنفيذ

58. يركز الجانب المتمثل بدعم تنفيذ المشروع على الوظائف والأنشطة الخاضعة عادة لمراقبة فرق البنك الدولي خلال مرحلة الإشراف، بما في ذلك الأنشطة التقنية، والوظائف الإدارية (الشؤون الإدارية، والإدارة المالية، والتوريدات)، والالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية. كما سيجري التركيز على نحو خاص على ضمان التنفيذ في الوقت المطلوب للتدابير المحددة من أجل التخفيف من حدة المخاطر. ويجب أن تكون استراتيجية دعم التنفيذ مرنّة مع وجود إمكانية لتعديلها خلال التنفيذ استجابةً للحاجات المتغيرة في المشروع، بما في ذلك التغيرات في السياق المؤسسي.

59. تتضمن استراتيجية دعم التنفيذ العناصر الأساسية التالية:

- توفير الدعم في الوقت المطلوب. يبدأ البنك الدولي بدعم عملية التنفيذ مباشرةً بعد الموافقة على المشروع، لمساعدة المقرض على تحقيق الفعالية في الوقت المطلوب. يتطلب هذا العمل إنشاء وحدة تنسيق المشروع بشكل رسمي وتوظيف الموظفين الأساسيين، والتوقيع على الاتفاques مع الشركاء المشاركين/الوكالات المشاركة في التنفيذ.
- تدعيم القدرات على نحو مستمر. على الرغم من تمنع الوكالات المنفذة ببعض القدرات، إلا أن هذه المؤسسات ستكون بحاجة إلى الدعم، تحديداً على مستوى القدرات الاستثنائية والمعيار البيئي والاجتماعي. وسيخضع موظفو وحدة تنسيق المشروع للتدريب على عمليات البنك الدولي، والعمليات الاستثنائية، والمعيار البيئي والاجتماعي في مرحلة مبكرة. وإضافة إلى أداء الوظائف المعتادة لدعم عملية التنفيذ، سيكون اختصاصيو البنك الدولي في العمليات الاستثنائية والضمادات حاضرين لتوفير الدعم عن قرب، والإرشاد المفصل والعلمي إلى النزراء خلال الأشهر الأولى من دخول المشروع حيز التنفيذ. كما يتمتع البنك الدولي بموظفين مسؤولين عن العمليات الاستثنائية يعملون من لبنان، سيعملون، إلى جانب مهامهم المعتادة، بتوفير الدعم في الوقت المطلوب عند الحاجة.
- تقييم فاعلية ترتيبات التنفيذ بشكل مستمر. يقترب بعض المخاطر بالوكالات المنفذة، تحديداً تلك المتعلقة بالتنسيق المؤسسي الفعال على المستوى الوطني، وعلى مستوى المحافظات أو المستوى المحلي. ويتعذر بعض أنشطة المشروع معقداً نسبياً، تحديداً تلك المتعلقة بتطوير الروابط بين أصحاب المصلحة المختلفين، ما يستدعي إنشاء علاقات جديدة مع الشركاء المعنيين. ولهذا السبب، سيقوم فريق البنك الدولي بتقييم فاعلية ترتيبات التنسيق بشكل مستمر. وستنفذ مراجعة معمقة لهذه الترتيبات في نهاية السنة الأولى من التنفيذ.



- بعثات الدعم والاستعراضات: سيقوم البنك الدولي بإرسال بعثات دعم لعملية التنفيذ مرتين في السنة من أجل تقييم مستوى التقدم في التنفيذ ودعم عملية التنفيذ التي تديرها وحدة تنسيق المشروع والوكالات المنفذة الأخرى. وخلال السنة الأولى من عمر التنفيذ، سيقوم البنك الدولي بإيفاد ثلاثة بعثات لدعم التنفيذ، نظراً لعدد الابتكارات التي سيطّلّقها المشروع، وعدم إلمام وحدة تنسيق المشروع بالعمليات الممولة من البنك الدولي. كما ستقام وحدة تنسيق المشروع تقارير رصد التقدم مرتين في السنة بشأن التقدم المادي والمالي للمشروع، ومن أجل تحديد أي تعطيل خلال التنفيذ مع تحديد الحلول المقترنة. وستقوم بمراقبة مستوى الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية كما تصفها الصكوك البيئية والاجتماعية الخاصة بالمشروع. وستقوم وحدة تنسيق المشروع باستعراض منتصف المدة بصورة مشتركة مع البنك الدولي.

خطة تنفيذ الدعم ومستلزمات الموارد

60. يلخص الجدول 1.4 المجالات التي ستتركز حولها أنشطة دعم التنفيذ، إضافة إلى أنه يدرج المستلزمات على مستوى المهارات.

المهارات المطلوبة	عدد أسابيع العمل في السنة المالية	عدد الرحلات
خبرة في المعيار البيئي والاجتماعي	تتطلب عملية الإشراف من قبل البنك الدولي 10 أسابيع عمل (على مستوى كبار الموظفين الفنيين بشكل أساسي)	رحلتان خلال السنة المالية
تحسين الخبرات الفنية (الرصد والتقييم، والدعم الفني، والرعاية الذكية متاخياً، إلخ.)	تتطلب عملية الإشراف من قبل البنك الدولي 20 أسبوع عمل (على مستوى كبار الموظفين الفنيين بشكل أساسي)	رحلتان خلال السنة المالية
تدعيم القدرات المؤسسية (الإدارة المالية، والتوريدات، والصرف)	تتطلب عملية الإشراف من قبل البنك الدولي 10 أسبوع عمل (على مستوى كبار الموظفين الفنيين والموظفين الفنيين المبتدئين)	رحلتان خلال السنة المالية

61. التركيز على مجموعة المهارات اللازمة لتنفيذ المشروع

الجدول 1.4. تنفيذ أنشطة تنسيق الدعم ومستلزمات المهارات

الوقت	مجال التركيز	المهارات المطلوبة	تقدير الموارد
-------	--------------	-------------------	---------------



أول 12 شهراً	<ul style="list-style-type: none">• إنشاء المشروع• إنشاء الأنظمة الاستثمارية• تطوير استراتيجية التواصل وتطبيقها• تحديد الجوانب البيئية والاجتماعية• تشكيل اللجان الفنية• إرساء اتفاقيات التعاون مع الشركاء، إلخ.• إنشاء نظار الرصد والتقييم	40 أسبوع عمل	<ul style="list-style-type: none">• رئيس فريق المهام• أخصائي بيئي• أخصائي في الأعمال الزراعية/زراعي• أخصائي مالي• أخصائي في التوريدات• أخصائي اجتماعي• أخصائي في الزراعة الذكية مناخياً• أخصائي في الري
الأشهر 13-30	<ul style="list-style-type: none">• تنفيذ البرامج• أنشطة التواصل• الرصد• إعداد التقارير	30 أسبوع عمل في السنة	<ul style="list-style-type: none">• رئيس فريق المهام• أخصائي بيئي• أخصائي في الأعمال الزراعية/زراعي• أخصائي مالي• أخصائي في التوريدات• أخصائي اجتماعي• أخصائي في الزراعة الذكية مناخياً• أخصائي في الري والإمدادات المائية

الجدول 1.5. مجموعة المهارات المطلوبة لتنفيذ المشروع.



عدد الرحلات	عدد أسابيع العمل في السنة المالية	المهارات المطلوبة
رحلة خلال السنة المالية	تطلب عملية الإشراف من قبل البنك الدولي 10 أسابيع عمل (على مستوى كبار الموظفين الفنيين بشكل أساسي)	خبرة في المعيار البيئي والاجتماعي
رحلة خلال السنة المالية	تطلب عملية الإشراف من قبل البنك الدولي 20 أسبوع عمل (على مستوى كبار الموظفين الفنيين بشكل أساسي)	تحسين الخبرات الفنية (الرصد والتقييم، والدعم الفني، والزراعة الذكية مناخياً، إلخ.)
رحلة خلال السنة المالية	تطلب عملية الإشراف من قبل البنك الدولي 10 أسابيع عمل (على مستوى كبار الموظفين الفنيين والموظفين الفنيين المبتدئين)	تقديم القدرات المؤسسية (الإدارة المالية، والتوريدات، والصرف)



المرفق 2: التوصيف المفصل للمكونات

1. يهدف هذا المشروع إلى تعزيز استجابة لبنان للتداعيات الاجتماعية والاقتصادية للأزمة المالية التي تؤثر على الفئات المستضعفة، من خلال التركيز على: (أ) تعزيز قدرة المزارعين اللبنانيين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للأغذية الزراعية على الصمود ودعم معاييرها من خلال ضمان نفاذها إلى التمويل والمعرفة والأسواق، (ب) الاستثمار في بنى تحتية قادرة على دعم تحول قطاع إنتاج الأغذية الزراعية، (ج) وتعزيز تأمين خدمات القطاعات الأساسية والبيئة الحاضنة لتحويل القطاع. على المدى الطويل، سيوسع المشروع نطاق وجودة واستدامة سبل عيش العاملين في هذا القطاع ومنهم الأكثر ضعفاً في لبنان بالإضافة إلى تعزيز التنافسية في الأسواق المحلية والتصديرية.
المكون الأول: استثمارات ذكية مناخياً في سلاسل القيمة لقطاع الغذاء الزراعي (71 مليون دولار أمريكي).
2. المكون الفرعي 1.1: تطوير سلاسل قيمة ذكية مناخياً (20 مليون دولار). يهدف المكون الفرعي هذا إلى تقوية منظمات المزارعين (تعاونيات وجمعيات)، وتعزيز الإنتاج الزراعي الذكي مناخياً، وبناء روابط أفقية مع أصحاب المصالح الصغيرة وروابط عامة مع المشترين والمعاهدين⁵³ ليعززوا بذلك من مشاركتهم في القيمة المضافة. يشتمل دعم منظمات المزارعين على تقديم المساعدة التقنية والتدريب والمنح المقابلة.
3. تحديداً، سيتم تمويل العناصر التالية: (أ) حملة تواصل تراعي النوع الاجتماعي لتشجيع المنظمات الموجودة أصلاً للمنتجين المزارعين الصغار والمتوسطين في مجال إنتاج المحاصيل الزراعية وتربية المواشي من أجل الانخراط في أعمال هادفة إلى توليد القدرة التجميعية، ووفرات الحجم بالإضافة إلى تعزيز قدراتهم في المفاوضات والاستثمار في السلع المشتركة ومشاركتها (المخازن ومعدات المعالجة) وإبلاغهم بالمنح المقابلة المتوفرة عبر هذا المكون الفرعي؛ (ب) مزودو الخدمات المختارون بشكل تنافسي لدعم إدارة المنح المقابلة، ومساعدة المنتجين بتحضير وتنفيذ خطط العمل المستندة إلى المناخ، وتوفير تدريب أعضاء منظمات المزارعين على التجارة وإدارة المشاريع مالياً، والحكومة،

⁵³ يمكن أن يكون المعاهدين مشاريع خاصة و/ أو أفراداً مثل السماسرة، والتجار، والمصدرين، وتجار الجملة، ومحلات السوبر ماركت، والموزعين المتخصصين، والمعالجات، وسلال المطاعم، وبرامج التغذية المدرسية، والإمدادات الغذائية، للمساند.



والمساعدة التقنية، عند الحاجة، لربط مجموعات المنتجين الرسميين بالمعهدين، تحت تنسيق وقيادة المديرية العامة للتعاونيات؛ (ج) تقديم المنح المقابلة لتمويل خطط عمل مستندة إلى المناخ التابعة للمزارعين والمنظمات التابعة لهم؛ و(د) الأسواق والمعارض المخصصة للإنتاج العضوي والذكي مناخياً. يتم تقديم التدريب لتمكين أعضاء المجموعات من اعتماد معايير المعهدين أو الأسواق المستهدفة عبر المكون الفرعي 3.1. كما ستستخدم حملات التواصل لتحسين تغذية رجعية دورية من المستفيدين لقياس جودة دعم المشروع وتحسينها فضلاً عن توفير فرص للمزارعين والمنظمات بحسب احتياجاتهم.

4. ستغطي خطط العمل المستندة إلى المناخ النماذج الموضوعة حول التعاون بين الشركاء والمعلومات حول الأسواق المستهدفة ومتطلبات الأسواق ومعاييرها بالإضافة إلى الموارد الموجودة أصلاً لدى المشاريع والمساعدة التقنية والاحتياجات المالية، بالإضافة إلى أهداف المبيعات التي يجب أن تتحقق والتوقعات المالية. بالإضافة إلى ذلك فإن جميع خطط العمل المستندة إلى المناخ سترى مراجعتها لتقييم تأثيرها على المياه⁵⁴ وعلى توليد الدخل الشامل وفرص العمل وقدرة الاستجابة المناخية. في مراحل الإنتاج الأولى، ستعطى الأولوية للممارسات التي تحسن من فعالية استخدام المياه والطاقة وتعزيز واستخدام موارد الطاقة المتعددة في عمليات الري والحراثة والتي تولد الطاقة المتعددة وتحسن من تخزين الكربون في التراب وتخفيف استخدام السماد غير العضوي، كما ستوزع على المشاركين في مجموعات المزارعين والتعاونيات. أما في مراحل ما بعد الحصاد، فإن هذه النشاطات ستعزز (أ) الاستخدام الفعال للطاقة والأجهزة الموفرة لها؛ (ب) وموارد الطاقة المتعددة (الألواح الشمسية)، (ج) والبرادات التي تستخدم أنظمة التبريد ذات تأثير منخفض على الاحترار العالمي. بشكل أوسع، ستهدف هذه النشاطات إلى توسيع استخدام موارد الطاقة المتعددة بما فيها ألواح الطاقة الشمسية، والطاقة الشمسية (للبريد والحرارة) بالإضافة إلى حلول أخرى.

5. سيكون دعم إشراك النساء في العمل إحدى أولويات المجموعة وستبذل الجهد من أجل تنويع الإنتاج بعيداً عن المنتجات التقليدية وتعزيز الحس الابتكاري والمعالجة المحسنة والتسويق، كما سيجري الترويج للأعمال التحليلية المؤخرة والتي أنتجتها المشاريع المملوكة من قبل المانحين وجهات أخرى عند الإمكان.

⁵⁴ سيطلب من المستفيدين الذين يقدمون خطط العمل تتطلب ألواح الطاقة الشمسية من أجل ضخ المساه الجوفية، أن يقدموا ترخيص حفر الآبار.



6. المنح **المقابلة الذكية مناخياً**. تهدف هذه المنح المقابلة إلى تمويل خطة العمل المستندة إلى المناخ لقوية القدرة على الصمود والميزة التنافسية للمزارعين وللمنظمات التابعة لهم. سيتم دعم منظمات المزارعين (ومنها الجمعيات والتعاونيات) من أجل تحديد الأصول المشتركة والبني التحتية والخدمات وتطوير خطة عمل مشتركة ومستندة إلى المناخ بالإضافة إلى تقديم طلبات لهذه المنحة لمرة واحدة لما يصل إلى 35,000 دولار أمريكي لكل مجموعة، وما يصل إلى 5,000 دولار أمريكي للمزارعين الأفراد الذين ينتمون إلى هذه المجموعة. تحديداً، سيتم توفير المنح المقابلة لتعاونيات ومؤسسات أخرى تابعة لمجموعات المزارعين بما فيها جمعية مستخدمي المياه الرسمية، وذلك من أجل تحصيل متطلبات السوق للمشترين ومن أجل اعتماد ممارسات زراعية ذكية مناخياً. وتشتمل الاستثمارات المتوفرة للمنح المقابلة على الدفيئات الزراعية وألواح الطاقة الشمسية ووحدات المعالجة الصغيرة وأنظمة ري محسنة وإدارة النفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي في المزارع وأدوات معالجة فعالة في استخدام الطاقة ومستجمعات المياه في فصل الشتاء والآلات الزراعية، وخزانات مبردة، ومعدات إنتاج الألبان على نطاق صغير، وأدوات للتحقق من جودة الغذاء تكون آمنة ومستندة إلى شهادات واستثمارات أخرى لتحسين النفاذ إلى القيمة المضافة والأسواق. ولكن سيتم طلب مساهمات من مقدمي الطلبات وتمثل 20% من إجمالي الاستثمارات كحد أقل ويمكن أن تقدم نقداً، فيما ستتحدد مساهمة مجموعات النساء بـ 10% كحد أدنى وذلك بسبب فقدان المرأة لملكية الأصول. ومن أجل تحسين القدرة على الصمود لدى صغار المزارعين سيتم تحفيز مقدمي الطلبات للمساهمة في خدمات الضمان الصحي. وستعطي المنح المقابلة بحسب آلية شفافة من أجل ضمان الالتزام بالتعليمات البيئية والاجتماعية والتقنية والمالية الموجودة في الدليل التشغيلي للمشروع بالإضافة إلى معايير الأهلية. بالنسبة إلى منتجي المحاصيل، سيتم استخدام المبيدات الحيوية كمعايير وضع الأولويات، تماشياً مع خطة إدارة الآفات التي تم إعدادها كجزء من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع. وسيتم تطوير عملية الاختيار بعناية من أجل ضمان النفاذ إلى الفرص على نحو متساوٍ بين الفئات المستضعفة بما فيها الشباب والنساء. في خلال تنفيذ المنح المقابلة، سيرصد المشروع إذا ما كانت النساء واللبنانيون المستضعفون يوظفون بشروط عملٍ جيدة بحسب المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي بما فيها إجراءات إدارة العمل المعدة من أجل المشروع وقانون العمل اللبناني ذات صلة.

7. ستقود المديرية العامة للتعاونيات التابعة لوزارة الزراعة هذا المكون تقنياً وسيتم تنفيذه من قبل وحدة تنسيق المشروع. وستشكل لجنة اختيار تضم ممثلين عن المديريات التابعة لوزارة الزراعة، ووزارة البيئة، ووزارة الطاقة والمياه. وستعين مجلس الإنماء والإعمار الخبراء الاستشاريين لدعم تنفيذ المكون الفرعي وإدارته.



8. المكون الفرعي 1.2: دعم مشاريع الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة (51 مليون دولار أمريكي). يهدف هذا المكون الفرعي إلى دعم مشاريع الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة للنفاذ إلى التمويل. ويبعد إلى تأمين سيولة طارئة على هيئة قروض للاستثمار وتمويل رأس المال العامل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من قيود اجتماعية آنية وتعاني من صعوبة الوصول إلى التمويل لسد احتياجاتها بسبب الأزمات المتعددة التي تعصف ببلبنان وشلل النظام المصرفي. سيتم تنفيذ المكون الفرعي من قبل كفالات ش.م.ل. التي ستعمل ك وسيط تؤمن الموارد التموينية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. يعتبر توجيه الأموال عبر كفالات تدبيراً طارئاً، في ظل غياب قطاع مصرفي فعال. سيتم تمويل مجموعتين من النشاطات بموجب المكون الفرعي هذا: (أ) قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (ب) وتأمين المساعدة التقنية والأنظمة المعلوماتية من أجل تعزيز قدرات كفالات على الإقراض. إذا أثارت هذه النشاطات الحاجة لاستخدام الممرات المائية الدولية، فإن الاستخدام سيكون محدوداً بإعادة تأهيل وتحسين الخطوط الموجودة أصلاً التي لن تضر الدول المشاطئة.

9. قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (47.6 مليون دولار أمريكي). ستتناول هذه القروض استثمارات واحتياجات رأس المال العامل لمشاريع الأغذية الزراعية والمزارعين. وستسمح القروض باستثماراتٍ في تأمين الطاقة بشكل يراعي المناخ، واعتماد بنى تحتية وأنظمة إنتاجية فعالة من ناحية الموارد، بالإضافة إلى أدوات وألات حديثة باستثمارات جيدة والمستندة إلى المناخ من شأنها أن تزيد الإنتاجية، وتمكن تحصيل متطلبات السوق وتحسين القدرة على الصمود والانصياع البيئي، وتدعم التوسيع والتصدير. تشير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مشاريع الأغذية الزراعية (أ) ذات قدرة على النمو (في مجال المبيعات، و/أو التصدير، و/أو الوظائف)، (ب) وتوظف أقل من 50 موظفاً مسجلاً، (ج) وهذه المؤسسات مسجلة قانونياً وحاصلة على ترخيص، عند الاقتضاء، (د) و تعمل بشكل كامل. كما تشجع المؤسسات التي تملكها أو تقودها نساء⁵⁵ والمؤسسات المصدرة ولديها عقود مبيعات متفق عليها مسبقاً ولديها عقود للإجراءات الزراعية للمشاركة في هذا البرنامج. تتوقع مبلغ 400,000 دولار أمريكي كحد أقصى مع فترة استحقاق ثلاثة سنوات كحد أقصى. ومن أجل الوصول المناسب إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سيتم تخصيص ما لا يقل عن 30 في المائة من عائدات التسهيلات الائتمانية للقروض

⁵⁵ المشاريع التي تملكها نساء هي مشاريع تعود ملكيتها إلى مالكة واحدة على الأقل والمشاريع التي تقودها نساء هي مشاريع تشغل فيها امرأة واحدة على الأقل منصبها إدارياً. كما سيشمل المشروع تدابير تعزيز قدرة كفالات ش.م.ل. على الاقتراض.



تصل إلى 100,000 دولار أمريكي. ومن المتوقع استفادة ما يقارب 390 شركة صغيرة ومتسطة من القروض بحلول الموعد النهائي لإغلاق هذا المشروع. سينذر المزيد من التفاصيل حول الشروط والأحكام، بما في ذلك الأسعار، في الدليل التشغيلي للمشروع. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المستفيدة أن تستفيد من دعم ترويج الصادرات في إطار المكون الفرعى 3.3.

10. توضح مزايا القروض المراد تحويلها إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول 2.1. وثدرج التفاصيل الإضافية المتعلقة بالشروط والأحكام لا سيما بمعدل الفائدة في الدليل التشغيلي للمشروع كما وإنها تخضع لعدم اعتراف البنك.

الجدول 2.1. موجز عن المكون الفرعى 1.2 – شروط وأحكام القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

المناطق المؤهلة	الحدود الجغرافية غير محددة
المؤهلة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة المؤهلة على ترخيص العاملة بشكل كامل.
القطاعات المؤهلة	تولى الأولوية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المصدرة، والتي لديها عقود بيع مسبقة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع اتفاقيات للزراعة التعاقدية
النفقات المؤهلة	احتياجات الاستثمار ورأس المال المتداول
العملة	القروض بالدولار الأمريكي

⁵⁶ يضم قطاع الأغذية الزراعية درجة المساهمة في الإنتاج والتوزيع، والإنتاج الزراعي الأولي، وصناعة الأغذية الزراعية والتغليف والتخزين والتجارة والتوزيع والسياحة الزراعية من بين أمور أخرى.



معدل الفائدة	تكلفة التمويل (البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ معدل الإقراض) وعلاوة مخاطرة عن الإقراض وهامش شركة كفالات. سُتفصل آلية التسuir في دليل عمليات المشروع.
استحقاق القرض	مدة تصل إلى ثلاثة سنوات
فترة الإمهال	ستة أشهر كحد أقصى من الدفعية الأساسية
الجدول الزمني لسداد القرض	تنتمي العملية بناءً على اتفاق بين شركة كفالات والمقرض. لا يجوز أن تفوق مهلة تسديد أي قرضٍ فرعٍ فترة تنفيذ المشروع.
حجم القرض	يصل إلى 400,000 دولار أمريكي
الضمينة الإضافية	كل القروض مضمونة. تحدّد شركة كفالات حجم الضمامة بحسب كل حالة. يحتوي الدليل التشغيلي للمشروع على مزيد من التفاصيل.
الرصد والتقييم	تقييم معايير الأهلية عند تقديم الطلب والقيام بزيارات ميدانية قبل إعطاء القرض وبعده وإعادة النظر في كيفية استخدام التمويل لاحقاً.

11. **تقييم القرض وإجراء الموافقة عليه.** سيتم تشكيل لجنة قروض لهذا الغرض، لها هيكليّة عضوية واحتياطات يقبل بها البنك الدولي. ستتّبع اللجنة طلبات بشفافية، على أساس من يأتي أولاً يخدم أولاً، فضلاً عن تقييم الأهلية والسجل الانتمائي/الجدار الانتمائية، والاستمرارية المالية للمشروع، وتحليل التدفق النقدي والقدرة على تسديد الاستحقاقات، والضمادات القائمة على المبادئ التجارية. توافق اللجنة بالتالي على طلبات القروض، والبالغ وتحدد أيضاً الشروط والأحكام. لا تبدأ دفعات سداد القرض إلا عند التعيين الكامل لوظيفة الائتمان الخاصة شركة كفالات بما في ذلك تعيين الموظفين الرئيسيين ذوي الخبرة وتدريبهم، وإنهاء المرحلة الأولى من المساعدة الفنية وتطوير أدلة الإقراض واعتمادها ووضع أنظمة لتكنولوجيا المعلومات.



12. ستفوض الحكومة اللبنانية تنفيذ وإدارة المكون الفرعى من خلال اتفاق فرعى يتم توقيعه بين مجلس الإنماء والإعمار وكفالات. نظرًا لتعثر القطاع المصرفي والتأخر في إعادة هيكلته، تم توجيه التمويل عبر كفالات كحلٍ أمثل لضمان الوصول إلى المستفيدين الذين لا يصلون إلى التمويل وخاصةً مواردهم الخاصة. فيحصلون وبالتالي على الدعم المالي اللازم للحفاظ على أعمالهم وتوسيع نطاقها. أجري تقييم للوسيط المالي وفقاً للمبادئ التوجيهية الخاصة بالتمويل من خلال وسيط مالي للتأكد من أن شركة كفالات قادرة على أداء دور الوسيط هذا، وتبرير تمويل الديون بشروط ميسرة عبر مؤسسة مالية غير مصرفة. إن الترتيب التنفيذي المقترن في إطار هذا المكون الفرعى هو تدبير طارئ مؤقت. فهو مقيد بفترة زمنية محددة وسيتم العدول عنه تدريجياً مع إعادة هيكلة القطاع المصرفي ومعافاة قطاع الوساطة المالية.

13. المخاطر الواجب تخفيفها. تواجه الحكومة اللبنانية، والمقترض، والمستفيدون من القروض أخطاراً كبيرة منها:

(أ) أخطار سعر الصرف للمشاريع التي تفترض بعملة أجنبية وتؤدي بإرادتها بالعملة المحلية في سياق عدم اليقين القائم في القطاع النقدي، على الرغم من تزايد دولة الاقتصاد والنقد؛

(ب) فرض ضوابط إضافية على رأس المال ما يقيد قدرة المستفيدين على سحب أموال المشروع أو تحويلها إلى الخارج؛

(ج) المخاطر التشغيلية المفروضة على المؤسسات وخاصةً أخطار القطاع الزراعي. ثمة خطر عدم سداد الشركات للقروض. يشكل افتقار كفالات ش.م.ل. إلى خبرة سابقة في الإقراض علاوةً على عدد القروض المتنعدة في السوق اللبناني خطراً كبيراً على نجاح هذا المكون الفرعى.

ستعمل كفالات ش.م.ل. بالتعاون مع البنك الدولي على إيجاد حلول للتخفيف من حدة المخاطر المنكورة أعلاه، وسيتم تفصيلها في الدليل التشغيلي للمشروع. قد تشمل تلك التدابير ما يلي:



- أ. الحد من المخاطر الناجمة عن سعر الصرف العملات الأجنبية من خلال التركيز على المستفيدين الذين يولدون إيرادات بالعملات الأجنبية أو مصدرٍ لـ القروض الكبيرة،
- ب. استهداف الأعمال التي أثبتت قدرتها على الصمود خلال الأزمة والمرجحة منها، والتي تتميز بالإمكانات العالية للنمو،
- ج. التأكيد من أن السيولة التي تم ضخها عبر المشروع تعتبر "أموالاً حديثة"، وأن ضوابط رأس المال التي تفرضها المصادر التجارية المحلية لن تطبق على المستفيدين من هذا المشروع.

كما سيتضمن المشروع تدابير لتعزيز قدرة كفالات ش.م.ل. على التمويل. قد يُعاد استخدام بعض حصص هذه القروض على نحو أسرع حسب الاستخدام (أقل من ثلاثة سنوات). وبالتالي، قد تولّد الشركة بعض الدخل وتخفّف من حدة بعض المخاطر. تعمل كفالات بصفتها الشركة المديرة لصناديق الائتمان. يتحمّل كلُّ من الحكومة اللبنانيّة والمستفيدين المخاطر، ولا ضمان وراء استرداد هذه الأموال بالكامل أو جزئياً. غير أن تدابير التخفيف المدرجة في تصميم المشروع تهدف إلى الحد هذه المخاطر. ومع حلول موعد إنتهاء المشروع، ستعيد كفالات الأموال المستردّة إلى الحكومة اللبنانيّة، استناداً إلى أحكام الاتفاق الفرعي. أما بالنسبة إلى أموال القروض الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استردادها مع حلول موعد إنتهاء المشروع، فتتضمن اتفاقية كفالات الفرعية العمليّة المتفق عليها للمطالبة بها واستردادها.

المكون 2: البنية التحتية الذكيّة المصمّمة للتكيّف مع تغيير المناخ وخدمات التنمية الزراعيّة (100 مليون دولار أميركي)

14. يهدف هذا المكون إلى إعادة تقديم الخدمات وتعزيز القدرات التشغيلية وضمان استدامة البنية التحتية العامة الداعمة لقطاع الأغذية الزراعيّة والتأكد من قدرتها على الصمود في وجه التغيير المناخي. سيقسّم هذا المكون إلى مكونين فرعيين:
- المكون الفرعي 2.1 - تحسين البنية التحتية للمجتمعات الريفية من أجل الزراعة؛



والموطن الفرعي 2.2 - استرجاع الوصول إلى البنية التحتية والخدمات التي تديرها الوكالات الداعمة للزراعة.

15. سيمول المكون الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات العامة الريفية المحددة الأساسية لتعزيز القدرة التأافافية واستدامة قطاع الزراعة وجعله أكثر استجابةً للتغير المناخ. سيشمل هذا المكون الاستثمارات التالية:

- أ. إعادة تأهيل البنية التحتية العامة للري وتحديثها وبناء هياكل لتجمیع المياه، بما في ذلك تحديثات الري الصغيرة التي يقودها إما المزارعون أو المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى البنية التحتية العامة للري التي تديرها الوكالات، والبحيرات القائمة على التلال؛
- ب. إعادة تأهيل الطرق الريفية الفرعية؛
- ج. تطوير مراكز المعارض الزراعية؛
- د. تحسين تشغيل الأنظمة الحالية لمعالجة مياه الصرف الصحي (بما في ذلك إدارة الطين وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي في الزراعة)؛
- هـ. تحسين الأنظمة الحالية لإدارة النفايات الصلبة، بما في ذلك عمليات التسميد وإنتاج الغاز الحيوي من السماد للحد من تلوث التربة والمياه. ستتماشى الأنشطة المتعلقة بالمياه جميعها مع قانون 192/2020.

16. سينتکيّف هذا المكون مع أدوار كل هيئة مسؤولة عن تنمية مختلف الاستثمارات وتشغيلها وصيانتها. في عملية الرصد، يجري العمل مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تأمين المساعدة الفنية وتعزيز أدوار أصحاب المصلحة المتعددين ومسؤولياتهم لضمان استدامة الاستثمارات بما في ذلك التشغيل والصيانة على النحو المشار إليه في جدول 2.2.

الجدول 2.2. أدوار أصحاب المصلحة ومسؤولياتهم بما في ذلك التشغيل والصيانة للبنية التحتية ذات الصلة

القطاع	المؤسسة	الأدوار والمسؤوليات



البحيرات على التلال والطريق الفرعية	المشروع الأخضر	تأسست في عام 1963 بموجب المرسوم رقم 13335 كسلطة مستقلة تخضع لرعاية وزير الزراعة. كلفت دراسة مشاريع استرجاع الأراضي والتنمية وتنفيذها بما في ذلك بناء البحيرات في المناطق الجبلية بحجم يقلّ عن 100,000 متر مكعب وبناء الطرقات الفرعية.
البلديات	يغطي تفويض البلديات تشغيل البحيرات القائمة على التلال والطُرقات الزراعية وصيانتها.	
مراكز المعارض الزراعية	وزارة الزراعة	يغطي تفويض وزارة الزراعة التشغيل والصيانة.
الري	مؤسسات المياه	وفقاً للقانون رقم 192/2020، كلفت المؤسسات المائية بإدارة أنظمة الري والبحيرات القائمة على التلال بما في ذلك تشغيلها وصيانتها. أما البحيرات الصغيرة القائمة على التلال، فتدار بواسطة جمعيات المزارعين (كفاءة استعمال المياه الرسمية وغير الرسمية).
نهر الليطاني	المصلحة الوطنية لنهر الليطاني	تأسست بموجب القانون المؤرخ في 14 أغسطس/آب 1954 والذي تم تعديله في 30 ديسمبر/كانون الأول 1955 لتنفيذ خطة سد نهر الليطاني للري والصرف الصحي والمياه المنزلية. أضاف القانون رقم 221/2000 إلى مسؤولياتها جميع مشاريع الري في البقاع الجنوبي وجنوب لبنان، بما في ذلك تشغيلها وصيانتها.
مياه الصرف الصحي	المزارعون	يشترك المزارعون في وضع أنظمة الري مقابل رسوم
مياه الصرف الصحي	مؤسسات المياه	وفقاً للقانون رقم 221/2000، تتمثل مهمة مؤسسات المياه في إدارة شبكات مياه الصرف الصحي، بما في ذلك تشغيلها وصيانتها.



<p>تدعم السلطات المحلية الأسر المعيشية في ضمان وصل المنازل بشبكات الصرف الصحي</p> <p>يلزم القانون رقم 80/2018 للإدارات المتكاملة للنفايات الصلبة وزارة البيئة وضع استراتيجية وطنية متكاملة لإدارة النفايات الصلبة ووضع المعايير والشروط الازمة ومراقبة تنفيذها.</p> <p>يلزم القانون رقم 80/2018 لإدارة النفايات الصلبة البلديات وضع وتنفيذ خطط رئيسية محلية متكاملة للنفايات الصلبة. وتكافل البلديات بجمع النفايات ونقلها من نقاط التجميع إلى المنشآت المخصصة بطريقة لا تلحق أضراراً بالبيئة.</p>	<p>البلديات</p> <p>وزارة البيئة</p> <p>السلطات المحلية</p>	<p>النفايات الصلبة</p>
---	--	------------------------

المكون الفرعي 2.1. تحسين البنية التحتية في المجتمعات الريفية من أجل الزراعة (28 مليون دولار أمريكي)

17. يهدف هذا المكون الفرعي إلى تحسين البنية التحتية للمجتمعات الريفية من أجل دعم تطوير قطاع الأغذية الزراعية. سيركز على تخزين المياه، وشبكات الري للمجتمعات الصغيرة ومجتمعات المزارعين، وإعادة تأهيل الطرق الريفية، ومشاريع زراعية فرعية حسب الطلب. سيتم تنفيذ هذا المكون الفرعي من قبل المشروع الأخضر بتنسيق مع اتحاد البلديات والبلديات المعنية، وزارة الزراعة، ووزارة الطاقة والمياه. ينبغي إجراء عمليات التشغيل والصيانة المناسبة لهذه الاستثمارات وفقاً للقانون.

18. سيقوم كل من اتحاد البلديات والبلديات المعنية⁵⁷ وأصحاب المصلحة المعنيين بتطوير مقتراحات الاستثمار والترويج لها (المشاريع الفرعية للبني التحتية المجتمعية) من أجل دعم المشاريع. سيتم تخصيص أموال الصندوق على مستوى إقليمي، وستحدد أولوياته من خلال عمليات تشاركية شاملة فضلاً عن تقييم المشاريع الفرعية على ضوء معايير الأهلية والاختيار المحددة في الدليل التشغيلي للمشروع. تشمل المعايير الإرشادية ما يلي: (أ) مستوى انعدام الأمن الغذائي والفقر؛ (ب) مستوى النشاط الزراعي؛ (ج) أوجه

⁵⁷ حيث لم تتضم البلديات إلى اتحاد.



- التآزر مع المكون 1؛ (د) والمنافع المشتركة للمناخ والاستدامة البيئية؛ (ه) والالتزام بالعمليات المستدامة للتشغيل والصيانة؛ (و) ودعم اتحاد البلديات المحلية والبلديات المعنية؛ (ز) والموازنة مع الأولويات الواردة ذكرها في "الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه لعام 2020" و"خارطة الطريق لتعافي قطاع المياه لعام 2020".
19. سيصدر اتحاد البلديات دعوات سنوية على مستوى المحافظات بدعم من حملة اتصالات واسعة النطاق في خلال السنوات الثلاث الأولى. وسيقوم المشروع الأخضر بعملية الفرز المسبق للمقترحات وإقرارها مع المجتمعات المحلية. تعنى لجنة تقييم فنية مؤلفة من ممثلين عن وزارة الزراعة، والمحافظات، والمزارعين، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، بمراجعة لائحة المشاريع النهائية والموافقة عليها.
20. يمول المكون الفرعى هذا (أ) خدمات الاستشارة، بما في ذلك دراسات الجدوى والتصميم الهندسى بالإضافة إلى تحضير تقييم الأثر الاجتماعى والبيئى؛ (ب) وحملات التواصل والاستشارات والمعلومات؛ (ج) والمشاريع الفرعية المختارة للبنى التحتية المجتمعية؛ (د) وتعزيز المؤسسات المعنية مثل رابطة مستخدمي المياه والري التي تتولى مسؤولية تشغيل النظام وصيانته، ومسؤولية إدارة البحيرات القائمة على التلال وشبكات توزيع الري ذات الصلة. ويشمل التعزيز المؤسسي المؤهل التدريب والتوجيه في المشاركة المجتمعية والحكومة وحل النزاعات من أجل ضمان عملية تشاركية هادفة.
21. البحيرات القائمة على التلال. سيمول المكون الفرعى تطوير البحيرات القائمة على التلال لتخزين مياه الينابيع وانسياب المياه، وما يرتبط بذلك من حماية المستجمعات المائية الصغيرة والحفاظ على الأراضى (على سبيل المثال، المدرجات). ستستخدم مجموعات صغار المزارعين المياه فى المقام الأول فى عمليات الري الإضافية للمحاصيل ذات القيمة العالية مثل الفواكه والخضار فى فصل الصيف. تتراوح مساحة البحيرات القائمة على التلال بين 20,000 متر مكعب و50,000 متر مكعب (أى صغيرة الحجم)، وبين 50,000 متر مكعب و100,000 متر مكعب (أى متوسطة الحجم). سيتم انتقاء 30 بحيرة من هذا النوع بناءً على طلبات المستفيدين واتفاقيات مبنية على شروط محددة بما فيها رابطة (تعاونية) مستخدمي المياه وأنواع المحاصيل التي سيتم ريها. كما سيدعم هذا المشروع تطوير شبكات الري القائمة على الجاذبية في اتجاه مجرى البحيرات القائمة على التلال، والمؤلفة من قنوات الري بالتنقيط والرشاشات الدقيقة على مساحة 50 هكتار تقريباً. وسيمول المزارعون الأفراد استثمارات شبكات الري جزئياً. كما سيتم إنشاء رابطة أو تعاونية لمستخدمي المياه لكل بحيرة من أجل ضمان توزيع عادل للمياه بين المستفيدين، والمسؤوليات المتعلقة بتكليف التشغيل والصيانة.



المربع 2.1: البحيرات القائمة على التلال تعتبر البحيرات القائمة على التلال والبرك الاصطناعية مستجمعات لجمع المياه الموجودة على مستوى منحدرات بين التلال للسماح بجمع مياه الأمطار التي تهدر في البحر سنوياً والتي تشكل حاجة ملحة خاصة في أشهر الصيف الجافة. يمكن تخصيص المياه المخزنة للاستخدام الزراعي والمحلي. تبرز الحاجة لنظام توزيع للمياه من أجل نقلها إلى المحاصيل والمزارع¹. في لبنان، توفر المياه لكثير من البساتين التي تنتج على نطاق واسع التفاح والكرز والإجاص والخوخ.

22. الطرق الفرعية. سيعاد تأهيل ما يقارب سبعين كيلومترًا من الطرق الفرعية لتمكين المزارعين من الوصول إلى البحيرات القائمة على التلال والأراضي المزروعة أو البور، والأراضي التي توفر فيها مياه الري بشكل أساسي، والوصول إلى الأسواق. ستتبع معايير الاختيار المعايير القياسية التي يستخدمها المشروع الأخضر والتي تشمل (من بين أمور أخرى): (أ) النظر في طلبات جميع المزارعين المستفيدين وموافقتهم على التبرع بالأرض من أجل الطريق (من دون مصادر)؛ (ب) ما لا يقل عن 10 مزارعين مستفيدين لكل كيلومتر من الطرق؛ و (ج) موافقة المستفيدين على الالتزام بمتطلبات تقسيم المناطق.

23. من المتوقع أن يعود تعزيز البنى التحتية الريفية بالفائدة المشتركة على مستوى التكيف مع التغير المناخي والتخفيف منها. من خلال تحسين البنى التحتية الزراعية المحلية سيحسن المشروع من قدرة صمود المجتمعات الريفية أمام التقلبات المناخية مثل أحوال الطقس المتطرفة وندرة المياه. على سبيل المثال، تضييف البحيرات القائمة على التلال مصدرًا مكملاً للمياه من أجل تغذية إنتاج المزارع، وبذلك تزيد قدراتها على الصمود. إضافة على ذلك فإن إعطاء الأولوية للنشاطات المستدامة سيخفض من البصمة الكربونية للقطاع وسيعزز التنمية المنخفضة الكربون وبذلك تنتج فوائد تخفيضية في مواجهة تغير المناخ.

المكون الفرعي 2.2 استعادة إمكانية الوصول إلى البنية التحتية والخدمات الخاضعة لإدارة الوكالة والتي ترتكز عليها الزراعة



72,000,000 دولار أمريكي.

24. الهدف من هذا المكون الفرعى هو استعادة إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية وحماية البنية التحتية التي تدعم صمود نظم الأغذية الزراعية وقدرتها على المنافسة، وحمايتها من الخسارة الدائمة في سياق الأزمة المالية وأزمة الحكومة الحالية. من ناحية الأنظمة، تهدف التدخلات إلى ضمان وظائف النظام الأساسي من خلال الاستثمار في إعادة تأهيل البنية التحتية العامة القائمة، وتوفيق أدنى مستوى ممكن من التعقيد للتدخلات في دعائم النظم. يسمح هذا النهج بمراعاة التوازن بين مخاطر الاستثمارات المنعزلة غير الفعالة والمخاطر الناشئة عن تعقيدات التنفيذ. وينتتج استغلال الموارد المتاحة إلى أقصى حدّ وعدم خوض غمار الاستثمار في بنية تحتية جديدة في ظل الظروف الراهنة.

أ. يتضمن نطاق المكون الفرعى إعادة تأهيل البنى التحتية في القطاعات المعرف عنها كقطاعات أساسية من أجل تعزيز قدرة قطاع الأغذية الزراعية على الصمود: مشاريع الري التي تديرها الوكالة، وإعادة تأهيل مراكز عرض المزارعين، وإدارة مياه الصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة. إذا كانت الأنشطة المقترحة تتعلق باستخدام المجرى المائي الدولي، فستقتصر على إعادة تأهيل / تحسين المخطوطات الحالية التي لن تضر بشكل ملحوظ بالبلدان المشاطئة الأخرى. يكون حجم الاستثمارات متناسبًا مع فعالية استعادة وظيفة أصغر مجال خدمة حيوية ينطبق على الخدمة أو البنية التحتية المحددة، كنطاق دائرة الري وشبكات إدارة مياه الصرف الصحي.

ب. يجب على الاستثمارات أن تركز على مناطق الزراعة الريفية خاصة الفقيرة منها وأن تعود بالفائدة على قطاع الأغذية الزراعية: يجب على الاستثمارات أن تستهدف المناطق الريفية حيث تهيمن الزراعة على النشاط الاقتصادي ويجب أن تظهر آثاراً ملحوظة على القطاع الزراعي.

ج. ستعطى الأفضلية لتشمين: الأعمال التي تستهدف إعادة تنشيط وتأهيل وحماية البنى التحتية الموجودة أصلاً ومنع تدهور الأصول العامة وخسارتها. هذا لا يتضمن مشاريع تطوير البنى التحتية الجديدة.

د. تدعم الخطة الوطنية والاستراتيجيات القطاعية هذه الاستثمارات: يجب أن تستند جميع النشاطات إلى خطة وطنية واستراتيجيات قطاعية لتضمن مساهمتها في أهداف التنمية الموسعة وأطر السياسة التي وضعتها الحكومة.



هـ. استراتيجية تصميم نظام فعال من خلال خطة تشغيل وصيانة مستدامة: يجب أن توضع استراتيجية تشغيل وصيانة مستدامة وشاملة لجميع النشاطات على أن تتضمن قدرة توظيفية طويلة الأمد وفعالة لاستعادة الخدمات والبني التحتية. ستشمل التدخلات مسارات نحو إجراء ترتيبات التشغيل والصيانة المستدامة من خلال استخدام مقاربة مساهمات متزايدة من الموازنة العامة بينما تتضمن تخصيص الموارد الكافية للمشاريع لتغطية تكاليف التشغيل والصيانة على أساس استثنائي إذا برزت الحاجة إلى ذلك. ويمكن أن يكون الحال هكذا إذا ساءت الأزمة السياسية والاقتصادية أو إذا استمرت.

وـ. تتماشى درجة تعقيد الاستثمارات مع القدرة المؤسساتية لتخفيض أخطار التنفيذ: ينبغي أن تعتمد التدخلات على الآليات القائمة؛ التقليل من نقاط التدخل في النظام والتغييرات في نماذج التشغيل؛ وبالتالي ضمان الحلول مجده في بيئة التشغيل الحالية للقطاع العام.

زـ. يتم اعتماد المشاريع الفرعية على البنية التحتية من خلال استشارات شاملة للجهات المعنية: يجب على الاستثمارات أن تظهر دليلاً واضحاً عن استشارات مع الجهات المعنية بالمشاريع بما فيها مع المجتمعات المحلية في مجال التخطيط والتنفيذ من أجل ضمان أن تكون النشاطات مناسبة ومستجيبة لاحتياجات المجتمع وأن تشمل قدرة المجتمع المحلي على الشراء المباشر.

25. سيمول هذا المكون الفرعى: (أ) خدمات الاستشارة ودراسات الجدوى والتصاميم الهندسية والإشراف على تقييمات الآثار الاجتماعية والبيئية وخطة العمل التشغيلية والصيانة المعنية بالمشاريع الفرعية؛ (ب) والاتصالات والمشاورات المجتمعية؛ (ج) والمساعدة التقنية وبناء قدرات الوكالات المعنية ومشاريع قطاعية على مستوى البنية التحتية العامة.

26. الري. يجب أن تتماشى المشاريع الفرعية للري مع استراتيجية القطاع المالي الوطنية لعام 2020 2035. تم انتقاء المشاريع الاستراتيجية في مجال الماء ومياه الصرف الصحي وقطاعات الري مسبقاً كجزء من عملية إعطاء الأولوية المطبقة في وزارة الطاقة والماء. وستحدد المنظمات الإقليمية العاملة في مجال المياه المشاريع الفرعية للري، أي المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، ومنشأة مياه شمال لبنان، ومنشأة مياه البقاع، ومنشأة مياه بيروت وجبل لبنان، وذلك بالتعاون الوثيق مع مؤسسة المياه في جنوب لبنان، والجهات معنية أخرى سُتفصّل أكثر في الدليل التشغيلي للمشروع.

27. إدارة مياه الصرف الصحي. تشمل نشاطات إدارة مياه الصرف الصحي على إعادة تأهيل وتوسيع شبكات مياه الصرف الصحي الموجودة أصلاً ومحطات معالجة مياه



الصرف الصحي التي خرجت عن الخدمة بسبب غياب الموازنة التشغيلية والتي لها تأثير ملحوظ على الأراضي الزراعية المجاورة بالإضافة إلى استثمارات هادفة لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في محطات معالجة مياه الصرف الصحي الثانوية الموجودة أصلاً من أجل خفض التأثير على الموارد المائية في المناطق الزراعية.

28. يتم الاستثمار في مياه الصرف الصحي بما يتناسب مع التحديات التي أدخلتها وزارة الطاقة والمياه على "الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه لعام 2020"، التي توفر تحليلاً مفصلاً لوضع المياه وقطاع الصرف الصحي في البلاد وحددت الاستثمارات الضرورية والمساعدة التقنية الالزمة لقوى القطاع، وبالتوافق مع "خارطة طريق خطة التعافي لقطاع المياه لعام 2022". ستبني الاستثمارات في إعادة استخدام مياه الصرف الصحي على المبادرات الحالية في القطاع بما فيها إمكانية إعادة استخدام مياه الصرف الصحي عند توفر الجدوى المالية والتكنولوجية لذلك والتي تستجيب لتحديات القطاع الحالية والتحديات المناخية المستقبلية. يمكن لتحسين إدارة مياه الصرف الصحي والرواسب بالإضافة إلى إعادة استخدامها للري أن تقارع تحديات ازدياد ندرة المياه بسبب التغير المناخي وبإمكانها أن تحسن من سبل العيش في المناطق الريفية وأن تولد الدخل للمؤسسات المائية.

29. إدارة النفايات الصلبة: يمكن للنشاطات المعنية بالنفايات الصلبة أن تشتمل على إعادة تأهيل البنى التحتية لإدارة النفايات الصلبة الموجودة أصلاً والتي بإمكانها أن تخفض من تأثير المكببات المفتوحة غير القانونية في الأراضي الزراعية وموارد المياه (تلويث المياه الجوفية والمياه السطحية بالإضافة إلى سد قنوات الري) وبإمكانها أن تزيد من توريد السماد العضوي كبديل عن السماد الاصطناعي المستورد.

30. تهدف الاستثمارات في النفايات الصلبة إلى خفض نسبة تلوث التربة والمياه في المناطق الزراعية من خلال اعتماد مقاربة الاقتصاد الدائري. تشتمل النشاطات على تحسين الفرز من المصدر وإعادة تأهيل البنى التحتية لمعالجة النفايات الصلبة الموجودة أصلاً بما فيها السماد العضوي والمعالجة العضوية للأجزاء العضوية وتحديث المكببات الصحية لتخفيض تأثير المكببات المفتوحة غير القانونية على الأراضي الزراعية وموارد المياه. سيكون لهذا المشروع تأثير تكاملي على الجهود المبذولة من قبل البنك الدولي والجهات المعنية الأخرى تماشياً مع مسودة خارطة الطريق لقطاع النفايات الصلبة لعام 2023-2026.

31. سيمول هذا المكون الفرعي المساعدة الفنية وبناء قدرات الجهات العاملة. سيتم تقديم الدعم بناءً على الطلب وعلى ديناميكية مخصصة لـ (أ) الاحتياجات المحددة مسبقاً والتي سترد في ما يلي، بالإضافة إلى (ب) الاحتياجات المحددة في خلال التنفيذ في إطار مرن للغاية وتشتمل هذه الاحتياجات بحسب كل نوع من النشاطات على ما يلي:



أ. الري وإدارة مياه الصرف الصحي: ستترافق استثمارات الري مع المساعدة التقنية لمنع تدهور موارد الماء من الاستخدام المفرط أو التلوث من مصادر غير زراعية، وستشمل هذه ما يلي: (1) توسيع شبكة رصد المياه الجوفية لرصد دخول الملوحة على الساحل و(2) التحضير لخطة إدارة أخطار التلوث و(3) تحضير خطة إدارة المياه الجوفية. علاوة على ذلك وبموجب القانون 192/2020 سيبني المكون الفرعي قدرات مؤسسات الماء على توفير الدعم لجمعية مستخدمي المياه من خلال مؤسساتها وتوفير خدمات التطوير إلى مؤسسات معترف بها قانونياً وقائمة على العضوية المفتوحة على الشركات أو البلديات. ستشتمل مسؤولياتها الأساسية التشغيل والرصد والإدارة الثانية للبنى التحتية للري، كما تلعب هذه الجمعيات دوراً في تخصيص الموارد المائية وإدارتها المنسقة الشاملة. سيتم بناء قدرات هيئة إدارة نهر الليطاني والسلطات المحلية حسب الحاجة وذلك للاستجابة للمسؤوليات التشغيل والصيانة على مستوى الري واستثمارات الصرف الصحي بالإضافة إلى استخداماتها المالية، وسيشمل هذا الدعم تقوية القدرات القانونية والمؤسسية لقطاع الري على تنفيذ معايير مياه الصرف الصحي معايير إعادة استخدام الترسبات بالتعاون مع وزارة الطاقة والمياه، ووزارة البيئة ووزارة الزراعة.

ب. إدارة النفايات الصلبة: الترويج لاعتماد نهج متكامل على مستوى خدمات إدارة النفايات الصلبة عبر تكامل الجهود المبذولة لتطوير الخطة المحلية الخاصة بالنفايات الصلبة. يشتمل هذا الجانب على دعم حملات التوعية والتواصل والانخراط مع المجتمعات المحلية في تصميم وتنفيذ أنظمة إدارة النفايات الصلبة المقترنة وتقوية الاستدامة المالية للاستثمارات في النفايات الصلبة. وسيتم بناء قدرات للسلطات المحلية من أجل تحقيق دورها ومسؤولياتها في تشغيل استثمارات وزارة البيئة لمتابعة تنفيذ خطة النفايات الصلبة.

ج. الحكومة البيئية لضفاف نهر الليطاني: من أجل منع تلوث البيئة وتدهور الأراضي الزراعية والموارد المائية، من المهم ضمان الاستدامة طويلة الأمد للاستثمارات ولذلك سيتم تأمين الدعم الضروري لتقوية القدرات المؤسسية على المستوى المركزي والمحلي من أجل اعتماد أدوات مناسبة للتنمية المستدامة للنهر وتحسين الرصد وتنفيذ آليات الأطر التنظيمية الموجودة أصلاً.

32. سيتم تنفيذ هذا المكون من قبل مجلس الإنماء والإعمار بتنسيق وثيق مع البلديات المعنية واتحادات البلديات والوزارات القطاعية ويشتمل ذلك على وزارة البيئة ووزارة المياه والطاقة وزرارة الزراعة وهيئة إدارة نهر الليطاني ومؤسسات المياه المعنية، وهذا يشتمل على أدوار ومسؤوليات المؤسسات المعنية بالاستثمارات العامة والتي سيتم تنفيذها بموجب المشروع المشار إليه في الجدول 2.3 وسيسمح هذا للمؤسسات العامة المعنية بالالتزام باستخدام الاستثمارات المقترنة.



33. سيعود هذا المكون الفرعي بالفوائد المناخية المشتركة في مجال التخفيف والتكييف. من خلال تحسين القدرة على الصمود وفعالية تنظيم البنى التحتية مثل الري وإدارة مياه الصرف الصحي، يمكن المشروع مجتمعات الزراعة الريفية من التكيف الفعال مع تأثيرات التغير المناخي، كما أن ممارسات إدارة المياه المخزنة ستتساهم في استخدام أكثر فعاليةً لموارد المياه في ظل ندرة المياه المتزايدة بسبب التغير المناخي. كما أن تضمين استخدام الطاقة المتجددة في كل النشاطات سيُخفض من انبعاثات غازات الدفيئة وسيروج للتنمية الزرقاء بالكربون.

الجدول 2.3. المسؤوليات التنفيذية بموجب المكون 2



المكون الفرعى	الجهة المنسقة	الجهة الأولى المعنية بالتنفيذ	الجهة الثانية المعنية بالتنفيذ، والرصد والتقييم	الضمانت	التوريدات	الوكالة الاستئمانية/الداعمة	التشغيل والصيانة/المالية	إعداد التقارير النهائية/الخ
المكون الفرعى 2.1: الطرق الزراعية	ال المشروع الأخضر	اتحادات البلديات	وزارة الزراعة/المشروع الأخضر	المشروع الأخضر	المشروع الأخضر	المشروع الأخضر	البلديات	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع
المكون الفرعى 2.1: بحيرات التلال	المشروع الأخضر	اتحادات البلديات ووزارة الطاقة والمياه ووزارة البيئة	وزارة الزراعة/المشروع الأخضر	المشروع الأخضر	المشروع الأخضر	المشروع الأخضر	البلديات	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع
المكون الفرعى 2.1: أنشطة أخرى	المشروع الأخضر	اتحادات البلديات (وزارة الطاقة والمياه، إذا كانت متصلة بـالري)	السلطات المحلية	المشروع الأخضر	المشروع الأخضر	المشروع الأخضر	البلديات	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع
المكون الفرعى 2.2: الري	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع	اتحادات البلديات ووزارة الطاقة والمياه	وزارة الطاقة والمياه، ومؤسسات المياه، ومصلحة إدارة الليطاني	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع	مؤسسات المياه ومصلحة إدارة إدارية الليطاني	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع
المكون الفرعى 2.2: إدارة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع	اتحادات البلديات ووزارة الطاقة والمياه	وزارة الطاقة والمياه، -	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع	المجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع	مؤسسات المياه	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع



المكون الفرعى الإدارة الآمنة للمياه	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع	البلديات	مجلس الإنماء والإعمار/ وحدة تنسيق المشروع	مجلس الإنماء والإعمار/وحـدة تنسيق المشروع	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع	وزارة البيئة	اتحادات البلديات ووزارة الطاقة والمياه	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع
المكون الفرعى مراكز معارض المزارعين	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع	البلديات	مجلس الإنماء والإعمار/ وحدة تنسيق المشروع	مجلس الإنماء والإعمار/وحـدة تنسيق المشروع	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع	وزارة الزراعة	وزارة الزراعة	مجلس الإنماء والإعمار/وحدة تنسيق المشروع



المكون 3. تعزيز المبنية المعينة واستعادة خدمات الدعم في سبيل تطوير قطاع الأغذية الزراعية (21 مليون دولار أمريكي)

34. يهدف هذا المكون إلى استعادة وتدعم قدرة قطاع المؤسسات على دعم تعافي قطاع الأغذية الزراعية وتحويله. ستقوم

وحدة تنسيق المشروع بتنفيذ هذا المكون بتوجيه فني من وزارة الزراعة (المكون الفرعي 3.1 و 3.2) ووزارة الاقتصاد والتجارة

(المكون الفرعي 3.3).

35. المكون الفرعي 3.1: تحسين الوصول إلى الممارسات الزراعية الذكية مناخياً والبيانات والمعارف (8 مليون دولار

أمريكي). يهدف هذا المكون الفرعي إلى تحسين قاعدة المعرف التي توجه صنع القرار في قطاع الأغذية الزراعية، بما في ذلك

صانعو السياسات، والمزارعون، والمشاريع الزراعية من أجل الإسراء في اعتماد الابتكارات والأدوات الرقمية في مجالات مثل

استخدام الأرضي، والرصد، ونظام الإرشاد الزراعي. وسيسعى هذا المكون الفرعي إلى تمويل: (أ) تشخيص لنظام الأغذية بما

في ذلك التعدادات الزراعية والصناعية، والمسوح الزراعية المواضيعية الأخرى، بما في ذلك الدراسات المتعلقة بأنشطة المراجع

والرعاية، للاسترشاد بها في تقديم الدعم الذكي مناخياً؛ (ب) وضع خارطة بإنتاجية الأرضي وأداة لاتخاذ القرارات بشأن استخدام

الأرضي لتحديد النقاط الساخنة للتأثير بالمناخ؛ (ج) ورقمنة الخدمات الزراعية لوزارة الزراعة (بما في ذلك تطوير قاعدة بيانات

ويوابة معرفية الكترونية)، كما على مستوى العمليات والتواصل، فضلاً عن رقمنة خدمات الإرشاد ودعم سجل المزارعين وبناء

قدرات الوزارة في سياق استخدام أدوات الاستشعار عن بعد؛ (د) وتوفير خدمات إرشاد معززة (بما في ذلك، من باب التعداد لا

الحصر، تدريب المزارعين على استخدام تقنيات مكافحة الآفات البيولوجية والمكافحة المتكاملة للحد من استخدام المواد الكيميائية

والمبيدات والتخفيف من التلوث من خلال الاستعراض التطبيقي على مستوى المزارع) مع التركيز على الممارسات الذكية مناخياً

بالتعاون مع المعهد اللبناني للبحوث الزراعية. وسيجري تقديم تدريب على الممارسات الذكية مناخياً إلى 15.000 من أصحاب

المصلحة الذين يملكون مزارعة مساحتها بين دنم واحدة و50 دنماً؛ (ه) التنسيق مع وزارة الزراعة في المشاريع المتعلقة بالأغذية

الزراعية؛ (و) وتوفير المساعدة الفنية لتوسيع نطاق التغطية بموجب قانون العمل (تحديداً المادة 7 منه) وفي الصندوق الوطني

للضمان الاجتماعي ليشمل العاملين في الزراعة.

36. ستتشمل خدمات الإرشاد الرقمية المعززة ممارسات الزراعة المستدامة وتكنولوجيات الزراعة الذكية مناخياً والتي

ستعزز من الإنتاجية على المدى البعيد، وتحد من كلفة المدخلات الزراعية، كما سيسمح المكون الفرعي هذا بتعزيز القدرة على

التصدي للتغير المناخي والحد من كثافة انبعاثات غازات الدفيئة (المرفق 4)، إلى جانب تضمنه لتحليل تأثيرات المناخ، والفرص



والمعوقات على مستوى سلاسل قيمة مختارة.

37. المكون الفرعي 3.2: تعزيز سلامة الغذاء (8 مليون دولار أمريكي): يهدف هذا المكون الفرعي إلى تعزيز قدرة لبنان

على ضمان الأمن الغذائي وزيادة فرص التصدير المتاحة أمام المنتجات اللبنانية من خلال تمويل الأنشطة التالية:

(أ) المساعدة التقنية: حرصاً على فاعلية المساعدة الفنية المخطط لها، سيجري العمل على تحليل للأبعاد الخاصة بالسياسات،

واللوائح، والمؤسسات، وبناء القدرات على صعيد النظام الوطني لسلامة الغذاء بناءً على دليل المسوح التابع لمؤسسة التمويل

الدولية (القسم 2: سلامة الغذاء). وسيوفر هذا التمرين المعلومات بشأن الوضع الراهن للنظام الوطني لسلامة الغذاء في لبنان،

ويضيء على التحديات على مستوى السياسات، واللوائح، والهيكلية المؤسسية التي تعيق تطور قطاع الأغذية على المستوى

الوطني، وتمنع زيادة الإمكانيات التصديرية وحماية المستهلك على نحو أفضل. ستقدم هذه الأنشطة دعماً مكملاً من خلال الاتحاد

الأوروبي من أجل تعزيز مستوى توافق التشريعات اللبنانية مع المعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية على المستوى الدولي.

وستوجه نتائج هذا التقييم من أجل تطوير التوصيات السياسية التي ستقدم إلى الحكومة وأصحاب المصلحة المعنيين. وبالنسبة

إلى سلامة الغذاء تحديداً، سيسمح المشروع بتقييم شروط سلامة الغذاء على مستوى سلاسل القيمة المحلية والدولية لتحديد أي

قصور في معايير السلامة الغذائية في لبنان وتسهيل إمكانية تطوير المعايير الملائمة والإجراءات القابلة للتطبيق في المراحل

المختلفة من سلسلة القيمة. سيسمح المشروع كذلك بتطوير توصيات بشأن وضع إطار إلزامي بشأن الممارسات الزراعية الجيدة،

وممارسات الصناعية الجيدة، وأنظمة إدارة سلامة الغذاء القائمة على تحليل المخاطر ونقاط المراقبة الحرجة والتصميم وتنفيذ

برامج رصد المخلفات والملوثات للأغذية ذات المنشأ الحيواني. كما أنه سيدعم عملية تطوير اللوائح، والإرشادات، والأدلة

اللازمة من خلال الاعتماد على الأدوات والأدلة التي طورها البنك الدولي، بما في ذلك دليل سلامة الغذاء الصادر عن مؤسسة

التمويل الدولية.

(ب) رقمنة عمليات إدارة سلامة الأغذية: سيحلل المشروع جاهزية النظام الوطني لسلامة الأغذية لإنشاء نظام شهادة إلكترونية

للصحة والصحة النباتية، بالإضافة إلى النظام الحالي لتسجيل العاملين في قطاع تجارة المواد الغذائية وإصدار التصاريح المختلفة

المطلوبة من العاملين في قطاع تجارة المواد الغذائية لأداء أنشطتهم. وسيتم ذلك عن طريق مسح السياسات واللوائح الوطنية ذات

الصلة، وكذلك عن طريق فحص القدرات الحالية للهيئات المعنية (وزارة الزراعة، وزارة الصناعة، وزارة الاقتصاد والتجارة)

من أجل رقمنة إصدار الشهادات والوثائق الأخرى، وسجلات العاملين في قطاع تجارة المواد الغذائية (بما في ذلك المصدرین).



وبناءً على نتائج التقييم، سيدعم المشروع تطوير المفهوم وخطة العمل جنباً إلى جنب مع تطوير البرمجيات والبرامج المطلوبة لإنشاء رقمنة الشهادات والتراخيص ذات الصلة بالأغذية الزراعية وصيانتها، بما في ذلك (1) إنشاء نظام إلكتروني لإصدار شهادات الصحة والصحة النباتية يقوم برقمنة شهادات الاستيراد والتصدير والصحة البيطرية، والتراخيص الصناعية لمرافق الزراعة والأغذية الزراعية. سينظم المشروع أيضاً زيارات دراسية إلى بلدان مختارة لتعريف المسؤولين اللبنانيين والمتخصصين التقنيين بالأطر التنظيمية وطرق/أساليب إدارة أنظمة الشهادات الإلكترونية المتعلقة بالصحة والصحة النباتية، والسجلات الإلكترونية وأنظمة الوثائق الإلكترونية في مجال سلامة الأغذية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم دعم الاندماج في نظام شهادات الصحة النباتية.

(ج) سيشمل رفع مستوى القدرات التشغيلية للهيئات العامة العاملة في مجال مراقبة سلامة الأغذية ما يلي: (1) تعزيز القدرات البشرية وال المؤسسية والتقنية لهيئة التفتيش التي تتولى مراقبة سلامة الأغذية التابعة للمؤسسات ذات الصلة؛ (2) تعزيز المختبرات عن طريق دعم تكاليف التشغيل وتوفير المعدات، وتجديد المختبرات، وتدريب موظفي المختبر للتأكد من أنهم يتمتعون بالقدرة اللازمة لإجراء الفحوصات المختبرية لسلامة الأغذية بما في ذلك إجراء فحص مخلفات مبيدات الآفات والملوثات الأخرى والمواد الموجودة في الأغذية، فضلاً عن الفحوصات الأخرى التي تتطلبها أسواق التصدير المستهدفة.

(د) علاوة على ذلك، سيمول هذا المكون الفرعي حملات التطعيم المساهمة في زيادة القدرة على الصمود مناخياً وآليات مراقبة الآفات والأمراض وسيدعم حملات التوعية بشأن الانتشار المحتمل للآفات والأمراض الجديدة بسبب تغير المناخ، وذلك من أجل تعزيز الأمان الغذائي والقدرة على التكيف.

(هـ) بناء القدرة على مضاعفة البدور في المؤسسات ذات الصلة.

38. **المكون الفرعي 3.3. تحسين نظم الترويج لل الصادرات الغذائية الزراعية وتسويقها (5 ملايين د.أ.):** يهدف هذا المكون الفرعي إلى تحسين أداء الصادرات الغذائية الزراعية والوصول إلى أسواق جديدة. وسيمول ما يلي: (أ) التمويل المشترك للبعثات التجارية والمشاركة في المعارض الدولية التي يحدّدها القطاع الخاص، و(ب) المساعدة التقنية لتسهيل الوصول إلى المعلومات بما فيها المعلومات المتعلقة بآليات التصدير، ومتطلبات الجودة، والشحنات التجريبية، وخيارات النقل البحري والبري والجوي بما في ذلك الارتقاء بمستوى منصة LEBTRADE التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة، وإطلاق شبكة الملحقين الاقتصاديين



التابعة لوزارة الخارجية على وجهات التصدير الرئيسية لتسهيل فرص التصدير. يتم التركيز بوجه خاص على تعزيز وصول المرأة إلى الأسواق المحلية والدولية.. يمكن أن يساعد الوصول إلى الأسواق الدولية في تحسين التعلم بشأن تقنيات وممارسات الزراعة الذكية مناخياً على الصعيد الدولي. فعلى سبيل المثال، ستتيح المشاركة في المعارض والبعثات التجارية لتحسين آليات التصدير للمشاركيين فهم أحدث التقنيات والممارسات المتاحة تجاريًّا للزراعة الذكية مناخياً، مثل المحاصيل القادر على التكيف مع الجفاف أو ممارسات إدارة المياه التي تتسم بالكافأة في استخدام الطاقة، واستخدامها محليًّا. كما سيوفر فرصاً لعرض المنتجات المحلية العضوية والذكية مناخياً في المجال الدولي. وسينفذ مجلس الإنماء والإعمار المكون الفرعي تحت القيادة الفنية لوزارة الاقتصاد والتجارة.



المرفق 3: التحليل الاقتصادي والتحليل المالي

29.

المقدمة

1. يهدف المشروع إلى تنفيذ استثمارات مختلفة في المناطق الريفية التي تتميز بارتفاع معدلات الفقر وانخفاض مستويات الإنتاجية واستثمارات خاصة محدودة. ويشمل المشروع تمويل البنية التحتية الاجتماعية والإنتاجية، وكذلك تطوير المنافع والخدمات العامة التي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة للمسقفيدين والمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد. ويدعم المشروع انتعاش البلد في مرحلة انخفضت فيها الإيرادات من 16.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2020 إلى ما دون 5.7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2022. وقد أدى الانخفاض في النفقات الأساسية إلى انهيار شديد في الخدمات العامة، وخسائر هائلة في الإيرادات الضريبية، وارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي الإسمى سببه التضخم المالي، يستمر في خفض الإيرادات بشكل كبير، ما يشير إلى تردي الوضع أكثر فأكثر وسط أزمة غير مسبوقة.⁵⁸
2. يلخص هذا المرفق التحليل الاقتصادي والمالي المسبق للمشروع، والذي يقيّم الفوائد والتكاليف الإضافية المستمدّة من الاستثمارات الرئيسية المحدّدة في وصف المشروع وقائمة المحتويات. ويُسعي التحليل إلى تقييم الأداء المتوقّع للمشروع وجدواه الاستثماري المخطط إجراؤها من منظور الفوائد والتكاليف المالية الصافية، ومن وجهة نظر الفوائد الاقتصادية الإجمالية للمشروع، والتكاليف، والعوامل الخارجية.

المنهجية

3. لتحديد جدواه المشروع، تم إجراء تحليل مسبق للكلفة والعائد. تم تقدير المؤشرات الاقتصادية والمالية، مثل صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي، لتقييم مستوى العائد على الاستثمار للمشروع بأكمله، والمكونات الفرعية والأنشطة. وتظهر نتائج التحليل المالي عوائد الأنشطة المدعومة من المشروع من منظور المؤسسات الخاصة ومنظمات المنتجين والمسقفيدين، بينما تظهر نتائج التحليل الاقتصادي العوائد "الحقيقية" على المجتمع اللبناني، والتي ستكون ذات أهمية خاصة لصانعي السياسات والجهات المنفذة.
4. أخذ التحليل في الاعتبار معايير الاستثمار العامة التالية، والتي تم اعتبارها بمثابة السيناريو الأساسي: (1) فترة تقييم على مدى 30 عاماً، (2) معدل خصم اجتماعي بنسبة 6 بالمائة⁵⁹، (2) تكلفة رأس المال بنسبة 8 بالمائة⁶⁰، (4) 5 سنوات من التنفيذ الفعال للمشروع. تم إجراء تحليل الحاسوبية والسيناريوهات لتحديد مدى قوة النتائج في إطار مجموعة من التغيرات المحتملة في المتغيرات الرئيسية: العائدات، والأسعار، وتكاليف الإنتاج، وفترة التقييم، ومعدلات الخصم الاجتماعي، وتكلفة رأس المال، والسعر التقديري للكربون، وانخفاض قيمة العملة المحلية أثناء تنفيذ المشروع.
5. إرشادات التحليل الاقتصادي والمالي. يتم تقييم الفوائد والتكاليف الإضافية المستمدّة من المشروع وفقاً لإرشادات البنك الدولي للتحليل الاقتصادي والمالي لعمليات الاستثمار.
6. مصادر المعلومات. اعتمد التحليل الاقتصادي والمالي على مجموعة من مصادر البيانات الثانوية، بما في ذلك البيانات من مشاريع مماثلة في لبنان، والتقارير ذات الصلة والمقالات المتخصصين، ووثائق المشروع، وغيرها من المصادر الثانوية التي تم الرجوع إليها بخصوص متغيرات محددة. تم جمع متغيرات مثل العائدات وحجم الإنتاج والأسعار وتكاليف الإنتاج وأنماط المحاصيل ومتغيرات أخرى واستكمالهات بعدة افتراضات عدّة لتطوير نموذج الحساب في برنامج "إكسل" Excel. ودمج التحليل كلاً من تكاليف الاستثمار المباشر وتكاليف تشغيل المشروع في التدفقات النقدية المجمعة والمفصلة. وبهدف قياس فوائد وتكاليف المشروع بدقة، تم تعديل توقيت جميع التدفقات لعكس التأخير في المدفوعات ومعدلات الاعتماد المتوقعة وتوزيع الفوائد طوال فترة تنفيذ المشروع.

<https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/publication/lebanon-economic-monitor-spring-2023-the-normalization-of-crisis-is-no-road-for-stabilization>

⁵⁹ معد الخصم الاجتماعي الذي أوصى به البنك الدولي لعمليات الاستثمار بغياب أي معلومات عن معدلات الخصم الاجتماعي المقترحة من قبل أنظمة الاستثمار العام في البلدان.

⁶⁰ متوسط تكلفة رأس المال للقطاع الخاص في لبنان (متوسط تكلفة الإقراض للقطاع الخاص في لبنان؛ من المتوقع أن تتحسن أسعار الفائدة بسبب احتمال انخفاض قيمة العملة).



7. بالإضافة إلى ذلك، نظر التحليل الاقتصادي في الفوائد المرتبطة بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة من خلال تطبيق الأسعار التقديرية الإسمية للكربون التي أوصى بها البنك الدولي مع الأخذ في الاعتبار سيناريوهات الأسعار المنخفضة والمرتفعة. لم يتم إدراج العوامل الخارجية الإيجابية الناتجة عن المشروع، مثل الآثار غير المباشرة للتكنولوجيا والفوائد البيئية والاجتماعية، في التحليل بسبب تعقيد قياس تلك العوامل الخارجية وقلة المعلومات المتاحة.

8. لم يأخذ التحليل في الحسبان عدداً من مصادر الفوائد الإضافية التي يمكن أن تترجم عن المشروع، بما في ذلك: (أ) مكاسب إنتاجية مستقبلية محتملة للمستفيدين غير المباشرين والجهات الفاعلة الأخرى في سلسلة القيمة الزراعية بسبب زيادة الوصول إلى المعلومات والمعرفة؛ (ب) الفوائد البيئية مثل الحد من تأكل التربة وتدهورها جراء أنشطة تهدف إلى تحسين إدارة المياه؛ (ج) الفوائد المرتبطة بتعزيز القدرات المؤسسية؛ (د) الحد من الأمراض لدى السكان المحليين بسبب تحسين معالجة مياه الصرف الصحي والفاييالات الصلبة؛ (هـ) توفير الوقت نتيجة استخدام تقنيات سهلة الاستخدام. وعلى الرغم من صعوبة قياس هذه الفوائد كمياً وتقييمها، إلا أنها من المحتمل أن تكون هائلة. لذلك، يمكن اعتبار نتائج التحليل متحفظة.

9. اعتمد تحليل التكلفة والعائد المسبق على عدة افتراضات. تم تقدير التدفقات النقدية باستخدام الأسعار الإسمية، وتم تحديد الأسعار الاجتماعية للدخلات والمخرجات بناءً على معلومات حول قيم الاستيراد والتصدير، ومعدلات العمالة، والأجور، والضرائب في لبنان. افترضت السيناريوهات الأساسية معدل خصم اجتماعي بنسبة 6 بالمائة، وتكلفة رأس مال بنسبة 8 في المئة، وفترة تقييم مدتها 30 عاماً. واستخدم تحليل التكلفة والعائد المسبق نهجاً تحليلياً قياسياً لتقدير المؤشرات الاقتصادية والمالية مثل صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الاقتصادي الداخلي والفائدة/التكلفة ومؤشرات ربحية أخرى. وتم تقيير النتائج للمشروع ككل، وكذلك لمكونات المشروع والمكونات الفرعية والأنشطة المحددة.

10. لضمان صلابة النتائج، وبالنظر إلى الدرجات العالية من عدم اليقين فيما يتعلق بمعايير الاستثمار الرئيسية، تم إجراء تحليل للحساسية والسيناريوهات. وشمل ذلك تقييم أثر التغيرات في المتغيرات الرئيسية على المؤشرات الاقتصادية المقدرة، مثل فترات التقييم المختلفة من 15 إلى 30 سنة، ومعدلات الخصم الاجتماعي بنسبة 4 و8 في المئة، وتكلفة رأس المال من 6 إلى 10 في المئة، وأسعار منخفضة ومرتفعة للكربون وفقاً لتوصيات البنك الدولي، وانخفاض قيمة العملة المحلية أثناء تنفيذ المشروع. علاوة على ذلك، تم تقييم المتغيرات المحتملة في العائدات والأسعار وتکاليف الإنتاج على نطاق من النسب المئوية، بما في ذلك -20 في المئة، و-10 في المئة، و5 في المئة، و50 في المئة، و10 في المئة، و20 في المئة.

د- نماذج الاستثمار في التحليل الاقتصادي والمالي

11. تم إجراء التحليل الاقتصادي والمالي بناءً على نماذج استثمارية محددة تم تطويرها لكل مكون وفقاً للتصميم الفني للمشروع. يقدم الجدول 3.1 ملخصاً للخصائص الرئيسية والافتراضات والتکاليف الإضافية المتوقعة والفوائد لنماذج الاستثمار في إطار المكون 1. تم تصنیف نماذج الاستثمار إلى ثلاثة أنواع بناءً على التكنولوجيات والأنشطة التي سيتم تمويلها في إطار المكونات الفرعية 1.1 و 1.2: (أ) المنح المقابلة؛ (ب) القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الجدول 3.2. وصف نماذج الاستثمار.

نماذج الاستثمار		افتراضات عامة
المكون الفرعي 1.1: تطوير سلاسل القيمة الذكية مناخياً من خلال تحسين التجميع		المكون الفرعي 1.1: تطوير سلاسل القيمة الذكية مناخياً من خلال تحسين التجميع
1. تقييمات الزراعة الذكية مناخياً	الهدف: خلق الحوافز من خلال المنح المقابلة لاعتماد تقنيات الزراعة الذكية مناخياً	الهدف: خلق الحوافز من خلال المنح المقابلة لاعتماد تقنيات الزراعة الذكية مناخياً
أ. أنظمة الري المتطورة – المعتمدة على الضغط 130 على الضغط من منظمات 1950 المستفيد، 2925 هكتار	المستفيدين المباشرون: 450 منظمة من منظمات المنتجين، 9750 مزارعاً، 9848 هكتاراً	المستفيدين المباشرون: 450 منظمة من منظمات المنتجين، 9750 مزارعاً، 9848 هكتاراً
أ. أنظمة الري المتطورة – المعتمدة على الضغط 130 على الضغط من منظمات 1950 المستفيد، 2925 هكتار	أنماط المحاصيل الإرشادية: الخضروات (الطماطم)، الحبوب (القمح)، النباتات الدرنية (البطاطس)، الفواكه (التفاح، البرتقال، الزيتون).	أنماط المحاصيل الإرشادية: الخضروات (الطماطم)، الحبوب (القمح)، النباتات الدرنية (البطاطس)، الفواكه (التفاح، البرتقال، الزيتون).
أ. أنظمة الري المتطورة – المعتمدة على الضغط 130 على الضغط من منظمات 1950 المستفيد، 2925 هكتار	الفوائد: من المتوقع أن يؤدي اعتماد تقنيات الري المتقدمة (التنقيط، والرش، إلخ) إلى زيادة عائدات المزارعين من خلال تحسين المحاصيل (+ 40٪) وجودة المنتجات. يقلل الاستخدام الفعال للدخلات من تکاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى تحسين الربحية. كما يهدف المشروع إلى تعزيز مبيعات المنتجات الزراعية، مما يؤدي إلى زيادة دخل المزارعين. من المتوقع أن يؤدي اعتماد هذه التكنولوجيا إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ.	الفوائد: من المتوقع أن يؤدي اعتماد تقنيات الري المتقدمة (التنقيط، والرش، إلخ) إلى زيادة عائدات المزارعين من خلال تحسين المحاصيل (+ 40٪) وجودة المنتجات. يقلل الاستخدام الفعال للدخلات من تکاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى تحسين الربحية. كما يهدف المشروع إلى تعزيز مبيعات المنتجات الزراعية، مما يؤدي إلى زيادة دخل المزارعين. من المتوقع أن يؤدي اعتماد هذه التكنولوجيا إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ.
أ. أنظمة الري المتطورة – المعتمدة على الضغط 130 على الضغط من منظمات 1950 المستفيد، 2925 هكتار	التکاليف: ارتفاع تکاليف الصيانة والتکاليف المتكررة الأخرى	التکاليف: ارتفاع تکاليف الصيانة والتکاليف المتكررة الأخرى



<p>أنماط المحاصيل الإرشادية: الخضروات (الخيار، الطماطم)، الحبوب (القمح)، النباتات الدرنية (البطاطس)، الفواكه (التفاح، البرتقال، الزيتون).</p> <p>الفوائد: من المتوقع أن يؤدي اعتماد هذه التقنية إلى زيادة عائدات المزارعين من خلال تحسين المحاصيل (+20٪) وجودة المنتجات. يقلل الاستخدام الفعال للمدخلات من تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى تحسين الربحية. كما يهدف المشروع إلى تعزيز مبيعات المنتجات الزراعية، مما يؤدي إلى زيادة دخل المزارعين. من المتوقع أن يؤدي اعتماد هذه التكنولوجيا إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ.</p> <p>التكاليف: ارتفاع تكاليف الصيانة والتكاليف المتكررة الأخرى</p>	<p>ب. الألواح الشمسية -</p> <p>أنظمة ضخ الري المعتمدة على الضغط (260 منظمة من منظمات المنتجين، 5850 مستفيد، 3900 هكتار)</p>
<p>أنماط المحاصيل الإرشادية: الخضروات (الطماطم)، الحبوب (القمح)، النباتات الدرنية (البطاطس)، الفواكه (التفاح، البرتقال، الزيتون).</p> <p>الفوائد: من المتوقع أن يؤدي اعتماد هذه التقنيات إلى زيادة عائدات المزارعين من خلال تحسين المحاصيل (+25٪) وجودة المنتجات. يقلل الاستخدام الفعال للمدخلات من تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى تحسين الربحية. كما يهدف المشروع إلى تعزيز مبيعات المنتجات الزراعية، مما يؤدي إلى زيادة دخل المزارعين. من المتوقع أن يؤدي اعتماد هذه التكنولوجيا إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ.</p> <p>التكاليف: ارتفاع تكاليف الصيانة والتكاليف المتكررة الأخرى</p>	<p>ج. الآلات الزراعية -</p> <p>الإنتاج الأولى (65 منظمة من منظمات المنتجين، 975 مستفيد، 1463 هكتار)</p>
<p>أنماط المحاصيل الإرشادية: الخضروات (الخيار، الطماطم)، النباتات الدرنية (البطاطا)، الفواكه (التفاح، البرتقال، الزيتون).</p> <p>الفوائد: من المتوقع أن يؤدي اعتماد هذه التقنيات إلى زيادة عائدات المزارعين من خلال تحسين المحاصيل (+15٪) وجودة المنتجات. يقلل الاستخدام الفعال للمدخلات من تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى تحسين الربحية. كما يهدف المشروع إلى تعزيز مبيعات المنتجات الزراعية، مما يؤدي إلى زيادة دخل المزارعين. من المتوقع أن يؤدي اعتماد هذه التكنولوجيا إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ.</p> <p>التكاليف: ارتفاع تكاليف الصيانة والتكاليف المتكررة الأخرى</p>	<p>د. معدات ما بعد الحصاد ومعدات التجهيز الموفقة للطاقة</p> <p>(130 منظمة من منظمات المنتجين، 2925 مستفيد، 2950 هكتار)</p>
<p>أنماط المحاصيل الإرشادية: الخضروات (الطماطم)، الفواكه (الفراولة).</p> <p>الفوائد: من المتوقع أن يؤدي اعتماد هذه التقنية إلى زيادة عائدات المزارعين من خلال تحسين المحاصيل (+20٪) وجودة المنتجات. يقلل الاستخدام الفعال للمدخلات من تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى تحسين الربحية. كما يهدف المشروع إلى تعزيز مبيعات المنتجات الزراعية، مما يؤدي إلى زيادة دخل المزارعين. من المتوقع أن يؤدي اعتماد هذه التكنولوجيا إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ.</p> <p>التكاليف: ارتفاع تكاليف الصيانة والتكاليف المتكررة الأخرى</p>	<p>هـ. دفيئات زراعية مجتمعية (65 منظمة من منظمات المنتجين، 975 مستفيد، 341 هكتار)</p>
<p>المكون الفرعى 1.2: دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة العاملة في مجال الأغذية الزراعية</p>	
<p>الأهداف: يهدف المشروع إلى تعزيز تحسين الإنتاجية بين شركات الصناعة الزراعية وشركات السياحة الزراعية من خلال توفير القروض.</p> <p>المستفيدين (المؤسسات الصغرى والمتوسطة): 252 شركة صناعة زراعية و 63 شركة سياحة زراعية</p>	<p>2. القروض</p>
<p>المنتجات الإرشادية: سيستهدف المشروع معالجة وتجهيز مختلف المنتجات الزراعية، بما في ذلك الحبوب (القمح) والفواكه (الفراولة) والخضروات (الطماطم) والنباتات الدرنية (البطاطس) والبقوليات (الحمص) والأعشاب العطرية (الكزبرة) واللحوم.</p> <p>الفوائد: سيساعد تسهيل الوصول إلى القروض الائتمانية على زيادة دخل شركات الصناعة الزراعية، ومنظمات المنتجين، وشركات السياحة الزراعية، وتوسيع وتنويع الإنتاج. وسيساعد الاستخدام الفعال للمدخلات والمياه والطاقة أيضًا على تقليل تكاليف الإنتاج وتحسين الربحية. فضلاً عن ذلك، يهدف المشروع إلى تعزيز مبيعات المنتجات الزراعية.</p> <p>التكاليف: قد يؤدي التوسيع في الإنتاج إلى زيادة تكاليف الصيانة وارتفاع تكاليف التسويق والتكاليف الثابتة المرتبطة بتوسيع الإنتاج.</p>	<p>أ- شركات الصناعة الزراعية</p>



<p>المنتجات الإرشادية: سيسهدف المشروع أنشطة السياحة الزراعية المرتبطة بزراعة الزيتون والعنب والمنتجات الزراعية الغذائية الأخرى ذات الصلة.</p> <p>الفوائد: سيساعد تسهيل الوصول إلى القروض الائتمانية على زيادة دخل شركات السياحة الزراعية، وتوسيع وتتوسيع الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، يهدف المشروع إلى زيادة زيارات السياح وتعزيز مبيعات المنتجات الزراعية.</p> <p>التكليف: قد يؤدي التوسيع في الإنتاج إلى زيادة تكاليف الصيانة وارتفاع تكاليف التسويق والتكليف الثابتة المرتبطة بصيانة وتشغيل مرافق السياحة.</p>	ب- شركات السياحة الزراعية
<p>الأهداف: يهدف المشروع إلى تعزيز تحسين الإنتاجية بين نظم الزراعة الصغيرة من خلال تقديم القروض الصغيرة</p> <p>المستفيدين: 2000 مزارع صغير</p>	3. القروض الصغيرة
<p>أنماط المحاصيل الإرشادية: الخضروات (الطماطم)، الحبوب (القمح)، النباتات الدرنية (البطاطس)، الفواكه (التفاح، البرتقال، الزيتون).</p> <p>الفوائد: سيساعد تسهيل الوصول إلى القروض الائتمانية على زيادة دخل صغار المزارعين، وتوسيع وتتوسيع الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، يهدف المشروع إلى زيادة زيارات السياح وتعزيز مبيعات المنتجات الزراعية. وسيساعد الاستخدام الفعال للمدخلات والمياه والطاقة أيضًا على تقليل تكاليف الإنتاج وتحسين الربحية. فضلاً عن ذلك، يهدف المشروع إلى تعزيز مبيعات المنتجات الزراعية.</p> <p>التكليف: ارتفاع تكاليف الصيانة والتكليف المتكررة الأخرى</p>	ج. القروض الصغيرة - صغار المزارعين

12. يقدم الجدول 3.2. ملخصاً للخصائص الرئيسية والافتراضات والتكليف الإضافية المتوقعة والفوائد التي تمأخذها في الاعتبار لنماذج الاستثمار في إطار المكون 2. وقد تم تصنيف نماذج الاستثمار إلى خمسة أنواع بناءً على البنية التحتية والأنشطة التي سيتم تمويلها في إطار المكونات الفرعية 2.1 و 2.2: (أ) بحيرات اصطناعية، (ب) الطرق الريفية، (ج) مشاريع الري، (د) معالجة مياه الصرف الصحي، و(ه) إدارة النفايات لاقتصاد دائري.

الجدول 3.3. وصف نماذج الاستثمار.

افتراضات عامة	نموذج الاستثمار
<p>المكون الفرعى 2.1: تحسين البنية التحتية للمجتمعات الريفية للزراعة</p>	
<p>الهدف: يهدف المشروع إلى إنشاء بحيرات اصطناعية صغيرة لتحسين إمدادات المياه</p> <p>المستفيدين: 600 مزارع، 30 بحيرة اصطناعية</p>	1. البحيرات الاصطناعية
<p>أنماط المحاصيل الإرشادية: يستهدف المشروع زراعة محاصيل مختلفة، بما في ذلك الخضروات مثل الطماطم والحبوب مثل القمح والنباتات الدرنية مثل البطاطس والفواكه مثل التفاح.</p> <p>الفوائد: من المتوقع أن يحسن المشروع بشكل كبير كمية إمدادات المياه، مما يؤدي إلى زيادة إيرادات المزارعين من خلال تحسين المحاصيل جراء تطبيق الري التكميلي. بالإضافة إلى ذلك، يهدف المشروع إلى زيادة مبيعات المنتجات الزراعية، مما يؤدي إلى زيادة دخل للمزارعين.</p> <p>التكليف: سيتطلب المشروع زيادة في تكاليف صيانة نتيجة البنية التحتية للري، بالإضافة إلى تكاليف التسويق بسبب زيادة الإنتاج.</p>	1. البحيرات الاصطناعية
<p>الهدف: يهدف المشروع إلى تحسين الرابط بين المناطق الريفية من خلال إعادة تأهيل الطرق الريفية/الزراعية لتحسين الوصول للسلع إلى الأسواق ووصول الخدمات للمزارعين.</p> <p>المستفيدين: 2300 مزارع (40 كلم من الطرق)</p>	2. الطرق الريفية
<p>المنتجات الإرشادية: يستهدف المشروع تحسين تسويق المنتجات الزراعية المختلفة، بما في ذلك الخضروات مثل الطماطم والحبوب مثل القمح والنباتات الدرنية مثل البطاطس والفواكه مثل التفاح.</p> <p>الفوائد: من المتوقع أن يعزز المشروع بشكل كبير تسويق المنتجات الزراعية لتحسين الربط. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يتم تخفيض تكاليف السفر بسبب تحسين البنية التحتية الحيوية.</p>	

<p>الهدف: يهدف المشروع إلى إعادة تأهيل و/أو إنشاء البنية التحتية للري لتحسين نوعية وكمية إمدادات المياه الموجهة للزراعة.</p> <p>المكoun الفرعي 2.2 استعادة الوصول وحماية البنية التحتية والخدمات التي تديرها الوكالة والتي تدعم الزراعة</p> <p>الهكتارات المستفيدة: 4000 مزارع على الأقل، 10000 هكتار</p>	<p>التكليف: سيتطلب المشروع زيادة في تكاليف صيانة البنية التحتية الحيوية</p>
<p>نطء المحاصيل الإرشادي: يستهدف المشروع زراعة محاصيل مختلفة، بما في ذلك الخضروات مثل الطماطم والخوب مثل القمح والنباتات الدرنية مثل البطاطس والفواكه مثل التفاح.</p> <p>الفوائد: من المتوقع أن يحسن المشروع بشكل كبير كمية ونوعية إمدادات المياه، مما يؤدي إلى زيادة إيرادات المزارعين من خلال تحسين المحاصيل والأسعار وتوسيع الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، يهدف المشروع إلى زيادة مبيعات المنتجات الزراعية، مما يؤدي إلى زيادة دخل المزارعين. علاوة على ذلك، يمكن أن تساعد جودة المياه المحسنة الناتجة عن المشروع في تقليل الإصابة بالأمراض المعدية بين السكان المحليين، مما قد يقلل بشكل كبير من تكاليف العلاج ويحد من أيام العمل غير المنتجة بسبب المرض.</p> <p>التكليف: سيتطلب المشروع زيادة في تكاليف الصيانة نتيجة للزيادة في التأهيل، بالإضافة إلى تكاليف التسويق بسبب زيادة الإنتاج من توسيع المساحة المروية. في الوقت نفسه، من شأن إعادة التأهيل أن تقلل من تكلفة الري للمزارعين الذين يستخدمون الضخ المكلف للمياه من الآبار.</p>	<p>3. مشاريع الري</p>
<p>الهدف: يهدف المشروع إلى إعادة تأهيل و/أو إنشاء مرافق معالجة مياه الصرف الصحي للحد من تلوث إمدادات المياه والتربة للإنتاج الزراعي.</p> <p>المزارعون المستفيدون: المزارعون والمجتمع الريفي</p>	<p>4. معالجة مياه الصرف الصحي واستخدامها في الري</p>
<p>نطء المحاصيل الإرشادي: يستهدف المشروع زراعة محاصيل مختلفة، بما في ذلك الخضروات مثل الطماطم والخوب مثل القمح والنباتات الدرنية مثل البطاطا والفواكه مثل التفاح مع تحسين جودة مياه الري.</p> <p>الفوائد: من المتوقع أن يحسن المشروع بشكل كبير كمية ونوعية إمدادات المياه، مما يؤدي إلى زيادة إيرادات المزارعين من خلال تحسين المحاصيل والأسعار وتوسيع الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، يهدف المشروع إلى زيادة مبيعات المنتجات الزراعية، مما يؤدي إلى زيادة دخل المزارعين. علاوة على ذلك، يمكن أن تساعد جودة المياه المحسنة الناتجة عن المشروع في تقليل الإصابة بالأمراض المعدية بين السكان المحليين، مما قد يقلل بشكل كبير من تكاليف العلاج ويحد من أيام العمل غير المنتجة بسبب المرض.</p> <p>التكليف: سيتطلب المشروع زيادة في تكاليف صيانة منشآت معالجة مياه الصرف الصحي</p>	<p>نطء المحاصيل الإرشادي: يستهدف المشروع زراعة محاصيل مختلفة، بما في ذلك الخضروات مثل الطماطم والنباتات الدرنية مثل البطاطا والفواكه مثل التفاح مع تحسين جودة مياه الري.</p> <p>الفوائد: من المتوقع أن يحسن المشروع بشكل كبير كمية ونوعية إمدادات المياه، مما يؤدي إلى زيادة إيرادات المزارعين من خلال تحسين المحاصيل والأسعار وتوسيع الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، يهدف المشروع إلى زيادة مبيعات المنتجات الزراعية، مما يؤدي إلى زيادة دخل المزارعين. علاوة على ذلك، يمكن أن تساعد جودة المياه المحسنة الناتجة عن المشروع في تقليل الإصابة بالأمراض المعدية بين السكان المحليين، مما قد يقلل بشكل كبير من تكاليف العلاج ويحد من أيام العمل غير المنتجة بسبب المرض.</p> <p>الهدف: يهدف المشروع إلى تحسين إدارة النفايات الصلبة من خلال إعادة تأهيل وتطوير مرافق معالجة النفايات التي يمكن أن تنتج السماد من النفايات العضوية.</p> <p>المستفيدون: المزارعون والمجتمع الريفي.</p>
<p>الفوائد: من المتوقع أن يدر المشروع إيرادات من بيع السماد العضوي كسماد عضوي، والذي يمكن أن يوفر فوائد اقتصادية لمشغلى المرافق. علاوة على ذلك، ستساعد الإدارة المحسنة للنفايات الصلبة الناتجة عن المشروع في تقليل الإصابة بالأمراض المعدية بين السكان المحليين، مما قد يقلل بشكل كبير من تكاليف العلاج ويحد من أيام العمل غير المنتجة بسبب المرض.</p> <p>التكليف: سيتطلب المشروع زيادة في تكاليف صيانة منشآت معالجة النفايات الصلبة</p>	<p>5. إدارة النفايات لاقتصاد دائري</p>



13. يقدم الجدول 3.3. ملخصاً للخصائص الرئيسية والافتراضات والتكاليف الإضافية المتوقعة والفوائد التي تم النظر فيها لنماذج الاستثمار في إطار المكون 3. وقد تم تصنيف نماذج الاستثمار إلى ثلاثة أنواع بناءً على التقنيات والأنشطة التي سيتم تمويلها في إطار المكونات الفرعية 1.1 و 1.2 و 1.3: (أ) المساعدة الفنية لصغر المزارعين لغاية 20 دونماً، (ب) خدمات المساعدة الفنية الرقمية - الممارسات الزراعية الجيدة (GAP) والأراضي والإدارة المتكاملة للأفات (IPM) (ج) نظام التتبع الرقمي (د) أنظمة ترويج وتسويق صادرات الأغذية الزراعية.

الجدول 11. وصف نماذج الاستثمار.

نوع الاستثمار	افتراضات عامة
المكون الفرعى 3.1: تحسين الوصول إلى الممارسات الزراعية الذكية مناخياً والبيانات والمعرفة	<p>الهدف: ينصب تركيز المشروع على تقييم المساعدة الفنية للمزارعين لتبني الممارسات الزراعية الجيدة</p> <p>المستفيدين: 15000 مزارع 3587 هكتار</p> <p>نطء المحاصيل الإرشادي: يستهدف المشروع زراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل، بما في ذلك الخضروات (الطماطم، والخس، والخيار، والبازلاء)، والحبوب (القمح)، والنباتات الدرنية (البطاطا)، والفاواكه (التفاح، والبرتقال، والفراولة، والزيتون).</p> <p>الفوائد: من المتوقع أن يؤدي تبني الممارسات الزراعية الجيدة إلى زيادة عائدات المزارعين من خلال تحسين المحاصيل. وسيؤدي الاستخدام الفعال للمدخلات إلى الحد من تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى تحسين الربحية. كما يهدف المشروع إلى تعزيز مبيعات المنتجات الزراعية، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة دخل المزارعين. ومن المتوقع أن يساهم تبني الممارسات الزراعية الجيدة في تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وزيادة القدرة على التكيف مع تغير المناخ.</p> <p>التكاليف: يؤدي اعتماد التقنيات والأدوات الجديدة لتنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة إلى زيادة تكاليف الصيانة لدى المزارعين، وزيادة تكلفة التسويق.</p>
أ. المساعدة الفنية في الموقع	<p>الهدف: يهدف المشروع إلى تعزيز تبني الممارسات الزراعية الجيدة بين المزارعين باستخدام التقنيات الرقمية، وتقديم المساعدة الفنية والتدريب.</p> <p>المستفيدين: المزارعون ومنظّمات المنتجين والمؤسسات الزراعية.</p> <p>نطء المحاصيل الإرشادي: يستهدف المشروع زراعة محاصيل مختلفة، بما في ذلك الخضار مثل الطماطم والخس وال الخيار والكزبرة، وكذلك الفواكه مثل التفاح والبرتقال والفراولة.</p> <p>الفوائد: من خلال استخدام الأدوات والتقنيات الرقمية، يهدف المشروع إلى زيادة معدل اعتماد الممارسات الزراعية الجيدة، مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وزيادة كفاءة استخدام المدخلات. وسيتمكن المزارعون من الوصول إلى الأسواق الإلكترونية، والتي يمكن أن تعزز المبيعات وتؤدي إلى زيادة الدخل. بالإضافة إلى ذلك، قد يساعد المشروع في الحد من أمراض المحاصيل، مما يؤدي إلى ممارسات زراعية أكثر استدامة.</p> <p>التكاليف: سيتطلب المشروع تكاليف متعلقة بتنفيذ وصيانة التقنيات الرقمية، فضلاً عن التكاليف المرتبطة بتقديم المساعدة الفنية وتدريب المزارعين. ولكن، يمكن أن يساعد استخدام الأدوات الرقمية في تقليل تكاليف المعاملات وتحسين الكفاءة الإجمالية.</p>
أ. الخدمات الرقمية	<p>المكون الفرعى 3.2: تعزيز سلامة الأغذية</p> <p>الهدف: يهدف المشروع إلى تعزيز أنظمة الصحة وأنظمة التتبع الخاصة بالمنتجات الزراعية، وتحسين معايير الصحة والصحة النباتية وتحديث المختبرات المرتبطة بها.</p> <p>المستفيدين: قطاع الزراعة والثروة الحيوانية</p> <p>المنتجات الإرشادية: يستهدف المشروع إنتاج اللحوم والألبان، مع التركيز على إمكانية التتبع من المزرعة إلى السوق.</p> <p>الفوائد: يمكن أن يساعد تطبيق أنظمة صحية وأنظمة تتبع محسنة على زيادة ثقة المستهلكين والمصدرين في سلامة وجودة المحاصيل واللحوم ومنتجات الألبان، مما يؤدي إلى زيادة المبيعات وارتفاع الأسعار بالنسبة للمزارعين. كما</p>
3. نظام التتبع الرقمي	



<p>يهدف المشروع إلى زيادة القدرة التنافسية لصناعات المحاصيل واللحوم والألبان المحلية في الأسواق الدولية، وقد ينبع عن ذلك زيادة في عائدات الصادرات.</p> <p>التكاليف: سيتطلب المشروع تكاليف صيانة أنظمة الصرف الصحي والتبي.</p> <p>المكون الفرعى 3.3: تحسين أنظمة ترويج وتسويق صادرات الأغذية الزراعية</p>	<p>4. أنظمة ترويج وتسويق صادرات الأغذية الزراعية</p>
<p>الهدف: يهدف المشروع إلى زيادة صادرات المنتجات الزراعية من خلال تعزيز الترويج التجاري لها.</p> <p>المستفيدون: قطاع الزراعة والثروة الحيوانية</p> <p>المنتجات الإرشادية: يهدف المشروع إلى الترويج التجاري لمجموعة متنوعة من المنتجات الزراعية، بما في ذلك المحاصيل واللحوم والألبان.</p> <p>الفوائد: سيؤدي تعزيز الترويج التجاري للمنتجات الزراعية إلى زيادة قيمة صادرات هذه المنتجات.</p> <p>التكاليف: سيكون للمشروع تكاليف متكررة مرتبطة باستمرارية الترويج التجاري للمنتجات الزراعية، مثل نفقات التسويق والإعلان. ولكن الفوائد المحتملة لزيادة الصادرات تجعل هذا استثماراً مفيداً.</p>	

النتائج

14. النتائج الإجمالية. بالنسبة للاستثمار الإجمالي في المشروع، يعرض الجدول 12 القيم التقديرية للمقاييس المعيارية لقيمة المشروع

الجدول 3.4. تحليل التكاليف والعائد اللاحق - ملخص نتائج المؤشرات الاقتصادية والمالية

صافي القيمة الحالية (مليون دولار أمريكي)	معدل العائد الداخلي (%)	الفائدة/التكلفة	قيمة التعديل - الفوائد (%)	قيمة التعديل - التكاليف (%)
المؤشرات الاقتصادية				
237.9	%12.32	1.54	%35-	%54
المؤشرات المالية				
82.6	%10.76	1.21	%18-	%21

15. تشير القيمة الحالية الصافية للمشروع ومعدل العائد الداخلي أن الاستثمار سيؤدي إلى عوائد اقتصادية مواتية، تقع ضمن النطاق الملحوظ في الدراسات العالمية لمشاريع مماثلة. ومع ذلك، فإن أي صدمة خارجية تؤدي إلى انخفاض بنسبة تزيد عن 32 في المئة في صافي الفوائد الإضافية أو زيادة تفوق 46 في المئة في التكاليف الإضافية يمكن أن تؤثر سلباً على الربحية الاقتصادية للمشروع. وسيكون لأنخفاض الفوائد الإضافية بنسبة تزيد عن 11 في المئة وزيادة التكاليف الإضافية بنسبة تزيد عن 13 تأثيراً مماثلاً من الناحية المالية.

16. لتقدير قوة التحليل، أجريت تحليلات للحساسية والسيناريو. واحتارت هذه التحليلات تأثير التغييرات المحتملة في المعايير الرئيسية على عوائد المشروع مع الأخذ في الاعتبار الدرجة العالية من عدم اليقين في معايير الاستثمار المستخدمة. تضمن أحد السينариوهات تقليص فترة التقييم في السيناريو الأساسي والبالغة 30 سنة إلى 25 سنة و15 سنة على التوالي. وتنظر النتائج، كما هو معروض في الجدول 3.5، أن العائد الاقتصادي والمالي على الاستثمار يتناقص مع فترة تقييم أقصر.

الجدول 3.5. تحليل الحساسية - آثار التغيير في فترة التقييم

المؤشرات	30 سنة (السيناريو الأساسي)	25 سنة	20 سنة	15 سنة
----------	----------------------------	--------	--------	--------



المؤشرات الاقتصادية				
3.7	96.1	173.5	237.9	صافي القيمة الحالية (مليون دولار أمريكي)
%6.22	%9.98	11.60%	%12.32	معدل العائد الداخلي (%)
المؤشرات المالية				
57.7-	3.7	48.5	82.6	صافي القيمة الحالية (مليون دولار أمريكي)
%4.10	%8.18	%9.90	%10.76	معدل العائد الداخلي (%)

17. كشف تحليل الحساسية الذي تم إجراؤه على المؤشرات الاقتصادية للمشروع عن آثار التغيرات في المعايير الرئيسية على قيمة المشروع. ويوضح الجدول 3.6. آثار التغيرات في معدلات الخصم الاجتماعي وتكلفة رأس المال على المؤشرات الاقتصادية والمالية المقدرة. فارتفاع معدل الخصم الاجتماعي وتكلفة رأس المال يؤدي إلى انخفاض صافي القيمة الحالية.

الجدول 3.6 - تحليل الحساسية - آثار التغيير في معدلات الخصم.

صافي القيمة الحالية الاقتصادية (مليون دولار أمريكي)	السيناريو
المؤشرات الاقتصادية	
237.9	السيناريو الأساسي - معدل الخصم الاجتماعي (%)
128.7	معدل خصم اجتماعي مرتفع - %8
المؤشرات المالية	
82.6	السيناريو الأساسي - معدل الخصم الاجتماعي (%)
18.3	معدل خصم اجتماعي مرتفع - %10

18. يقدم الجدول 3.7. مقارنة بين قيم صافي القيمة الحالية الاقتصادية ومعدل العائد الاقتصادي الداخلي في إطار سيناريوهات مختلفة، بما في ذلك الأسعار التقديرية المنخفضة والمرتفعة للكربون بمعزل عن القيمة المقدرة للكربون. ويحتوي المرفق 4 مزيد من المعلومات حول هذا التحليل.

الجدول 3.7 - المؤشرات الاقتصادية في سيناريو الأسعار التقديرية المنخفضة والمرتفعة للكربون.

سعر تقديرى مرتفع للكربون (سيناريو متضائل)	سعر تقديرى منخفض للكربون (السيناريو الأساسي)	بدون النظر في قيمة الحد من انبعاثات غازات الدفيئة	المؤشرات
245.1	237.9	229.8	صافي القيمة الحالية الاقتصادية (مليون دولار أمريكي)
%12.52	%12.32	%12.13	معدل العائد الاقتصادي الداخلي (%)

19. أجري تحليل الحساسية أيضًا لتقييم تأثير التغيرات في المعايير الرئيسية على معدل العائد الاقتصادي المقدر. يعرض الجدول 3.8. نتائج التحليل الذي يوضح كيفية استجابة معدل العائد الاقتصادي الداخلي للانخفاضات والزيادات التدريجية في قيم المعايير الرئيسية، مثل مردود المحاصيل



والأسعار وتكليف الإنتاج والتأثيرات المشتركة لهذه المتغيرات. ويوفر هذا التحليل نظرة على صلابة العوائد المقدرة للمشروع في مواجهة التغييرات المحتملة في المعايير الرئيسية.

الجدول 3.8. تحليل الحساسية - آثار التغييرات في المعايير الرئيسية المختارة

قيمة معدل العائد الاقتصادي الداخلي (نسبة مؤدية)							المعيار
20%	10%	5%	0%	-5%	-10%	-20%	
%13.16	%12.79	%12.57	%12.32	%12.05	%11.74	%10.97	مردود المحاصيل
%13.30	%12.87	%12.61	%12.32	%12.00	%11.62	%10.68	السعر
%13.30	%12.87	%12.61	%12.32	%12.41	%12.49	12.65%	تكليف الإنتاج
%13.78	%13.16	%12.77	%12.32	%11.81	%11.21	%9.69	تأثير المشترك (مردود المحاصيل، السعر، تكليف الإنتاج)

20. تشير نتائج تحليل الحساسية إلى أن التغييرات في مردود المحاصيل والأسعار وتكليف الإنتاج يمكن أن يكون لها تأثير كبير على معدل العائد الاقتصادي الداخلي للمشروع. يعني هذا إلى أن العائدات الاقتصادية قد تتأثر بتقلبات السوق أو الظواهر المناخية التي يمكن أن تؤثر على مردود المحاصيل. لذا من المهم رصد هذه العوامل وتعديل خطة المشروع وفقاً لذلك لتحفيز أي آثار سلبية محتملة على الربحية.

الاستنتاج

21. استناداً إلى نتائج التحليل المسبق للتكليف والفوائد، يمكن الاستنتاج أن الاستثمار العام في المشروع سيحقق عوائد اقتصادية ومالية إيجابية. يتجاوز معدل العائد الداخلي المقدر معدل الخصم الاجتماعي وتكلفة رأس المال الذي تم أخذها بعين الاعتبار في هذا التحليل، مما يشير إلى أن المشروع مجدي اقتصادياً ومالياً وقابل للتطبيق لفترة تقييم تبلغ 30 عاماً. كما يشير التحليل إلى أن الأنشطة الرئيسية الممولة في إطار المكونات 1 و 2 و 3 ستتحقق عوائد اقتصادية ومالية إيجابية. ومع ذلك، من الضروري الإقرار بأن هذه النتائج تعتمد على بيانات محدودة وغير مباشرة بسبب عدم كفاية المعلومات وعدم اليقين المحيط بمعايير الاستثمار الأساسية المستخدمة في هذا التحليل.



المرفق 4: المنافع المشتركة لتغير المناخ

1. يوفر المشروع نهجاً شاملأً لدعم تطوير سلاسل القيمة الزراعية الذكية مناخياً والبنية التحتية الخضراء. يعالج المشروع، كما هو مبين أدناه، بشكلٍ مباشر قدرات لبنان المحدودة على التكيف ويتصدى لها، لا سيما في السياسات الهشة حيث أصبحت تأثيرات تغير المناخ واضحة، بل متوجه نحو التسارع، كما هو الحال في سبل العيش الريفية. وتم تصميم المشروع استرشاداً بتقرير المناخ والتنمية الخاص بـلبنان قيد الإعداد. يجذب المشروع أيضاً التمويل للوصول إلى البنية التحتية لإنتاج الطاقة لبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ بهدف تحسين الوصول إلى المياه وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة.

2. أصبحت تأثيرات تغير المناخ في لبنان واضحة بالفعل وتشير التوقعات إلى زيادة التغييرات في درجة الحرارة وهطول الأمطار. تشير رابع رسالة وطنية الصادرة مؤخراً والتي بعث بها لبنان إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ إلى أن مناخ لبنان شهد زيادة في المتوسط السنوي للدرجة الحرارة بمقدار 1.6 درجة مئوية وتقلبات قوية في كمية الأمطار سنوياً.⁶¹ بالإضافة إلى ذلك، لوحظ هطول أمطار غزيرة في السنوات الأخيرة إذ أشارت مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية في لبنان إلى انخفاض كمية الأمطار بنسبة 40 إلى 50 بالمئة في عام 2016 مقارنةً بالعام العادي.⁶² يمكن أن ترتفع درجات الحرارة طوال منتصف القرن بين 1.6 و 2.2 درجة مئوية بحلول نهاية القرن في سيناريو انبعاثات عالمية متوسطة (بحسب مسار التركيز التمثيلي 4.5) وعالية (بحسب مسار التركيز التمثيلي 8.5)، على التوالي. تؤكد التوقعات اتجاهات الاحتراء مع 43 يوماً إضافياً متوقعاً حيث تتجاوز درجات الحرارة القصوى 35 درجة مئوية، وزيادة في عدد أيام الجفاف المتتالية حيث يكون هطول الأمطار أقل من 1 ملم وتقدير انخفاض الغطاء النباتي بنسبة 40 إلى 70 بالمئة وبالتالي ستؤثر هذه التغييرات تراكماً وبشكل كبير على توافر المياه. من حيث الظواهر الجوية المتطرفة فمن المتوقع زيادة موجات الجفاف ومجوّبات الحرارة توافراً وحدةً، لا سيما في سهل البقاع والمناطق الشمالية والجنوبية من البلاد التي تشكل محاوراً زراعية⁶³.

3. سيشكّل تغير المناخ عاملاً مضاعفاً لأوجه الضعف القائمة في لبنان كما سيهدّد الأمن الغذائي بشكل أكبر بسبب القدرات المحدودة على التكيف. سيؤثّر تغير المناخ سلباً على النظم الغذائية عبر جميع الأبعاد الأربع للأمن الغذائي: التوفّر وامكانية الحصول على الغذاء والاستقرار. يتعرّض تفريغ الغذاء للخطر بسبب الانخفاض المتوقع في الغلة نتيجة تغير أنماط درجات الحرارة وهطول الأمطار. يعتبر قطاع الزراعة في لبنان أكبر مستهلك للمياه في البلاد حيث تصل حصة المياه المسحوبة إلى 61٪ من الإجمالي. للبنان قابلية عالية نسبياً للتأثر بالظواهر المناخية المتطرفة (مثل الجفاف كما الفيضانات) وتغير المناخ على المدى الطويل، مثل التغير في كمية الأمطار وارتفاع درجة الحرارة. ستشهد البنية التحتية المتعلقة بقطاع الزراعة أيضاً آثاراً مباشرةً وغير مباشرةً لتغير المناخ. ستؤدي الأحداث المتطرفة كإغراق الطرق أو إتلاف منشآت التبريد إلى عرقلة التسويق التجاري للسلع الحساس للوقت على طول سلسلة القيمة وستؤثّر خسائر اقتصادية. يؤثّر تغير المناخ أيضاً على الوصول إلى الغذاء عبر التأثير على القدرة الشرائية للمستهلكين من خلال ارتفاع الأسعار نتيجة انقطاعات في سلسلة القيمة يسبّبها التغير المناخ. يؤثّر تغير المناخ على استغلال المواد الغذائية بالدرجة الأولى عن طريق الحد من الأمن الغذائي من خلال ارتفاع معدل الإصابة بالأمراض المنسولة بالأغذية وانتشار الآفات والأمراض الجديدة. تتفاقم مخاطر الأمن الغذائي والتغذية فيما يتعلق بالاستقرار الغذائي بسبب الزيادة المتوقعة في توافر وشدة الأحداث المرتبطة بالمناخ. ستؤثّر المخاطر المناخية بشكل غير مناسب على أفراد المجتمعات في مناطق مثل عكار وبعلبك الهرمل حيث تشکل الزراعة مصدراً رئيسياً للدخل والعمالة، مما يزيد من تفاصيل توازن ينسم بالحساسية بالفعل ويزيد من تدهور الدخل وفرص العمل في المناطق الريفية. تشير التقديرات إلى أن التكاليف الإجمالية لأضرار تغير المناخ في عام 2018 تمثل 2 بالمئة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي (1.4 مليار دولار أمريكي) بكونها

⁶¹ MoE/UNDP/GEF (2022). Lebanon's Fourth National Communication to the UNFCCC. Beirut, Lebanon. See <https://www.undp.org/lebanon/publications/lebanons-4th-national-communication-climate-change>.

⁶² المرجع نفسه.

⁶³ MoE/UNDP/GEF (2022). Lebanon's Fourth National Communication to the UNFCCC. Beirut, Lebanon. See <https://www.undp.org/lebanon/publications/lebanons-4th-national-communication-climate-change>.



الفيضانات أكبر الأضرار (605 مليون دولار أمريكي).⁶⁴ تضرب آثار تغير المناخ الفئات الأشد فقرًا بشكل خاص، وتزيد الضغط على الأنظمة الغذائية الزراعية، مما يستلزم استثمارات عاجلة لبناء القدرة على التكيف والمرورنة.

لم يكن لبنان من كبار مسبيّي الانبعاثات تاريخيًّا حيث ساهم فقط في حوالي 0.04% في المئة من الانبعاثات العالمية.⁶⁵ ومع ذلك تقرن انبعاثات الغازات الدفيئة في لبنان بالنمو الاقتصادي حيث ينبع قطاع الطاقة 50% في المئة منها.⁶⁶ يعود هذا المستوى المرتفع لأنبعاثات قطاع الطاقة إلى الاعتماد شبه الكامل على مولدات الديزل من قبل الأسر والشركات نتيجة انهيار في توفير تلك الخدمة من قبل مؤسسة الكهرباء الوطنية. تشغّل الطاقة مساهمةً رئيسيةً في قطاع الزراعة في لبنان، لا سيما فيما يتعلق باستخراج المياه والري والتدعّف والتبريد وما إلى ذلك. شهدت السنوات الماضية ارتفاعًا حادًا في أسعار الوقود مما أثر على أفراد الفئات في البلاد بل أيضًا على المؤسسات الغذائية والزراعية، لا سيما الصغيرة والمتوسطة الحجم والموجودة في مناطق تعاني من قلة الخدمات. تساهُم النفايات في 6% في المئة من انبعاثات الغازات الدفيئة اعتبارًا من عام 2019 بسبب الأنشطة المتعلقة بتوليد ومعالجة النفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي. كما كان متوقًّعًا، تعد انبعاثات الميثان أكثر الغازات الدفيئة شيوعًا المنبعثة من النفايات وتصريف مياه الصرف الصحي ومعالجتها كما تشغّل 90% في المئة من انبعاثات القطاع. ومع ذلك، لا يصدر القطاع الزراعي سوى 3.5% في المئة من انبعاثات الغازات الدفيئة ومعظمها (55% في المئة) ينبع من الماشية (التخمر المعوي 33.9% في المئة، والسماد 47.8% في المئة) والأسمدة الاصطناعية (16.4% في المئة). بالإضافة إلى ذلك، تنجم انبعاثات الغازات الدفيئة غير المحسوبة عن هدر الأغذية وخسارتها في سلسلة الإمدادات الغذائية الزراعية بسبب سوء أساليب الحصاد؛ أي نقص التخزين البارد والنقل المناسب؛ سوء ممارسات التداول؛ التعرض للحرارة وأشعة الشمس؛ أنظمة تسويق غير الفعالة؛ ونقاط الضعف في السياسات والأطر التنظيمية. استنادًا إلى قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة، تساهُم أنظمة الأغذية الزراعية بنسبة 21% في المئة من انبعاثات الغازات الدفيئة من خلال تسليم المزرعة (farm gate) وانبعاثات ما قبل مرحلة الإنتاج وما بعدها وتغيير استخدام الأراضي.⁶⁷ لذلك، يحمل قطاع الأغذية الزراعية إمكانات كبيرة لفك ارتباط النمو بين قطاع إنتاجي رئيسي عن الانبعاثات، كما يوضح التحليل أدناه.

تكمّل مكونات المشروع بعضها البعض وتمكن التحول الذي مناخيًّا لسلسلة قيمة الأغذية الزراعية كما ستحسن الوضع على المدى القصير وستقلل من تأثير مساهمة لبنان في تغيير المناخ على المدى الطويل (الجدول 4.1).

الجدول 17. المنافع المشتركة بحسب المكون.

المكون	التخفيف	التكيف	المكون 1: استثمارات ذكية مناخياً في سلاسل القيمة الغذائية الزراعية
1.1. تطوير سلاسل القيمة الذكية مناخياً	تدعم العملية قدرة المزارعين على الاستثمار في تكنولوجيات ذكية مناخياً، بما في ذلك من خلال قديم منح مقابلة لخطط الأعمال المراعية للمناخ، ما من شأنه أن يساهم أيضًا في التكيف مع التغير المناخي أو التخفيف من وطأته. ومن المقرر أن يساهم اشتراط المنافع المناخية كأحد معايير الأهلية في تعزيز الاعتماد على الزراعة الذكية مناخياً. سيقوم المشروع أيضًا بتمويل المعارض الوطنية وأخرى حول المنتجات العضوية الذكية مناخياً.	سيتأثر القطاع الزراعي برمته بالتغييرات في توافر المياه، لاسيما صغار المزارعين ذات الأموال المحدودة للاستجابة للتغيرات. على مستوى المزارعين، ستزيد التدخلات للتكيّف مع التغير المناخي المتصلة بالاستثمار من قدرة القطاع على التكيف من خلال تمويل، على سبيل المثال، أنظمة الري الموفقة للمياه والوصول إلى مزيج المحاصيل الأكثر ملائمة لتقلب المناخ (المحاصيل المقاومة للجفاف، والحرارة، والآفات والأمراض). سيقلل المشروع من هجرة الشباب الناتجة عن المناخ من المناطق الريفية عبر توفير الوصول إلى التمويل وبناء القدرات وسيتحقق الهدف المذكور من خلال خلق فرص الدخل وتوفير الوسائل المالية للتكيّف. بناءً على التقييم الأولي للطلب، تشير التقديرات إلى أن حوالي 20% في المئة من المنح المقابضة ستتمويل تحسين كفاءة استخدام المياه	تضمين الاستثمارات لمؤهلة التي تهدف إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة ما يلي: الأصول الإنتاجية الموفقة للطاقة ومصادر الطاقة المتعددة مثل الخلايا الكهروضوئية الشمسية، والطاقة الشمسية الحرارية (التدعّف والتبريد)، والمعالجة ومعدات الآلات الزراعية الأخرى التي من شأنها أن تقلل من هدر الأغذية وغيرها من الحلول.
	سيؤدي تحسين الروابط بين المزارعين ومجهزي المواد الغذائية إلى الحد من هدر الأغذية وقدانها كما سيقلص انبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة بها. تشير التقديرات إلى أن حوالي 50% في المئة من المنح المناظرة ستتولى حلول الطاقة المتعددة بينما		تدعم العمليات قدرة المزارعين على الاستثمار في تكنولوجيات ذكية مناخياً، بما في ذلك من خلال قديم منح مقابلة لخطط الأعمال المراعية للمناخ، ما من شأنه أن يساهم أيضًا في التكيف مع التغير المناخي أو التخفيف من وطأته. ومن المقرر أن يساهم اشتراط المنافع المناخية كأحد معايير الأهلية في تعزيز الاعتماد على الزراعة الذكية مناخياً. سيقوم المشروع أيضًا بتمويل المعارض الوطنية وأخرى حول المنتجات العضوية الذكية مناخياً.

⁶⁴ 4th National Communication to the UNFCCC.

⁶⁵ <https://ourworldindata.org/contributed-most-global-co2>.

⁶⁶ <https://www.climatelinks.org/resources/climate-risk-profile-lebanon>.

⁶⁷ FAOSTAT: <https://www.fao.org/faostat/en/#data/EM/visualize>.



<p>يساعد هذا المكون الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال الأعمال التجارية الزراعية عالية النمو على إنشاء بنية تحتية مرنة لمعالجة الآثار المناخية للأحداث المتطرفة (كالجفاف والفيضانات) وقلة توافر المياه من خلال قروض تمويل التنمية الذكية مناخياً. توفر هنا إمكانات كبيرة لتعزيز مرونة العمليات، سواء عن طريق تحسين إمدادات المدخلات باستخدام الطاقة المتعددة، أو ضمان الإنتاج ببناليات أفضل لإدارة المياه. بالإضافة إلى ذلك، يمكن دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة ما بعد الحصاد من خلال الاستثمار في البنية التحتية المقاومة للتغيرات المناخية، مثل إنشاء مستودعات وتطوير ومصانع التجهيز ستعمل البنية التحتية لسلالات القيمة الزراعية من خلال دعم استثمارية الأعمال المحسنة أثناء وبعد ظواهر الجوية المتطرفة.</p>	<p>ستمول 30 في المئة من المنح المناظرة الأساليب المحسنة لتصنيع الأغذية مما سيساهم في الحد من هدر الأغذية والانبعاثات المرتبطة بذلك).</p>
<p>سيعطي المشروع الأولوية للاستثمارات في البنية التحتية للأغذية الزراعية المقاومة لتقلبات المناخ على مستوى المجتمع المحلي، مثل تحديث أنظمة الري على مستوى المجتمع المحلي وبناء بحيرات الجبال لضمان توافر المياه ومعالجة شح المياه الذي يتفاقم بسبب التغير المناخي. يعد الاستثمار في بحيرات الجبال أمراً حاسماً لتقليل الضغط على موارد المياه الجوفية. ستساهم إعادة التأهيل الذي مناخياً للطرق الزراعية في زيادة القدرة على التكيف مع المناخ من خلال بناء خنادق جانبية مرصوفة بالحجارة لتصريف المياه بعيداً عن الرصيف ويفصل تحسين جمع المياه وجمع المياه لري المزارع والنباتات والأشجار ولشرب الحيوانات والماشية.</p>	<p>سيساهم هذا المكون الفرعى في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة من خلال: (أ) البنية التحتية للطاقة المتعددة - أي الطاقة الشمسية بشكل أساسى - وبالتالي تقليل الاعتماد على مولدات дизيل العالية الانبعاثات، (ب) تقليل استخدام дизيل لضخ المياه الجوفية نتيجة تحسين توافر الري السطحي من خلال بناء بحيرات الجبال (ج) زيادة بالوعة الكربون من خلال إعادة تأهيل الطرق الزراعية الذكية مناخياً عبر زراعة الأشجار على امتداد الطريق لا سيما على المنحدرات الجانبية المعرضة للانهيار الأرضي وذلك لتحسين المرونة في الاستجابة للانجراف والمساهمة في بالوعة الكربون.</p> <p>من المقدر استخدام 80 في المئة من الميزانية لإنشاء بحيرات فوق التلال، و6 في المئة منها لبناء الطرق الفرعية.</p>
<p>سيمكن المكون الفرعى المجتمعات الريفية من التكيف بشكل أفضل مع آثار ندرة المياه المتزايدة من خلال تحسين الوصول إلى المياه في مواجهة شح المياه المتزايد الناجم عن تغيير المناخ. سيعمل المكون الفرعى أيضاً على تحسين الوصول إلى البنية التحتية العامة الأساسية مثل محطات معالجة مياه الصرف الصحي، والتي تسمح بإعادة استخدام المياه وبالتالي معالجة شح المياه الناجم عن تغيير المناخ. سيوفر كلا النوعين من الاستئناف للمجتمعات أمّا مائياً أفضل كما سيعدها لتآثيرات المناخ. وسيمّول المكون الفرعى أيضاً المساعدة الفنية اللازمة بشأن إدارة الجفاف وخطة المياه الجوفية لتعزيز القدرة على الصمود أمام تغيير المناخ ومن المتوقع أن يتم استخدام حوالي 57 في المئة من ميزانية المكون لخدمات الري، و20 في المئة لمعالجة مياه الصرف الصحي، و21 في المئة لمراكز العرض المخصصة للمزارعين.</p>	<p>سيساهم هذا المكون الفرعى في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة من خلال (أ) أنظمة الري العامة الموفرة للطاقة، حيث سيستفيد المستخدمون بموجهاً من إمدادات موثوقة من المياه المصفاة والمضغوطة، مما يدعهم في توفير تكاليف الكهرباء أو الوقود لضخ المياه من البئر وغير مرشح، (ب) أنظمة معالجة مياه الصرف الصحي الموفرة للطاقة و (ج) أنظمة إدارة النفايات الصلبة الموفرة للطاقة.</p> <p>سيؤدي دمج الطاقة المتعددة في جميع التدخلات إلى تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة وتعزيز التنمية منخفضة الكربون. سيتم زيادة معدل القدرة على معالجة مياه الصرف اليومية لخطط معالجة مياه الصرف الصحي المختارة من 5000 إلى 35000 طن متري في اليوم. وستضمن إعادة تأهيل البنية التحتية للنفايات الصلبة القدرة على تخزين ونقل النفايات</p>



	<p>بطرق تمكن من استعادة المواد واستغلالها من النفايات الزراعية والأسمدة المجمعة بشكل منفصل. يمكن بعد ذلك إعادة استخدام النفايات الحيوية، بما في ذلك إنتاج الغاز الحيوي. كما أن أنظمة التخلص من النفايات الصلبة المناسبة ستقلل أيضاً من حرق النفايات في الهواء الطلق وابعاثات الغازات الدفيئة المرتبطة بذلك. سيؤدي تحسين النفايات وإدارتها إلى تخفيضات كبيرة حيث تشير رابع رسالة وطنية إلى أن قطاعي النفايات ومياه الصرف الصحي هما المساهمين الرئيسيين في انبعاث غاز الميثان بنسبة أكثر من 70 بالمئة من إجمالي الانبعاثات.</p>
	<p>المكون 3: تحسين البيئة المواتية واستعادة خدمات الدعم لتنمية الأغذية الزراعية</p> <p>سيمول هذا المكون ما يلي: (أ) خرائط رقمية للتربة وأنظمة معلومات الطقس وآليات الإنذار المبكر الذي يسمح للمزارعين بفهم التأثيرات المناخية والتخطيط لها والتكيف معها مثل انخفاض كمية الأمطار والإجهاد الحراري وانتشار الآفات والأمراض ؛ (ب) الخدمات الإرشادية الرقمية وتحسين تقديم الخدمات الإرشادية مع التركيز على التقنيات الذكية مناخياً مثل إدارة المياه وتوزيع المحاصيل وإدارة التربية وتحديد الاستراتيجيات بهدف تعزيز التأهيل للكوارث المتعلقة بالمناخ ؛ و (ج) تعزيز التنسيق وتبادل المعرفة بين أصحاب المصحة ، الأمر الذي سيجمع بين صنع السياسات لفهم تأثيرات المناخ على مستوى المزارعين ونشر معلومات وأنظمة الزراعة الذكية مناخياً ذات الصلة من المستوى الحكومي.</p>
3.1. تحسين الوصول إلى الممارسات والبيانات والمعرفة الزراعية الذكية مناخياً	<p>سيضمن هذا المكون الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمارسات الذكية مناخياً من خلال الخدمات الإرشادية المحسنة. سيوفر المكون معلومات ويساعد على تدريب المزارعين على الممارسات الزراعية الذكية مناخياً، مثل إدارة التربية المحسنة، وتربيبة الحيوانات واستخدام المكافحة البيولوجية للآفات والمراقبة المتكاملة لتقليل استخدام المواد الكيميائية ومبيدات الآفات () بهدف الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، ومعلومات عن تقنيات لتقليل المساحات المحروقة وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة لزيادة الكربون العضوي في التربية والمعدات الموفرة للطاقة في الري والجر وتوليد واستخدام الطاقة المتتجدة. سيدعم المكون أيضاً أنشطة بناء القدرات لتسهيل عمليات الاقتصاد الدائري، مثل الصيانة المناسبة وإعادة تدوير البنية التحتية للطاقة المتتجدة ووضع مبادئ المشتريات الخضراء.</p>
3.2. تدعيم السلامة الغذائية	<p>سيؤدي المكون إلى مراقبة محسنة للمخلفات الكيميائية في المنتجات النباتية والغذائية. ستعمل المراقبة على تحفيز الممارسات الزراعية الجيدة، مما يساهم بشكل مباشر في تقليل استخدام الأسمدة وتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة ذات الصلة بهدف الامتثال للمعايير التنظيمية. أخيراً، سيقتصر الاستغناء عن الورق انبعاثات ثاني أكسيد الكربون كما سيساهم في التخفيف من آثار تغير المناخ.</p>
3.3. تحسين أنظمة ترويج وتسويق الصادرات الغذائية الزراعية	<p>قد يساعد الوصول إلى الأسواق الدولية في تحسين تعلم أساليب وممارسات الزراعة الذكية مناخياً على الصعيد الدولي. على سبيل المثال، ستوضّح المشاركة في المعارض والبعثات التجارية لتحسين آليات التصدير أحدث الأساليب والممارسات الزراعية الذكية مناخياً المتاحة تجاريًا، مثل المحاصيل المقاومة للجفاف أو ممارسات إدارة المياه الموفرة للطاقة واستخدامها محلياً. وستقدم أيضاً فرضاً لاستعراض المنتجات العضوية الذكية مناخياً على الساحة الدولية. وبالمثل، فإن الوصول إلى معلومات السوق يحفّز التعلم عن المعرفة الدولية للزراعة الذكية مناخياً وبيني القدرات المحلية. سيوفر تحسين الوصول إلى الأسواق تنويع الصادرات والواردات لسلسلة القيمة وبناء القدرة على المرونة؛ في حالة حدوث أعطال، ستتضمن طرق التجارة والموردون والأسواق البديلة استمرارية الإنتاج والدخل.</p>
5. إدارة المشروع والمعرفة	<p>سيدعم المشروع جمع البيانات ورصد الفوائد المناخية المشتركة والتحقق منها. وستتولى حدة تنسيق المشروع عملية الإبلاغ عن مؤشرات النتائج المتعلقة بالفوائد المشتركة للمناخ إلى وزارة البيئة، امتثالاً لمتطلبات الإبلاغ الخاصة باتفاق باريس. بالإضافة إلى ذلك، سibile المشروع عن الكمية السنوية لتجمیع المياه (السعة بالمتر المكعب أو اللتر)، وعدد أنظمة ضخ المياه الكهروميكانيكية الممولة، والاستخدام الفعلي المرتبط بها أثناء استعراض منتصف المدة ومراجعة الإنجاز.</p>

الحسابات المتعلقة بغازات الدفيئة

6. **ولاية الشركة.** تم تحليل الغازات الدفيئة كجزء من ولاية الشركة المتمثلة في احتساب انبعاثات غازات الدفيئة للقرופض الاستثمارية في القطاعات المعنية.



7. **المنهجية.** من أجل تقيير الأثر الذي تخلفه الاستثمارات الزراعية على انبعاثات غازات الدفيئة وعزل الكربون، تم استخدام برنامج EX-ACT (v9)، الذي طورته منظمة الأغذية والزراعة. يعتمد برنامج EX-ACT بشكل أساسي على تنفيذ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام 2019 للمبادئ التوجيهية لعام 2006 لقوائم الجرد الوطنية لغازات الاحتباس الحراري (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ 2019) وملحق الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ 2013 و 2013 لإرشادات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام 2006 بشأن قوائم الجرد الوطنية لغازات الاحتباس الحراري: الأراضي الرطبة (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ 2014) بحث علمي. يسمح برنامج EX-ACT بتقييم صافي رصيد الكربون للمشروع، والذي يُعرف بأنه صافي رصيد مكافىء ثاني أكسيد الكربون (CO₂eq) من غازات الدفيئة المنبعثة أو المحتجزة نتيجة لتنفيذ المشروع مقارنة بسيناريو بدون مشروع. يقدر برنامج EX-ACT التغيرات في مخزون الكربون (الانبعاثات أو المصادر)، معتبراً عنها بالأطنان المكافئة من ثاني أكسيد الكربون لكل هكتار في السنة.⁶⁸

مميزات المشروع والافتراضات ذات الصلة

8. يهدف احتساب نسبة غازات الدفيئة إلى تحديد تدخلات المشروع التي ستؤثر في الانبعاثات من الأرض (على سبيل المثال، إدارة تغيير المحاصيل، وتحسين عملية الري، واستخدام الأسمدة). ويهدف المشروع إلى تعزيز قدرة المزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الأغذية الزراعية اللبناني على الصمود. وتشمل انبعاثات غازات الدفيئة غير المحسوبة الحد من انبعاثات غازات الدفيئة من نفايات الطعام وقدانه، وتحسين إدارة مياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة.

9. **الافتراضات الأساسية:** يتميز لبنان بمناخ دافئ معتدل، مع رطوبة جافة. أمّا ترتيبه فهي طينية عالية النشاط. تبلغ فترة تنفيذ المشروع خمس سنوات، في حين يفترض أن تبلغ مرحلة الرسملة 15 سنة. ومن المفترض أيضاً لا يختلف "السيناريو من دون مشروع" عن "السيناريو الأولي"، كما يقدر التحليل أن تكون ديناميات التغيير خطية خلال مدة المشروع.

10. **إدارة المحاصيل:** من المقرر أن يشجع المشروع على استخدام أنواع مختلفة من التكنولوجيا الزراعية الجيدة والذكية مناخياً، مثل الزراعة البينية (الحبوب / البقوليات) وتناوب المحاصيل؛ والبذور المعتمدة التي تتحمل الجفاف وتتضح مبكراً، والحفاظ على التربة (التخفيف من الحرث)، وعدم حرق المخلفات، واستخدام مدخلات الكربون المتوسط من خلال الأنشطة المدعومة من خلال المكونين الفرعيين 1.1 و 3.1. وسيتم اعتماد هذه التقنيات المتقدمة في حوالي 15000 هكتار من المحاصيل (31 في المائة من البستنة، و5 في المائة من البقل، و6 في المائة من القمح، و39 في المائة من البساتين، و19 في المائة من الزيتون)، ما من شأنه أن يخفف من استخدام الأسمدة بحسب التوقعات. واستناداً إلى بيانات البنك الدولي، بلغ معدل استخدام الأسمدة في لبنان خلال العشرين عاماً الماضية 251 كلغ لكل هكتار (NPK 17-17-17)؛ ومن المتوقع انخفاض استخدام الأسمدة بنسبة 25 في المائة. ستركز الممارسات الزراعية الجيدة والذكية مناخياً على الممارسات الحاسمة في تعزيز المحاصيل والجودة، وإدارة ما بعد الحصاد، فضلاً عن طرق الحفاظ على البذور على مستوى المجتمع / المزرعة.

11. **إدارة الأراضي العشبية والتغيرات الأخرى على صعيد استغلال الأراضي.** من المتوقع أن يعالج المشروع مشكلة تدهور 1000 هكتار من الأراضي العشبية من خلال تحسين تطبيق المدخلات (البذور) وتغيير استخدام الأراضي إلى النظم الرعوية الحرجية من خلال المكونين الفرعيين 1.1 و 3.1. واستناداً إلى دراسة التربة، ما من خسارة أو مكاسب كبيرة في تربة الكربون العضوي في العشرين عاماً القادمة. ومن ثم، يفترض أن الحالة الأولى لعدم تدهور وجود القيم المرجعية للكربون للتربة العضوية المسترجعة من 57.75 طن كربون لكل هكتار. من المتوقع أن يساهم المشروع إلى تحسين تربة الكربون العضوي في المراعي بنسبة 5 في المائة بناءً على القيم المرجعية.

12. **إدارة المواشي:** من المقرر أن ينفذ المشروع أنشطة محسنة للإدارة الجيدة والذكية مناخياً لما مجموعه 13200 رأس من مواشي الألبان من خلال المكونين الفرعيين 1.1 و 3.1. وستركز تربية المواشي على ممارسات التغذية بالعلف ومرکزات الأعلاف، والتغذية التكميلية، وصحة الحيوانات، وإدارة المراعي، ونظافة الألبان ومعالجتها وغيرها من المجالات التي يحددها المستفيدون.

13. **تعزيز كفاءة سلاسل القيمة.** جمعت البيانات الثانوية حول استهلاك الطاقة لثلاثة تقييمات لدورة الحياة كمرجع لتحويل



- المنتج الخام إلى منتج نهائى. كان من المفترض أن يتم تحقيق كفاءة استخدام الطاقة بنسبة 15 في المئة من خلال استثمارات المكون الفرعى 1.1، ما يؤدي إلى تخفيف الانبعاثات.
14. البنية التحتية. عملية الري والطرق الفرعية الخضراء المدعومة من خلال المكون 2: تشير التقديرات إلى أن إعادة تأهيل أنظمة الري ستغطي حوالي 8000 هكتار. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إعادة تأهيل 40 كم من الطرق الفرعية الخضراء. وسيتم التخطيط للأشجار على طول الطرق لعزل الكربون. ومن المتوقع زيادة كفاءة استخدام الري والتحول من أنظمة الرش إلى أنظمة الري بالتنقيط. يعتمد المزارعون حالياً على ضخ المياه الجوفية، ومع تحسين جودة المياه، يمكن للمزارعين التوقف عن استخدام الوقود الأحفوري لتشغيل مضخات المياه الجوفية.
15. تشمل الانبعاثات غير المحتسبة حفظ نسبة غازات الدفيئة من خلال تركيب الألواح الشمسية في محطات الصرف الصحي، وتحسين إدارة النفايات الصلبة، والحد من هدر الأغذية وفقدانها، وتعزيز قدرة معالجة مياه الصرف الصحي من 5000 إلى 35000 طن متري في اليوم.

النتائج

16. صافي توازن الكربون: على مدى 20 عاماً (5 سنوات لإكمال مرحلة تنفيذ المشروع، و15 سنة لإكمال مرحلة الرسمية)، من المقرر أن يساهم المشروع في عزل الكربون بنسبة 275185 طنًا من ثاني أكسيد الكربون. وكل هكتار، سيساهم المشروع في عزل الكربون بنسبة 17.7 طنًا من ثاني أكسيد الكربون، أي 0.9 طنًا من ثاني أكسيد الكربون في السنة. أما صافي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون السنوي، فيبلغ 13759 طنًا من ثاني أكسيد الكربون.

الجدول 2.4. ملخص نتائج احتساب نسبة غازات الدفيئة

		إجمالي التدفقات		
		طن ثانٍ أكسيد الكربون خلال فترة التحليل الكاملة		
المعدل	مع احتساب طن ثانٍ أكسيد الكربون	من دون احتساب طن ثانٍ أكسيد الكربون	مكونات المشروع	التغييرات في استغلال الأراضي
-67,783	-67,783	0	استخدامات أخرى للأراضي	
-84,987	30,801	115,788		سنوي
-61,241	-224,498	-163,256		دائم
-9,265	-9,265	0	الأراضي العشبية	الأراضي العشبية والمواشي
-30,100	498,366	528,465	المواشي	
-21,808	92,111	113,920	المدخلات والاستثمارات	
-275,185	319,732	594,917	صافي الانبعاثات طن ثانٍ أكسيد الكربون	
-17.7	20.6	38.3	إجمالي الانبعاثات طن ثانٍ أكسيد الكربون لكل هكتار	أكسيد الكربون لكل هكتار في السنة
-0.9	1.0	1.9	إجمالي الانبعاثات طن ثانٍ أكسيد الكربون لكل هكتار في السنة	



المرفق 5: عالة الأطفال

1. بات ظاهرة عالة الأطفال تنتشر بشكل متزايد بسبب الأزمة الاقتصادية والانهيار الناجم عنها في نظام التعليم في لبنان. فقد أدى الإغلاق العام بسبب جائحة كوفيد-19 وإغلاق المدارس وحاجة الأسر إلى الدخل إلى تفاقم الوضع. ومن بين العائلات اللبنانية والسورية، يملك 1.5 و 20.2 في المئة منها على التوالي طفلًا واحدًا على الأقل يتراوح عمره بين ثلاثة سنوات و 18 سنة ويشارك في عالة الأطفال، فيما يملك 12.3 و 71.6 في المئة من أسر اللاجئين اللبنانيين والسوريين على التوالي طفلًا واحدًا على الأقل يتراوح عمره بين ثلاثة سنوات و 18 سنة وغير مسجل في أي مؤسسة تعليمية على الإطلاق.⁶⁹ يعمل 60 في المئة من العمال الأطفال في لبنان في قطاع الزراعة، وخاصة في عكار والهرمل وجبل لبنان وبعلبك، في حين أن 82 في المئة من الأطفال العاملين بدوام كامل في مزارع البقاع ليسوا ملتحقين بالمدرسة، بينما يحضر الأطفال الملتحقون بالمدرسة صفوهم بعد الظهر.⁷⁰ تشارك الفتيات الصغيرات والراهبات أيضًا في عالة الأطفال، لكنهن تعملن بشكل خفي في مجال الرعاية أكثر من الفتيان.⁷¹ وبحسب دراسة حديثة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة في لبنان، فإن 74 في المئة من العاملين في الدفيئات في مدينة عكار و 60 في المئة منهم في البقاع قد أفادوا بأنهم يواجهون صعوبات مرتبطة بكلفة العمالة، في حين أن 24 في المئة من هؤلاء العاملين في عكار و 74 في المئة في البقاع قد لجأوا إلى عالة الأطفال للتوفير في كلفة العمالة، سواءً أكان ذلك من خلال توظيف أولادهم أو توظيف أولاد بكلفة يومية أقل.⁷³

2. وضع إطار قانوني لتنظيم عالة الأطفال في لبنان، لكن بعض الفجوات لا تزال موجودة. إن السن القانوني للعمل هو 14 سنة بموجب المادة 22 من قانون العمل. وينص المرسوم رقم 8987 على أن الفاصلين لا يُسمح لهم بالعمل في الوظائف الزراعية التي تشمل العمل بالألات الزراعية واستخدام المبيدات والأسمدة الزراعية أو النباتات السامة، وتسلق السالم أو الأشجار واستخدام الأدوات الحادة أو العمل لمدة تتجاوز أربع ساعات في اليوم. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال عدد العمال الأطفال مرتفعًا بشكلٍ ملحوظ. ويعتمد نوع العمل على سن الأطفال، فالأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين خمسة سنوات و 11 سنة غالباً ما يعملون في تفجير المنتجات الزراعية وتعريبيها، فيما يساعد أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 13 سنة في العادة في إزالة الأعشاب الضارة والمحاصد والنفق ويشاركون في ظروف ثقيرة خطيرة وفقاً للقانون.

3. يشكل السوريون معظم الأطفال في لبنان الذين يعملون بدوام كامل (تنتشر ظاهرة عالة الأطفال بشكل عام بين أسر النازحين السوريين أكثر من الأسر اللبنانية). تضاعفت نسبة الأطفال النازحين المشاركون في عالة الأطفال بين العام 2019 (2.6 في المئة) و 2020 (4.4 في المئة). ومن بين هؤلاء الأطفال، يعمل 30 في المئة في بيوت غير آمنة وقد أفادوا عن إصابتهم خلال العمل. تبلغ مدة يوم العمل 6.4 ساعة للفتيات، و 6.7 ساعة للبنانيين في المعدل، وقد أفاد 51 في المئة من العمال الأطفال بأنهم لا يذهبون إلى المدرسة لأنهم مضطرون إلى العمل لكسب لقمة عيشهم ولا يملكون الوقت للالتزام بدوام المدرسة خلال النهار. وأفاد حوالي 58 في المئة من الأطفال العاملين بأنهم يعطون والديهم جميع أرباحهم أو جزءاً منها.

4. بالنظر إلى وضع عالة الأطفال المتدرية في لبنان، من الضروري التصدي لأي مخاطر أساسية قد تنشأ خلال تنفيذ هذا المشروع. قد تؤدي الأنشطة الواردة في المكونين 1 و 2 إلى ارتفاع نسبة عالة الأطفال، وقد يلجأ المنتجون إلى

⁶⁹ World Vision (2021). *Child labour and school drop-outs increasing in Lebanon warns World Vision*. [online] www.wvi.org. Available at: <https://www.wvi.org/newsroom/lebanon/child-labour-and-school-drop-outs-increasing-lebanon-warns-world-vision#:~:text=Child%20Labour%20Education>.

⁷⁰ ينقسم دوام المدرسة في لبنان إلى قسمين، دوام الصباح ودوام بعد الظهر. وقد أنشئ هذا النظام في العام 2014 للسماح للأجيال السوريين بالالتحاق بالمدرسة من دون أوراق إقامة. يُقدّم هذا النظام في البداية كإجراء لتخفيف التوترات الاجتماعية والانتظار في المدارس الرسمية. وبالتالي، يذهب الأطفال الذين يعملون إلى المدرسة في دوام بعد الظهر.

⁷¹ FAO and UNICEF (2019). *Child Labour in Agriculture: the Demand Side*.

⁷² Turkmani, N. (2022). WOMEN'S VOICES IN THE AGRICULTURE AND AGRI-FOOD SECTORS IN LEBANON

⁷³ FAO (2022). *In-depth Assessment of Child Labour in Greenhouses in the Akkar and Mount Lebanon Regions in Lebanon – Case Study*. Food & Agriculture Org.



توظيف المزيد من العمال الأطفال لممارسة الأعمال الزراعية في حال ازداد عبء العمل المتعلق بالمزارع أو مرحلة ما بعد المزارع (أي التغليف، والمعالجة والتسلیم، أو أي عمل ميداني). وبالنظر إلى الأنشطة الواردة في المكون 2، قد يشارك الأطفال في أعمال البناء.

5. بهدف التخفيف من المخاطر الناجمة عن عالة الأطفال، من المقرر أن يتضمن المشروع المتطلبات الخاصة بمعايير الأداء في ما يتصل بالاستدامة البيئية والاجتماعية ضمن إطار عمل البنك الدولي البيئي والاجتماعي. من المقرر أن يُنفذ المشروع وفقاً لمتطلبات شروط العمل لإطار عمل البنك الدولي البيئي والاجتماعي، وسيتضمن تقييد شروط العمل الآمن التي سيتم نقلها إلى المؤسسات المستفيدة والمزارعين من خلال اتفاقيات المنح أو القروض، بما في ذلك حظر عالة الأطفال، وإجراءات التحقق من العمر، والإجراءات التصحيحية والعواقب التي قد تطبق في حالة عدم الامتثال لمتطلبات عالة الأطفال في المشروع، من بينها احتمال إلغاء المنحة والقرض والعقد بموجب المكون 2، وإعادة تسييد مبلغ المنحة والقروض. تحدد إجراءات إدارة العمل الخاصة بالمشروع المتطلبات التي يجب دمجها في مستندات المشتريات لجميع العاملين المباشرين والمعتادين في إطار المشروع، كما تصف آلية التظلمات التي يمكن لجميع العاملين في المشروع الوصول إليها. أعد المشروع أيضاً خطة إشراك أصحاب المصلحة لدعم حملات التوعية الشاملة والتي يسهل الوصول إليها حول متطلبات إطار العمل البيئي والاجتماعي للمشروع، بما في ذلك المخاطر وتدابير التخفيف المرتبطة بعملة الأطفال، وغيرها من المتطلبات.

المربع 5.1: عالة الأطفال والحد الأدنى للسن بموجب الإطار البيئي والاجتماعي

- لا يجوز توظيف أي طفل دون الحد الأدنى للسن. الحد الأدنى للسن هو 14 عاماً ما لم يحدد القانون الوطني سنًا أعلى (الحد الأدنى لسن العمل في لبنان هو 14 عاماً).

لا يجوز توظيف الطفل فوق السن الأدنى، وتحت سن 18 عاماً، أو إشراكه في المشروع إلا وفقاً لشروط المحددة التالية: (أ) يجب أن يكون العمل غير خطير، وألا يتعارض مع تعليم الطفل، ولا يضر بصحته، أو بنموه البدني، أو العقلي أو الروحي أو المعنوي أو الاجتماعي؛ (ب) يتم إجراء تقييم مناسب للمخاطر؛ (ج) يتم إجراء مراقبة منتظمة للصحة وظروف العمل.

العمل الذي يعتبر خطراً على الأطفال هو العمل الذي من المحمّل أن يعرّض صحة الأطفال أو سلامتهم أو رفاههم النفسي للخطر. ومن الأمثلة على ذلك: التعرض للإيذاء البدني أو النفسي أو الجنسي؛ أو استخدام الآلات أو المعدات أو الأدوات الخطيرة؛ أو العمل في البيئات غير الصحية التي تعرّض الأطفال لمواد أو درجات حرارة خطيرة؛ أو العمل في ظل الظروف الصعبة، مثل العمل لساعات طويلة أو طوال الليل أو احتجاز الطفل في مقر العمل الخاص بصاحب العمل.

6. تشمل العناصر الحاسمة في مكافحة عالة الأطفال مراقبة الامتنال وكذلك التدخلات التي تركز على الطفل و تعالج الأسباب الجذرية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، قد تقوم وحدة تنسيق المشروع بتعيين مزود للخدمات (المنظمات غير الحكومية) متخصص في منع عالة الأطفال والاستجابة لها، وسيكون مسؤولاً عن دعم المشروع في منع هذه المخاطر والتخفيف من حدتها ومرافقتها والاستجابة لها أثناء التنفيذ. سيقوم مزود الخدمات بإنشاء خط ساخن والحفاظ عليه لتلقي أي تقارير أو شكوى عمالية بشأن المشروع وإنشاء مسارات إحالة في ما يتعلق بعاملة الأطفال إلى المنظمات غير الحكومية المتخصصة والهيئات العامة وسيُلْغِي وحدة تنسيق المشروع بشكل منتظم بشأن التظلمات المسجلة في سجل متعلق بالتلّومات وسيُثبّت إجراءات الإبلاغ عن الحوادث وفقاً لخطة الالتزام البيئي والاجتماعي. وستقوم وحدة تنسيق المشروع أيضًا برصد الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك ظروف العمل والعاالة، في موقع العمل المدني وفي إطار الأنشطة الممولة من المنح أو القروض المقابلة. قبل إطلاق الأعمال المدنية والقروض والمنح المقابلة، ستتوفر حملة توعية واسعة النطاق بشأن عالة الأطفال لتتبّيه أصحاب المصلحة (المزارعين ومنظماتهم، والمجتمعات المحلية، إلخ) بشأن التشريعات والمخاطر المرتبطة بعاملة الأطفال، بما يتماشى أيضًا مع المعيار البيئي والاجتماعي 2. كما ستعمل الحملة على زيادة الوعي بمارسات العالة الآمنة، بما في ذلك حظر عالة الأطفال. وسيقوم مزود الخدمات بتتنفيذ التدابير الأخرى المحددة في المذكورة التوجيهية للمعيار البيئي والاجتماعي²⁷⁴ بما يحقق المصلحة الفضلى للطفل على النحو التالي:



- المذكورة التوجيهية 18.1: في حال تبيّن أنّ طفلاً لم يبلغ الحد الأدنى لسن التوظيف يعمل في المشروع، فسيتم اتخاذ التدابير الازمة لإنهاء عمل هذا الطفل أو مشاركته بطريقة مسؤولة، معأخذ مصلحته الفضلى في الاعتبار.
- المذكورة التوجيهية 19.2: في حال تبيّن أنّ طفلاً فوق السن الأدنى وتحت سن 18 عاماً يعمل في المشروع بطريقة يرجح أن تكون خطراً، فإنّ الخطوة الأولى هي النظر في ما إذا كان يمكن إزالة هذا الخطر. وإذا لم يكن ذلك ممكناً، يتم إخراج الطفل بطريقة مسؤولة ونقله، إن أمكن، إلى وظيفة بديلة ليست خطرة وخضعت لتقييم خاص بالمخاطر، معأخذ المصلحة الفضلى للطفل في الاعتبار كما هو مطلوب في الفقرة 18 من المعيار البيئي والاجتماعي 2. وعند تعذر وجود مثل هذه البديل، فإنّ المشروع ينهي توظيف هذا الطفل أو مشاركته.
- 7. سيعالج مشروع التحول الأخضر للأغذية الزراعية في سبيل التعافي الاقتصادي أيضاً عاملة الأطفال من خلال الإجراءات الموضحة في الجدول 5.1.

الجدول 5.1: إجراءات التخفيف من عاملة الأطفال

استراتيجية التخفيف	
- استعادة القدرة الإنتاجية للأسر المعيشية المستفيدة وزيادة دخل الأسر المعيشية المستفيدة وقدرتها على التكيف من خلال توفير سبل العيش وفرص العمل والتوعي الاقتصادى والإلمام بالأمور المالية، ما سيقلل من مشاركة الأطفال في المزرعة كآلية للتكيف من أجل توفير تكاليف العمالة؛ تنفيذ متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي 2 للمنح والقروض المقابلة لضمان ظروف عمل آمنة وحظر عمال الأطفال؛ تقنيات توفير العمالة والألات الصغيرة هي استثمارات مؤهلة في إطار المنح والقروض المقابلة، وستؤدي إلى تقليل الاعتماد على عاملة الأطفال؛ ستشمل حملات التوعية وحملات الإعلام المكثفة وحدات لتوسيع المزارعين المستفيدين ومنظماتهم بمخاطر عاملة الأطفال وحقوق العمالة، وإجراء تدريب حول ممارسات العمالة الآمنة، وشروط التوظيف المتوقعة، وسياسات المشروع؛ سيُنفذ مزود الخدمات التدابير الأخرى ذات الصلة المحددة في المذكورة التوجيهية للمعيار البيئي والاجتماعي 2 معأخذ مصلحة الطفل الفضلى في الاعتبار.	المكون 1
- بالنسبة إلى أي أعمال مادية يجري الاضطلاع بها في إطار المشروع، بما في ذلك أي تطورات في البنية التحتية، سيتم تحسين وثائق التوريدات الموحدة لتشمل أحكاماً تتعلق بالحد الأدنى لسن العمل وأحكام العمل اللائق الأخرى المتوافقة مع القانون الوطني والمعيار البيئي والاجتماعي 2؛ سيقوم مزودو الخدمات المتخصصون في عاملة الأطفال بمنع عاملة الأطفال والتخفيف من حدتها ورصدها والاستجابة لقضاياها كجزء من الأعمال المدنية لبناء البنية التحتية العامة، بما يتواافق مع المعيار البيئي والاجتماعي 2 وخطة إدارة العمل ذات الصلة؛ سيُنفذ مزود الخدمات التدابير الأخرى المحددة في المذكورة التوجيهية للمعيار البيئي والاجتماعي 2 معأخذ مصلحة الطفل الفضلى في الاعتبار.	المكون 2
- سيشكل المرشد الزراعي نقطة انطلاق لنقل المعرفة؛ وسُتعزز المناهج الأساسية بمعلومات حول القوانين الوطنية والممارسات الدولية الجيدة بشأن العمل اللائق وعاملة الأطفال التي ستنتقل إلى المزارعين؛ سيؤدي ذلك إلى تعزيز قاعدة المعرفة حول أسوأ أشكال عاملة الأطفال في القطاع، وأفضل التدخلات القائمة على الأدلة لمكافحتها، وذلك من خلال تطبيق أفضل الممارسات الدولية في التخفيف من عاملة الأطفال؛ بدء حوار حول إصدار الشهادات للعمل اللائق الحالي من عاملة الأطفال لسلسل القيمة المستهدفة.	المكون 3
- ستشكل وحدة تنسيق المشروع خطأ ساخناً لتلقي أي تقارير أو شكاوى عمالية بشأن المشروع؛ وستنشئ مسارات إجالة إلى وحدة عمل الأطفال في وزارة العمل أو وزارة الشؤون الاجتماعية أو الخدمات أو البرامج الاجتماعية الأخرى وستساهم في رصد ظروف العمل والعمالة في موقع العمل المدني والمنح المقابلة. سيضمّم ويُنفذ مزود الخدمات (منظمة غير حكومية) حملات إعلامية مخصصة لأصحاب المصلحة المختلفين في المشروع.	المكون 4



The World Bank

Lebanon: Green Agri-food transformation for economic recovery (GATE) (P180334)



المرفق 6: النوع الاجتماعي

1. تعتبر المرأة الريفية بين أضعف الفئات في المجتمع اللبناني.⁷⁵

صنفت وزارة الزراعة النساء اللبنانيات العاملات في الزراعة كأفراد ضعفاء في استراتيجيةها لفترة 2020-2025.⁷⁶ مع أن البيانات التفصيلية حسب الجنس على الصعيد الوطني لا تزال مجزأة، تقدر مشاركة المرأة في قطاع الزراعة والأغذية الزراعية تقريرًا بما يترواح بين 10 إلى 40 بالمئة⁷⁷ إلا أن غالبيًّا ما لا يُحسب ولا يُعرف بعملهن.⁷⁸ تشير دراسة إلى تعيين 75 بالمئة من النساء العاملات في قطاع الزراعة كعاملات موسميات / مؤقتات / متعاقدات. وعلى هذا النحو يجدن أنفسهن غير مؤهلات للضمان الاجتماعي أو الحماية الاجتماعية الأساسية (NIRAS 2020) كما يُعتبر بعضهن "مساعدات" في بعض القطاعات.⁷⁹ تجني النساء والفتيات أقل من نصف ما يتلقاه الرجال يوميًّا في لبنان في هذا القطاع.⁸⁰ وعلاوةً على ذلك، غالبيًّا ما تُنفق أرباح النساء على النفقات المنزلية بدلاً أن يتم تداولها أو استثمارها أو استخدامها لدعم السوق.⁸¹ تواجه النساء العاملات أيضًا عقبات كبيرة تتعلق بالأعراف الثقافية والاجتماعية بالمقارنة مع البقاء في المنزل لأداء واجبات المسؤوليات الريفية المتعلقة بالأسرة.⁸² وفقًا لدراسة أجراها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تعتبر بعض مناصب التي كان يهيمن عليها الرجال تاريخيًّا غير مناسبة للنساء (على سبيل المثال المفاوضات مع التجار، قيادة الجرارات، توصيل الطعام، تربية الماشية، صيد الأسماك، إلخ.)، ناهيك عن مواجهة ردود فعل مختلفة من السلطات المحلية والدينية.⁸³

2. تؤثر التحديات والعوائق المختلفة على المشاركة الاقتصادية للمرأة في قطاع الزراعة في لبنان.

تساهم النساء مساهمةً هامةً في الإنتاج الزراعي، لكن يؤدي وصولهن المحدود إلى الأرض والإنتاج إلى تفاوتًا ملحوظًا بين مساهماتهن ومساهمات نظرائهن من الرجال. ورَدَ في التعداد الزراعي لعام 2010 أن النساء يملكن 9 بالمئة فقط من المزارع، ويزرعن 5 بالمئة منها فقط،⁸⁴ فهوَلَاء النساء يعملن بشكل أساسي في إنتاج الألبان، والزراعة الكافية وحفظ الأغذية.⁸⁵ إن معظم الأراضي التي تزرعها النساء مجزأة وأصغر من تلك التي يزرعها الرجال.⁸⁶ تواجه النساء الريفيات أيضًا تحديات تتعلق بالتنقل حيث تتفاقم هذه الأخيرة بسبب المعايير والتحيزات الجنسانية الناجمة عن محدودية وسائل النقل العام المقترنة بمخاوف تتعلق بالسلامة، فقد يصعب عليهن الوصول إلى خدمات خارج مجتمعهن. وبالتالي، قد تشارك النساء بشكل أقل في عمليات صنع القرار وتستفيد بصورة أقل من الخدمات الإرشادية والتسويق، والمدخلات والتقييمات الزراعية المناسبة مقارنةً بالرجل. تمثل العاملات الإرشاديات 31 بالمئة من أولئك الخاضعين لوزارة الزراعة، ومع ذلك يفتقر وكلاء الإرشاد إلى المعرفة والقدرات والموارد لاستهداف النساء بشكل فعال. تشير دراسة إلى اختلافات كبيرة من حيث قدرة المرأة على الوصول إلى الموارد الإنتاجية: تتمتع مجرد 13 إلى 15 بالمئة من النساء اللبنانيات بفرصة الوصول إلى مصادر الري

⁷⁵ World Bank and UN Women. 2021. The Status of Women in Lebanon: Assessing Women's Access to Economic Opportunities, Human Capital Accumulation & Agency. Washington D.C.: World Bank

⁷⁶ Ministry of Agriculture (2020). Lebanon National Agriculture Strategy (NAS) 2020 – 2025.

⁷⁷ According to Central Administration of Statistics data in 2019 and Fair Trade Lebanon (2022). Project Implementation | FTL | Fair Trade Lebanon. [online] www.fairtradelebanon.org. Available at: <https://www.fairtradelebanon.org/en/expertise/project-implementation>

⁷⁸ UN Women Lebanon, August 2022. Women's Voices in Agriculture and Agri-food Sectors in Lebanon, Nur Turkmani

⁷⁹ ILO (International Labor Organization). 2018. Care Work and Care Jobs: For the Future of Decent Work. Geneva: ILO.

⁸⁰ ILO (International Labor Organization). 2018. Potential Opportunities for Women's Economic Empowerment - Potato and Leafy Green Vegetable Value Chains - Akkar, Northern Lebanon. Beirut, Lebanon

⁸¹ Turkmani, N. (2022). WOMEN'S VOICES IN THE AGRICULTURE AND AGRI-FOOD SECTORS IN LEBANON.

⁸² Elzir-Assy, A. and Sayed, H. Why Aren't More Lebanese Women Working? World Bank, MENA Knowledge and Learning.

⁸³ Women's Voices in Agriculture and Agri-food Sectors in Lebanon, Nur Turkmani for UN Women Lebanon, August 2022

⁸⁴ FAO (Food and Agriculture Organization). 2021. Briefing note: Role of women in agriculture in Lebanon. Beirut, Lebanon.

⁸⁵ Fair Trade Lebanon (2022). Project Implementation | FTL | Fair Trade Lebanon. [online] www.fairtradelebanon.org. Available at: <https://www.fairtradelebanon.org/en/expertise/project-implementation>

⁸⁶ FAO (Food and Agriculture Organization). 2012. Lebanon Country Programming Framework 2012–2015. Beirut, Lebanon



والدخلات الزراعية.⁸⁷ تشغل نسبة النساء ذات إمكانية الوصول إلى المعدات والأدوات الازمة والمعلومات حول أفضل الممارسات الزراعية، أو دعم الأعمال التجارية والحاضنات الريفية قلةً قليلة كادت تendum.^{88,89} غالباً ما لا يُتاح للنساء الوصول المناسب إلى الخدمات المالية بسبب الدخل المحدود (زراعة الكفاف)، والافتقار إلى الضمانات (ملكية الأرض)، أو قيود اجتماعية وثقافية الأخرى.⁹⁰ تحصل النساء على 3 بالمئة من القروض المصرفية على الرغم من امتلاكهن حوالي 30 بالمئة من الشركات الصغيرة والصغرى؛ من بين عوامل أخرى، قد تنقص ثقة مقدمي القروض في أعمال تجارية تملكها المرأة بسبب التحيزات الجنسانية. تشير النساء إلى مواجهتهن تحديات على صعيد إقامة روابط مع التجار وتجار الجملة نتيجة هيمنة الرجال على هذا القطاع، وأغالباً ما يعود ذلك إلى العلاقات الطويلة الأجل بين المزارعين الرجال وأسواق البيع بالجملة؛ قد تفتقر النساء إلى معلومات عن الأسواق، والقدرة التفاوضية ورأس المال الاجتماعي والسياسي مقارنةً بالرجال، مما قد يجعلهن أقل كفاءة وإنجازية في هذا القطاع.⁹¹

معالجة الفجوات الجنسانية في تصميم المشروع

3. سيمول المشروع الأنشطة المصممة خصيصاً لفائدة النساء وسيسعى إلى تقليل بعض الفجوات الجنسانية التي تم تحديدها في البلاد. بناءً على ركائز الاستراتيجية الجنسانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سيدعم هذا المشروع الإجراءات الملموسة التي تمكّن النساء اقتصادياً لتزويدهن بالأدوات الازمة للنشاط الاقتصادي (على سبيل المثال من خلال ملكية الأعمال الصغيرة أو العمل مقابل أجر). يحتوي المشروع على تصميم يراعي الفوارق الجنسانية ويهدف إلى تحسين المساواة وضمان حصول النساء على فرص متساوية في أنشطة المشروع؛ وسيسعى المشروع إلى تقليل بعض الفجوات الجنسانية المحددة. ستعقد أفرقة المناقشة بانتظام للتأكد من استهداف الأنشطة لاحتياجات المرأة بشكل فعال. تتوضّح قائمة الفجوات الجنسانية والأنشطة المقترحة كالتالي:

(أ) مشاركة اقتصادية محددة (سواء العمل بأجر أو لحسابهم)، سببها جزئياً الأعراف الاجتماعية والقواعد النمطية الاجتماعية والواجبات المتعلقة بالأسرة: سيصمم ويطلق المشروع حملة اتصالات برسائل مصممة للتغلب على حاجز معلوماتية واجتماعية قد تواجهها النساء في المناطق الريفية. سيتم تطوير وتنفيذ حملة يتزدّر صداها مع الأدوار والسلوكيات المختلفة للنساء والرجال في المنزل وفي المجتمع (سيتم تحديد التفاصيل مع الشركة المختارة للحملة بناءً على خبرتها في تصميم وتنفيذ حملات برسائل وقنوات تراعي الفوارق بين الجنسين). ستطور رسائل مختلفة بناءً على السكان المستهدفين كما ستعالج الأعراف الاجتماعية عبر تصميم رسائل مستندة إلى السلوك حول التمكّن الاقتصادي للمرأة. ستستهدف الرسائل المذكورة الرجال بشكل خاص بهدف تحفيزهم وضمان دعمهم للنساء العاملات. ستكتفى الحملة أقصى قدر من التواصل وتلبية الاحتياجات للمعلومات / للمعرفة لدى المرأة (من خلال مشاركة المجموعات والشبكات النسائية الحالية واستخدام لغة وقنوات شاملة ومناسبة لطريقة تواصل تفضّلها النساء).

(ب) الفجوات في الوصول إلى التمويل والمدخلات والمعدات والخدمات والأصول الإنتاجية الأخرى، بما في ذلك التكنولوجيا ذات الصلة: بالنظر إلى الفجوات الجنسانية الهيكلية بشأن سندات ملكية الأراضي والتعليم الزراعي، سيتم تصميم شروط التمويل في المشروع لمعالجة الحاجز الذي تحول دون وصول المرأة إلى تلك الموارد وذلك بهدف سد الفجوة الجنسانية. يمكن للمرأة الحصول على منح مناظرة لتأمين رأس المال العامل ورأس المال الثابت لشراء الآلات والبنية التحتية الصغيرة والمدخلات الموفرة للطاقة والذكية مناخياً. سيتم طلب المساهمات من المزارع في إطار المكون الفرعي 1.1، في حدود 20 بالمئة، على أن يتم تقديمها عيّناً ونقداً. وستكون هذه المساهمة أقل للنساء، أي بنسبة 10 بالمئة، لتحسين وصولهن إلى التمويل ومعالجة الحاجز الناجمة عن نقص ملكية الأصول والسيولة. من شأن تصميم معايير الأهلية للمنح المناظرة أن يضمن إمكانية المزارعات استيفاء هذه المعايير. تستبعد النساء المعايير الأهلية المتعلقة بالتعليم الزراعي الرسمي، وإثبات ملكية الأرض إذ أن تسيطر النساء على 8.6 بالمئة فقط من المزارع (4 بالمئة من المساحة الزراعية المستخدمة في البلاد) في لبنان، والحد الأدنى من أعداد الماشية، أي المعايير التي يمكن أن تقيد أهلية النساء والفئات المستضعفة الأخرى. ستراقب وحدة تنسيق المشروع هذا الهدف عن كثب وستخوض مناقشات مع الوكالات المنفذة أي تعديلات مطلوبة لضمان الوصول إلى الهدف المحدد. يجب أن يطلع المشروع النساء على فوائد التسجيل في سجل المزارعين (المكون الفرعي 3.1) وأن يقدم الدعم لذلك.

(ج) الفجوات في الوصول إلى التدريب على المهارات الفنية والتجارية وكذلك المهارات الشخصية لدى المرأة (بما في ذلك كيفية الوصول إلى الأسواق والعملاء): سيتم تصميم التدريب وفقاً لاحتياجات المرأة الفنية والخاصة بهدف ضمان المشاركة النشطة (مثل

⁸⁷ Fair Trade Lebanon (2022). Project Implementation | FTL | Fair Trade Lebanon. [online] www.fairtradelebanon.org. Available at: <https://www.fairtradelebanon.org/en/expertise/project-implementation>

⁸⁸ Women's Voices in Agriculture and Agri-food Sectors in Lebanon, Nur Turkmani for UN Women Lebanon, August 2022

⁸⁹ Fair Trade Lebanon (2022). Project Implementation | FTL | Fair Trade Lebanon. [online] www.fairtradelebanon.org. Available at: <https://www.fairtradelebanon.org/en/expertise/project-implementation>

⁹⁰ <https://lebanon.unwomen.org/sites/default/files/2022-12/UNW%20WomensVoicesAgri%20A4%20Report%20Web.pdf>

⁹¹ UN Women Lebanon, August 2022. Women's Voices in Agriculture and Agri-food Sectors in Lebanon, Nur Turkmani



الوقت والمكان المناسبين والمشورة والإحالات إلى الخدمات الحالية مثل رعاية الأطفال والبيئة الآمنة من خلال توظيف المزيد من الموظفات، وما إلى ذلك). ستعلم النساء أيضًا كيفية صياغة خطط الأعمال، والإدارة المالية، وإدارة المشاريع وما إلى ذلك. نظرًا لارتفاع مشاركة النساء في أنشطة ما بعد الحصاد، فيشـّكل وصولهن إلى الأسواق الدولية والاستثمارات في آلات ما بعد الحصاد والمعالجة والتعبئة ضرورةً لنـّموهنـّ. وبالتالي، سيتم إلـّاء اهتمـّام خاص لمعالجة القيود التي تواجهها المرأة، وتعزيـّز وصولـها إلى الأسواق المحلية والدولية، والحد من القابلية للتأثير بالمناخ. في إطار المكون الفرعـي 3.3، سـّتستفيدـ النساء من الوصول إلى معلومات حول عمليـّات التصـدـير، كما سـّيـستـفـدنـ من الدعمـ الفـيـ عـبرـ الخـدـمـاتـ الإـرشـادـيـةـ التيـ تـقـدمـهاـ وزـارـةـ الزـرـاعـةـ. فيـ إطارـ المـكونـ الفـرعـيـ 3.1ـ،ـ سـيـحاـولـ المـشـرـوعـ زـيـادـةـ تمـثـيلـ المـرأـةـ بـيـنـ وكـلـاءـ الإـرـشـادـ وـ /ـ أوـ توـفـيرـ دـورـاتـ تـدـريـيـةـ لـعـدـدـ مـتـازـيدـ مـنـ المـزارـعـاتـ. بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ ذـلـكـ،ـ سـيـتـلـقـيـ موـظـفوـ وـزـارـةـ الزـرـاعـةـ تـدـريـيـاـ حـوـلـ تـمـكـنـ الـجـنـسـانـيـ فـيـ الـقطـاعـ الزـرـاعـيـ.

(د) الوصول المحدود إلى التأمين الاجتماعي: سيتم تحفيـزـ المتـقدـمـينـ بهـدـفـ تعـزيـزـ الـقـدرـةـ عـلـىـ مواـجـهـةـ صـدـمـاتـ لـصـغـارـ الـمـزارـعـينـ،ـ عـلـىـ سـبـيلـ المـثالـ رـفعـ مـسـتـوىـ التـوـعـيـةـ وـالـقـيـامـ بـتـخـالـاتـ سـلوـكـيـةـ (ـمـثـلـ إـرـسـالـ رسـائـلـ تـذـكـيرـ)،ـ لـدـفـعـ الـمـسـتـفـدـيـنـ إـلـىـ لـلـمـسـاـهـمـةـ فـيـ خـطـةـ تـأـمـينـ صـحـيـ،ـ وـذـلـكـ بـنـاءـ عـلـىـ خـبـرـةـ منـظـمـةـ الـأـغـذـيـةـ وـالـزـرـاعـةـ فـيـ الـعـمـلـ مـعـ شـرـكـاتـ الـتـأـمـينـ لـتـطـوـيرـ منـتجـ يـسـتـهـدـفـ هـذـهـ الشـرـيـحةـ مـنـ السـكـانـ.ـ إـنـ الـحـصـولـ عـلـىـ خـطـةـ تـأـمـينـ صـحـيـ مـمـاثـلـةـ أـمـرـ ضـرـوريـ،ـ نـظـرـاـ إـلـىـ مـسـاـهـمـتـهاـ فـيـ تـعـزيـزـ قـدـرـةـ الـفـقـراءـ عـلـىـ مـواـجـهـةـ الصـدـمـاتـ،ـ مـنـ خـلـالـ تـجـنبـ استـنـفـاذـ مـدـخـراتـهـ إـلـيـهـ وـإـدـارـةـ الـمـخـاطـرـ يـشـكـلـ أـفـضـلـ.ـ بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ ذـلـكـ،ـ سـيـوـفـ الـمـشـرـوعـ الدـعـمـ الـفـيـ لـمـرـاجـعـ قـانـونـ الـعـمـلـ الوـطـيـ (ـوـفـقـاـ لـلـمـادـةـ 7ـ لـإـدـماـجـ الـعـمـالـ الزـرـاعـيـنـ وـالـحـدـ منـ الـعـمـلـ غـيرـ الرـسـميـ).

(هـ) المـشارـكةـ الرـسـميـةـ فـيـ سـلاـسـلـ الـقـيـمةـ الـغـذـائـيـةـ الـزـرـاعـيـةـ،ـ لـاـ سـيـماـ مـاـ وـرـاءـ جـوـانـبـ الـإـنـتـاجـ:ـ سـيـشـكـلـ اـنـتـشـارـ النـسـاءـ الـعـامـلـاتـ فـيـ سـلاـسـلـ الـقـيـمةـ أـحـدـ مـعـايـيرـ تـحـديـدـ الـأـوـلـويـاتـ وـسـتـبـدـلـ الـجـهـودـ لـتـنـوـيـعـ مـنـتـجـاهـنـ بـعـيـداـ عـنـ الـمـنـتـجـاتـ الـتـقـلـيـدـيـةـ وـتـعـزيـزـ الـمـزـيدـ مـنـ الـابـتكـارـ (ـعـلـىـ سـبـيلـ المـثالـ إـنـتـاجـ تـشـكـيلـاتـ مـخـتـلـفةـ مـنـ الـمـنـتـجـاتـ،ـ وـتـطـبـيقـ تقـنيـاتـ إـنـتـاجـ مـبـكـرـةـ لـتـحـسـينـ الـإـنـتـاجـيـةـ وـمـاـ إـلـىـ ذـلـكـ).

(وـ) الـمـشارـكةـ الـمـحـدـودـةـ فـيـ صـنـعـ الـقـرـارـ عـلـىـ مـسـتـوىـ الـمـجـتمـعـ الـمـحـلـيـ:ـ سـيـضـمـنـ الـمـشـرـوعـ إـشـراكـ النـسـاءـ فـيـ قـرـاراتـ الـمـشـرـوعـ وـمـنـهـنـ سـلـطةـ اـتـخـاذـ الـقـرـارـ وـذـلـكـ لـاـخـتـيـارـ الـمـشـارـيعـ الـفـرعـيـةـ الـمـمـوـلـةـ فـيـ إـطـارـ الـمـكـونـ 2ـ.ـ سـيـضـمـنـ هـذـاـ النـهـجـ التـشـارـكيـ إـدـماـجـ النـسـاءـ وـالـمـجـمـوعـاتـ الـضـعـيفـةـ الـأـخـرىـ فـيـ جـمـيعـ مـراـجـلـ الـعـمـلـيـةـ،ـ بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ الـاجـتمـاعـاتـ الـتـشـارـكيـ وـتـحـديـدـ الـأـوـلـويـاتـ وـاـخـتـيـارـ الـمـشـارـيعـ الـفـرعـيـةـ.

التنفيذ والقياس

٤. تنـفـيـذـ الـمـشـرـوعـ وـرـصـدهـ:ـ سـيـتـمـ تـنظـيمـ الـأـنـشـطـةـ الـمـحـدـودـةـ الـقـيـمةـ الـجـنـسـانـيـةـ بـدـعـمـ مـنـ وـحدـةـ تـنـسـيقـ الـمـشـرـوعـ.ـ سـيـكـونـ مـتـخـصـصـ فـيـ الـقـضـاياـ الـجـنـسـانـيـةـ جـزـءـاـ مـنـ وـحدـةـ تـنـسـيقـ الـمـشـرـوعـ لـضـمـانـ تصـمـيمـ وـتـنـفـيـذـ الـأـنـشـطـةـ الـمـشـرـوعـ عـلـىـ نـحوـ يـرـاعـيـ الـمـنـظـورـ الـجـنـسـانـيـ لـسـدـ الـفـجـوـاتـ الـجـنـسـانـيـةـ الـمـحـدـودـةـ.ـ تـنـمـاشـيـ الـتـدـخـلـاتـ الـمـوـصـوفـةـ مـعـ الـاسـتـراتـاتـيـجـيـةـ الـجـنـسـانـيـةـ عـلـىـ مـسـتـوىـ الـبـنـكـ وـالـتـرـكـيزـ عـلـىـ إـزـالـةـ الـحـواـجزـ الـتـيـ تـمـنـعـ النـسـاءـ مـنـ الـوصـولـ إـلـىـ الـفـرـصـ الـإـنـتـاجـيـةـ وـتـعـزيـزـ سـدـ الـفـجـوـاتـ فـيـ مـشـارـكـتـهـنـ الـاقـتصـاديـ.ـ سـيـضـمـنـ نـظـامـ الرـصـدـ وـالتـقـيـيمـ الـخـاصـ بـالـمـشـرـوعـ مـؤـشـراتـ مـصـنـفـةـ جـنـسـانـيـاـ.ـ سـتـجـريـ وـحدـةـ تـنـسـيقـ الـمـشـرـوعـ مـسـحـاـ خـلـالـ الـأـشـهـرـ الـأـوـلـىـ مـنـ الـمـشـرـوعـ لـجـمعـ الـبـيـانـاتـ الـأـسـاسـيـةـ لـضـمـانـ مـشـارـكـةـ الـمـواـطـنـينـ وـتـمـكـنـ حـلـقةـ مـلاـحظـاتـ.ـ سـتـبعـ مـنـ الـاستـطـلـاعـاتـ إـمـاـ خـطـةـ عـملـ سـنـوـيـ مـحدـدةـ زـمـنـيـاـ لـمـعـالـجـةـ الـتـعـلـيقـاتـ الـمـتـلـقـأـةـ مـنـ خـلـالـ الـاستـطـلـاعـاتـ،ـ أـوـ نـشـرـ نـتـائـجـ كـلـ الـاستـطـلـاعـاتـ لـتـعـزيـزـ الـشـفـافـيـةـ وـإـمـكـانـيـةـ النـقـاشـ وـالـمـشـارـكـةـ حـوـلـ نـتـائـجـ الـاستـطـلـاعـاتـ.ـ بـعـدـ ذـلـكـ،ـ سـيـتـمـ إـجـراءـ الـاستـطـلـاعـاتـ بـشـكـلـ سـنـوـيـ لـمـراـقبـةـ تـقـدـمـ الـمـشـرـوعـ وـتـأـثيرـاتـهـ.

الجدول 6.1. المؤشرات المقترنة.

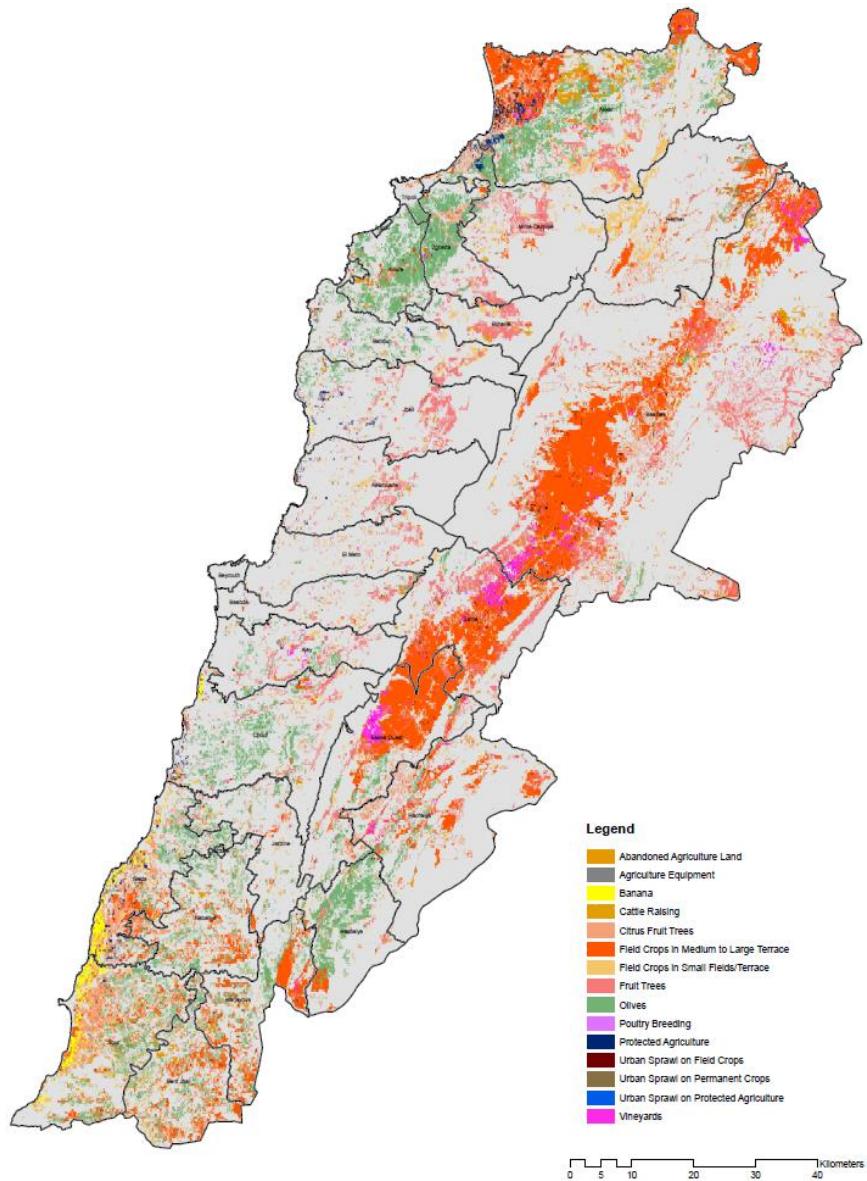
الملاحظة	المؤشر	الفجوة الجنسانية
سيتم تشجيع وحدة إدارة المشروع على مراقبة تنفيذ الحملة من حيث عدد المستفيدات الlowaci التي يتسجلن في أنشطة المشروع بعد أنشطة التوعية (كمقياس للتأثير المحتمل لتلك الحملة) ومعالجة أي تحديات في الوقت المناسب.	• عدد أيام العمل بدوام كامل من النساء	المشاركة الاقتصادية المحدودة
تظهر الأهداف بين الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تديرها النساء طموحاً في ظل السوق القطري. وبالتالي ستظهر ما إذا كان الإجراء المصمم كجزء من هذا المشروع	• عدد مجموعات المزارعين التي تتلقى منحاً مناظرة لتنفيذ خطط أعمال مراجعة للظروف المناخية للتعاونيات / الاتحادات) • عدد مجموعات المزارعين التي تم ربطها بنجاح بالمعاهدين أو شركات الأغذية الزراعية والتي تحافظ على العلاقة لأكثر من عام واحد	الفجوات في الوصول إلى التمويل والمدخلات والمعدات والخدمات والأصول الإنتاجية



<p>قادراً على المساهمة في تقليل الفجوة الجنسانية. وفقاً للتقرير المشترك بين البنك الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام 2021، تضم نسبة صغيرة من الشركات اللبنانية (10٪) نساء بين أصحابها وتقتصر نسبة الشركات التي ترأس معظمها النساء على 5٪ فقط. إن نسبة النساء في الإدارة محدودة، حيث لا تشغل النساء مناصب في الإدارة العليا إلا في 6٪ فقط من الشركات (مسح الشركات الصادرة عن البنك الدولي لعام 2019). يتماشى هذا مع النتائج التي توصل إليها مسح القوى العاملة الأخير الذي أظهر أن ما يقرب 11٪ فقط من النساء يعملن كـ"رائدات أعمال"، مقارنةً بنسبة 25٪ لدى الرجال. يُظهر مسح القوى العاملة أيضاً أن 4 من كل 5 نساء في لبنان يعملن بأجر</p>	<ul style="list-style-type: none"> • عدد القروض التي تمت الموافقة عليها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تملكها أو تقودها النساء • الحجم الإجمالي للقروض الصغرى المسلمة للنساء عبر مؤسسات التمويل البالغ الصغر • زيادة قيمة مبيعات الأغذية الزراعية من قبل المستفيدن المشاركون في البرنامج؛ • إجراء التعداد الوطني الزراعي ونشره (سيشمل التعداد بيانات مصنفة جنسانياً) 	<p>الأخرى، بما في ذلك التكنولوجيا</p>
	<ul style="list-style-type: none"> • عدد المزارعات والعاملات في المزارع اللواتي تلقين تدريباً على ممارسات الإنتاج الذكية متاخياً • عدد المرشدين المدربين • عدد المزارعين الذين يتبنون تقنيات زراعية ذكية متاخياً • عدد المزارعين الذين يتلقون بانتظام خدمات إرشادية إلكترونية: 50000 • النسبة المئوية للمزارعين الراضين عن الخدمات الإرشادية المتلقياً 	<p>الفجوات في الوصول إلى التدريب على المهارات الفنية والتجارية وكذلك المهارات الشخصية (بما في ذلك الوصول إلى الأسواق والعملاء)</p>
<p>يتم تقديم بند مراجعة قانون العمل الوطني (وفقاً للمادة 7) وإدراج العمال الزراعيين إلى هيئة اتخاذ القرار.</p>		<p>الوصول المحدود إلى التأمين الاجتماعي</p>



المرفق 7: الخريطة الزراعية



الشكل 5. الخريطة الزراعية. المصدر: المركز الوطني للاستشعار عن بعد